الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

معهد تسيير التقنيات الحضرية

Gestion des Techniques Urbaines

université oum el bouaghi

مجلة علوم المدينة، المحيط والأقاليم

ISSN 2830-8492

العدد04/أفريل 2023م

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Larbi Ben M'hidi Oum EL Bouaghi

INSTITUT DE G.T.U

Gestion des Techniques Urbaines
université oum el bouaghi

REVUE DES SCIENSES DE LA VILLE ,DE L'ENVIRONEMENT ET DES TERRITOIRES

N° 04/AVRIL 2023

ISSN 2830-8492

جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي

معهد تسيير التقنيات الحضرية

مجلة علوم المدينة، المحيط و الأقاليم

أعضاء لجنة التحرير:

- الدكتورة : نوال قلاب ذبيح – أستاذ محاضر قسم – أ – رئيس تحرير المجلة
- الدكتورة : نجلاء غرابي – أستاذ محاضر قسم – ب – عضو
- الأستاذة: نضال عبدي – أستاذ مساعد – ا – عضو

العدد04/افريل 2023 م

كلمة السيد مدير الجامعة للمجلة

باحثينا الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا أن نتواصل معكم ونضع بين أيديكم الإصدار الأول من المجلة العلمية المحكمة "**علوم المدينة، المحيط والأقاليم**" والتي تصدر عن معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي ، دعما لرسالة الجامعة العلمية والمعرفية ومساهمتها في التنمية الفكرية الشاملة وتُعنى بالعلوم الإنسانية والتطبيقية.

وإيمانا منّا بأنّ النشر العلمي هو ربيع المعرفة، وهو في الوقت نفسه القلب النّابض للجامعة، والواجهة للنشاط الفكري والبحثي والعلمي، والدّعامة التي تستند إليها كل مكونات الجامعة، فإنّنا قد أسسنا لسياسة ناجعة وناجحة ترتكز على فتح الأبواب أمام كل باحث ومبدع يبدي الإضافة ويصنع التميز، مسخّرين كلّ الطاقات والإمكانات في سبيل إيصال المعرفة إلى كل مكان في وطننا الحبيب وفي العالم من خلال ما تتوفر عليه الجامعة من مجلات علمية محكمة تمثل مصادر مهمة للباحثين وكتب علمية ومطبوعات .

ومما لا شكّ فيه أن الثورة الرقمية في كل مجالات الحياة المعاصرة وما تتيحه **الشبكة العنكبوتية بكل أدواتها المؤثرة** ، يجعلنا لانستغني عنها، على مستوى نشر المعرفة وعولمة الإنتاج العلمي والبحثي ووصولهما إلى شريحة واسعة داخل المجتمع الأكاديمي بمختلف فئاته بما يفيد الإنسانية عموما والأسرة العلمية الجزائرية على وجه الخصوص.

وحرصًا من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الارتقاء بواقع المجلات العلمية المحكمة، قامت بتخصيص بوابة الكترونية خاصة بالنشر العلمي (المنصة الجزائرية للمجلات العلمية- ASJP) وإيلائه الأهمية القصوى في برامج الحكومة وفي القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي، من أجل ترقية النشر العلمي وفتح آفاق جديدة له ، متجاوزين بذلك مشاكل النشر التقليدي.

كما أعطت الوزارة الوصية أولوية قصوى للإنتاج والنشر العلمي الأكاديمي في كل عملية تقييم لكل مناحي الحياة الجامعية مستغلين فعالية أدوات النشر المبتكرة في الوقت الراهن.

إنّ تأسيس مجلة «**علوم المدينة، المحيط والأقاليم**" بنسختها الإلكترونية استعدادا لولوج البوابة الالكترونية (ASJP)، يأتي كرهانا علميا وتحديا هاما وجادا للحاق بركب التطور التكنولوجي الذي دخل مجال النشر الجامعي.

إننا ندرك الدور الهام الذي ستلعبه مجلتكم "**مجلة علوم المدينة المحيط والأقاليم** "في تطوير وترقية النشر العلمي داخل الجامعات الجزائرية ومواكبة الإنتاج العلمي للباحثين المختصين من أساتذة باحثين وطلبة الدراسات العليا في مجال المدينة وتهيئة الإقليم وذلك بنشر الحيوية وتشجيع الابتكار من أجل التنمية المستدامة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وكمحاولة لإدماج الواقع في البحث العلمي وإدخاله إلى العالم الرقمي مما سيسهل عملية التواصل بين مختلف الباحثين والمهتمين بهدا الموضوع وسينعكس ذلك بلا شك إيجابا على جودة البحث العلمي ومردوديته في مجال ضبط قواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والعمل بها في إعداد كل مشاريع التنمية المحلية والمخططات المتعلقة بها .

وفي الأخير، نَهيب بكل الباحثين المهتمين سواء من داخل الوطن أو خارجه التواصل الهادف مع هيئة تحرير المجلة عن طريق المساهمات العلمية المتنوعة التي نأمل بأن تثري ميدان البحوث العلمية وترتقي بهذه المجلة التي تعتبر من قلائل المجلات المتخصصة في هذا الميدان وتمنحها دورا متميزا وتفتح آفاق جديدة للنشر العلمي بالجزائر.

مدير الجامعة

الأستاذ الدكتور زهير ديبي

كلمة السيد مدير المعهد للمجلة

تعيش المدن في وقتنا الحالي العديد من التحولات والتغيرات التي مست جميع بنياتها الأساسية وأثرت على مورفولوجيتها وتخطيطها الحضري، استجابة منها للتحديات التي تواجهه إجراء التوجه نحو أنماط جديدة للتحضر وما رافقها من متطلبات جديدة للحياة في خضم العديد من المشاكل الحضرية التي تُعاني منها كأزمة السكن والنقل والمرور، وانتشار التلوث باختلاف أنواعه، وتدهور العديد من البنيات الحضرية وظهور الفوارق الحضرية بين مختلف المناطق... في الوقت الذي أصبحت تواجه فيه مدن العالم مشاكل التغيّر المناخي، والبحث عن موارد بديلة، وابتكار أساليب جديدة للاستغلال والاستخدام الطاقوي للدفع بالفاعلية الاقتصادية وضمان عدالة اجتماعية لكل فئات المجتمع والمحافظة على توازن البيئة ... لتحقيق التنمية المنشودة ضمن ديناميكية حضرية تراعي أبعاد الاستدامة التي يُطمح لتجسيدها على آفاق مستقبلية تدمج العديد من الفاعلين من جهات مختلفة في إعداد استراتيجية تشاركية ترمي لتأسيس دور فعال للمجتمع المحلي في صُنع القرار ومعالجة مختلف المشاكل الحضرية تماشيًا مع الطموحات والانشغالات الآنية والمستقبلية. وتأتي مجلة " علوم المدينة، المحيط والأقاليم Sciences de la ville, de l'environnement et des territoires" في عددها الافتتاحي لتُقدم عددًا من البحوث التي تعالج بعض القضايا الحضرية في بعض المدن الجزائرية من جهة، وكدعوة للباحثين للمشاركة في التحليل والتفكير المشترك لمختلف القضايا والمشاكل التي تعاني منها المدينة على عدة مستويات مجالية في ارتباط مباشر مع الإقليم، لتُشكل قاسمًا مشتركًا بين مختلف التخصصات العلمية وتتقاطع فيها كل المقاربات تعكس من خلالها الاهتمام المتعدّد الأوجه النابع بوحدة المصير الحضري المرتبط بالمجتمع، والاقتصاد والبيئة.

د.**شـــواي السعيد**

كلمة رئيس التحرير لافتتاحية العدد الأول

بعد استهلالنا بقوله تعالى ((إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ)) الأنفال 19 والصلاة على رسول الله صلي الله عليه وآله وسلم ، نستفتح متكلين عليه ومستعين به على إصدار عددنا الأول لعام 2020 م ، لمجلة علوم المدينة ، المحيط والأقاليم الصادرة عن معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي – الجزائر –فقد آبت مجلة علوم المدينة ، المحيط والأقاليم على نفسها إلا أن تكون مجلة علمية محكمة ، تعنى بالعلوم الإنسانية والتطبيقية ، وتصدر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية .

معبرة عن آمال وطموحات جامعة أم البواقي في توسيع دائرة أفقها الثقافي، وتحقيق رسالتها العلمية التخصصية والعامة من خلال ما ينشر فيها من بحوث في شتى فروع المعرفة الإنسانية ، ومؤسسة لرسالتها تجاه المجتمع المنتمية إليه والمنتمي إليها أساتذة وطلابا وموظفين ، فاتحة الباب مشرعا أمام العقول النيرة الرصينة والأقلام الجادة ، لتأخذ طريقها في تحقيق ما تصبو إليه من طموحات علمية من خلال ما ينشر فيها تحت مظلة النخبة العلمية والوظيفية كما يفرضه التقويم العلمي الدقيق والسري المتعارف عليه ، ويتبع شروط النشر المعلن عنها.واضعة ضمن أهدافها تحقيق رغبة قطاع كبير من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين علميا ووظيفيا، التي ظلت المؤسسات البحثية وأدواتها موصدة أمامها أو انعدمت كليا.في غير تحديد للكاتب أن يكون من هذه الشريحة أو تلك، أو منتمياً لهذا التخصص أو ذاك، تصدر المجلة رافعة لواء الصدق والموضوعية في عملها، قابلة برحابة صدر النقد الهادف البناء الذي يدفعنا إلى مزيد من التقدم والنجاح. آملين أن يحظى عددنا البكر باهتمامكم ، حتى يشعرنا بأن هذا الجهد المبذول قد حقق بعض ما نصبو إليه ، وهذا كله سينمو بفضل تشجيعكم ومشارتكم الفاعلة.

د. قلاب ذبيح نوال

التعريف بالمجلة

مجلة المدينة، المحيط و الأقاليم" ***Sciences de la ville, de l'environnement et des territoires***"هي مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة "العربي بن مهيدي" أم البواقي، نصف سنوية تعنى بنشر البحوث المتعلقة بـ: التسيير الحضري، التقنيات الحضرية، المدينة والإقليم، البيئة الحضرية(حماية المجالات الحضرية من الأخطار) ، جغرافية المدن، التخطيط الحضري (كتخطيط المدن الجديدة و المناطق السياحية والنقل)، العمارة و العمران، العقار، الاعتماد على وسيلة نظم المعلومات الجغرافية في عملية التخطيط و التنمية بكل أبعادها... وكل ماله علاقة بالظاهرة الحضرية، باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

تهدف المجلة إلى إيجاد مجالاً مرجعيًا للنشر في مجال المدينة، الإقليم، البيئة، استخدام الوسائل الحديثة في عملية تحليل المعطيات المجالية واتخاذ القرار، كل ما له علاقة بالظاهرة الحضرية والارتقاء بها علميًا. حيث تهدف المجلة إلى تشجيع الباحثين للمساهمة بإنتاجهم العلمي في إيجاد حلول وطرح الأفكار التي من شأنها فهم المشاكل التي تواجهها المجالات الحضرية.

شروط النشر بالمجلة:

- يجب أن يتسم البحث بالجدية، الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية و الأمانة العلمية، وأن يُقدم إضافة علمية ومعرفية.
- يجب أن يتوفر بالبحث أبجديات البحث العلمي: إشكالية، تحليل، مناقشة، نتائج...
- يجب أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو مقدّم للنشر بمجلة أخرى، ولا بد أن يقدم الباحث إقرارًا خطيا.
- يجب أن يُكتب البحث بإحدى اللغات الثلاث: العربية، الفرنسية والإنجليزية.
- يرفق البحث بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني بلغة أخرى من المذكورة أعلاه على أن يكون أحدهما بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.
- ترسل ورقة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني مكتوب ببرنامج (Microsoft Word)
- أن لا يتعدى عدد صفحات البحث عن 20 صفحة (مقاس أ4), نوع الخط بالعربيةTraditionalArabic مقاسه في النص 14 و 12 بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية نوع Times New Romanمقاسه في النص 12 و 10 بالنسبة للهوامش.
- تنظم المراجع و هذا باختيار طريقة من طرق الفهرسة المعروفة في ترقيمها و تسلسلها.
- تقدم الأشكال والصور والخرائط ضمن نص البحث بصيغة (JPEG) ولا بد أن تكون واضحة وسهلة القراءة.
- تخضع البحوث المقدمة للمجلة للتحكيم العلمي السري، لتوضيح مدى صلاحيتها للنشر.
- على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية و ذلك للسماح بنشر المقال.
- يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، و كذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.
- تُعبر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء مؤلفيها ولا عن رأي المجلة.

- يرجى الاطلاع على المزيد من تفاصيل النشر في المجلة باللغات الثلاث في الملاحق رقم 01 ,02 و03.
- ترسل الأبحاث إلى البريد الإلكتروني للمجلة:

revue.vet@univ-oeb.dz

اللجنة العلمية للمجلة:

الاسم	البريد الإلكتروني
أ. د صالح بوشمال – جامعة أم البواقي	s_bouchemal@yahoo.fr
أ. د فؤاد بن غضبان– جامعة أم البواقي	fouad.benghadbane@gmail.com
أ.د إسماعيل يوسف – جامعة المنوفية – مصر	ismail.youssif@art.menofia.edu.eg
أ.د قرفية الصادق – جامعة عنابة	gsaddek1@yahoo.fr
أ.د قسوم جمال الدين – جامعة عنابة	jamelguessoum@yahoo.fr
أ.د مازوز السعيد – جامعة أم البواقي	mazouz.said@univ-oeb.dz
أ.د عداد محمد الشريف – جامعة أم البواقي	addad.cherif@uni-oeb.dz
أ.د بوسماحة احمد – جامعة أم البواقي	bousmaha06@yahoo.fr
أ.د خياري عبد القادر – جامعة أم البواقي	hhkhiari @yahoo.fr
أ.دب ن زقوطة محمد سعيد – جامعة أم البواقي	Benzagouta.ms@univ-oeb.dz
د. بوزحزح فؤاد – جامعة قسنطينة 03	fouadov2002@yahoo.fr
د. ابراهيم جبنون- جامعة تبسة	brahim.djebnoune@univ-tebessa.dz
د. قلاب ذبيح نوال – جامعة أم البواقي	Naouel38@hotmail.com
د. بلحارث توفيق – الجامعة التونسية	taoufik.belhareth@gmail.com
د. آمنة جبار الدليمي- جامعة الأنبار- العراق	amnajabbar2016h@gmail.com
د. محمد السوداني- جامعة الإسكندرية- مصر	Mohamed.esodany@alexu.edu.eg
د. عادل عبد المنعم السعدني- جامعة قناة السويس-مصر	Dr.adel.elsadany@gmail.com
د. ليفا آسيا - جامعة قسنطينة 01	assialifa@gmail.com
د. خوادجية سميحة حنان - جامعة قسنطينة 01	khouadjahanene@gmail.com
د. مازوز توفيق – جامعة أم البواقي	toufik_mazouz@yahoo.fr
د. سعدالي بدر الدين – جامعة أم البواقي	saadali.badreddine@univ-oeb.dz
د. زروقي هشام – جامعة أم البواقي	zerrouki.hichem@univ-oeb.dz
د. بولكعيبات عيسى – جامعة أم البواقي	boulkaibeta@yahoo.fr
د. ميلي محمد – جامعة المسيلة	milimohamed2@gmail.com
د.عيسى غريب -جامعة تبسة	aissa.grib@univ-tebessa.dz،
د. عيسى بن حمادة- جامعة أم البواقي	aissa.benhammada@univ-oeb.dz

د. عبد الغاني قتالي- جامعة أم البواقي	ghanou.gat@gmail.com
د. بولمعيز حسين- جامعة تبسة	houcine.boulmaiz@univ-tebessa.dz
د. تلايجية جمال الدين- جامعة عنابة	t.thelaidjia@gmail.com

قائمة محتويات العدد

المؤلف	العنوان	الصفحة
هيئة التحرير	كلمة السيد مدير الجامعة	04-03
	كلمة السيد مدير معهد تسيير التقنيات الحضرية	05
	كلمة رئيسة التحرير لافتتاحية العدد	06
	التعريف بالمجلة	09-07
	قائمة محتويات العدد	11-10
بركاني فطيمة الزهراء بن غضبان فؤاد	التخطيط الحضري الاستراتيجي كآلية لتحسين مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120 بالمدن الجديدة.حالة: المدينة الجديدة "علي منجلي" (الجزائر).	31-11
خيشان سعيدة سناني كريمة غزيل مروى	تسيير الفضاءات العمومية وإشكالية المركزية الحضرية دراسة حالة المحطة البرية الجديدة لنقل المسافرين بمدينة أم البواقي	54-32
بن حمادة عيسى	المدينة الجديدة "علي منجلي": "نموذج جديد للتحضرية بالجزائر تعدد المشاكل الاجتماعية والبيئية	66-55
لونيس رانية سناني كريمة كرازة بشرى	تفعيل دور غابة سيدي ارغيس وتحديات التنمية المحلية مقاربة تشاركية في مدينة أم البواقي نموذجا	93-67

Bourahla Nouhed	LE DEVELOPPEMENT DU TOURISME ET SON IMPACT E SUR LE DEVELOPPEMENT LOCAL DE LA WILAYA DE SKIKDA.	115-94
زرايب صالح	أثر تحول أنظمة السقي التقليدي على القطاعات الزراعية في جبال الاوراس	122-116
ملاحق	عربي فرنسي انجليزي	132-123

التخطيط الحضري الاستراتيجي كآلية لتحسين مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120) بالمدن الجديدة.حالة: المدينة الجديدة "علي منجلي" (الجزائر).

بركاني فطيمة الزهراء[1] ، بن غضبان فؤاد[2]

معهد تسيير التقنيات الحضرية –جامعة أم البواقي–الجزائر [1+2]

ملخص

يعتبر التخطيط الحضري الاستراتيجي أسلوبا جديدا لمعالجة مشاكل التنمية الحضرية التي تعاني منها المدن بجميع أنواعها وأحجامها، وحتى الجديدة منها مثل المدينة الجديدة لعلي منجلي، فهو يتعامل مع الخصائص المحلية للمدينة من خلال العمل على إبراز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لهذه المدينة، بهدف رفع مستوى مؤشرات التنمية الحضرية للمدينة، وذلك بعد أن يقوم المرصد الحضري المحلي الخاص بالمدينة بإجراء تقييم شامل لمؤشرات التنمية الحضرية المعمول بها عالميا (مؤشرات (ISO 37120))، هذا التقييم الذي ربما سينتهي إلى أن خصائص التخطيط الحضري الاستراتيجي هي الحل الأمثل لتحسين المؤشرات الضعيفة والمتوسطة للتنمية الحضرية بالمدن الجديدة، ولما لا تطوير أكثر للمؤشرات الجيدة، وبالتالي تحقيق التنمية الحضرية التي لا تعتبر هدفا في حد ذاتها ولكنها أداة تعمل على تحسين نوعية حياة السكان.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الحضري الاستراتيجي، مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120)، المرصد الحضري، المدن الجديدة، المدينة الجديدة علي منجلي.

Summary:

Strategic urban planning is a new approach to addressing the urban development challenges faced by cities of all types and sizes, including new cities like Ali Mendjeli. It deals with the local characteristics of a city by identifying its strengths and addressing its weaknesses, with the aim of improving urban development indicators. This is achieved through a comprehensive assessment of urban development indicators using globally recognized standards (ISO 37120) carried out by the city's local urban observatory. This assessment may lead to the conclusion that strategic urban planning is the optimal solution to enhance weak and average urban development indicators in new cities and even further develop strong indicators, ultimately achieving urban development, which is not a goal in itself but a tool to enhance the quality of life for residents.

Keywords: Strategic urban planning, urban development indicators (ISO 37120), urban observatory, new cities, Ali Mendjeli new city.

مقدمة:

يعتبر المجتمع الحضري من أكثر المجتمعات بحثا عن التنمية، لما يعانيه من مشاكل تمس بنوعية الحياة فيه، والناتجة عن زيادة عدد سكان المدن، وهذا ما دفع بالمسيرين والمخططين الحضريين إلى البحث عن أساليب تدخل جديدة هدفها تحقيق اكبر قدر من التنمية الحضرية، هذه التنمية التي تتكون من العمليات المستمرة التي تهدف إلى مساعدة المجتمعات لكي تحسن نوعية الحياة فيها بطريقة مقصودة وواعية، نوعية تتعلق بثلاث قيم أساسية، هي استمرارية الحياة، الكرامة الإنسانية، والحرية الشخصية[1]، فالتنمية الحضرية

[1] حمدي علي احمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص:91-122.

تتناول كل جوانب الحياة، وتسعى إلى دعم الخدمات الحضرية، وتدعيم مبدأ مشاركة المواطنين[2]، وبالتالي فان تحقيقها أصبح ضرورة ملحة في ظل التطورات السياسية الراهنة التي تشهدها بعض البلدان العربية ،و التي أدت إلى قيام ثورات ضد الأنظمة الحاكمة، ثورات لم تنطلق شرارتها من المدن الكبرى المستقطبة لاهتمامات الدولة ،بل انطلقت من المدن الصغرى المهمشة التي تمثل ضحية غياب التوازن الإقليمي الذي أدى إلى تأزم الأوضاع الاجتماعية للسكان.

ومن بين أهم الأساليب التخطيطية التي تعمل على تحيقي التنمية الحضرية التخطيط الحضري الاستراتيجي، فبالرغم من أن الهدف من التخطيط الحضري لم يتغير، والأسس بقيت نفسها، فان منهجيات وأدوات التخطيط الحضري تطورت في نهاية القرن العشرين، من خلال انتهاج رؤية متعددة التخصصات أثناء مراحل التخطيط، تتميز بالمرونة التي تسمح لها بالتأقلم مع المكان والزمان، حيث في البداية وفي إطار البرمجة الحضرية تم الاعتماد على التخطيط الحضري الاستراتيجي كأداة لقيادة الأقاليم على المدى المتوسط والبعيد، أما حاليا فهناك توجه نحو دعم المشاريع الإستراتيجية التي تصمم كمشاريع قصيرة المدى مع رؤية شاملة وإستراتيجية تدمج كل الفاعلين[3]، ويمكن تعريف التخطيط الحضري الاستراتيجي بالربط بين ثلاثة أبعاد: هو مؤسسة للسوق العقاري، أداة للتصور من اجل بناء رؤيا إقليمية، وأداة للتنسيق بين تدخلات مختلف الفاعلين[4]، أي انه أداة تسمح بالربط بين المستويات الزمنية الثلاثة في إطار استراتيجي من حيث اختيار التدخلات، شامل من حيث اختيار المجالات، حيث يدل على عمران المشاريع الذي يعمل بالتفاوض مع الفاعل الاقتصادي على المدى المتوسط، وعلى التخطيط التشاركي الذي يسمح بمشاورة كل الفاعلين، للبحث عن نقاط الإجماع حول رؤية مشتركة طويلة المدى، وحول مشاريع مهيكلة تعتبر كأولوية[5]، وبالتالي فهو أسلوب جديد للتخطيط ظهر كاستجابة لسلبيات التخطيط المركزي الخطي والشامل، عبارة عن خطة مرنة مجالية التنفيذ، شاملة لكل القطاعات الحضرية وليست شاملة لكل مجال المدينة، لا يتدخل على كل جزء من المدينة بل يركز على المناطق المهمة، يعمل على معالجة المشاكل الحضرية بعد ترتيبها حسب الأولوية وحسب درجة تأثيرها على نوعية حياة السكان في المدينة.

حيث يعتمد التخطيط الحضري الاستراتيجي على جملة من الأدوات منها التقليدية، ومنها الجديدة التي فرضتها حتمية إستراتيجية التفكير والأنماط الجديدة من التعمير، مثل المدن الجديدة التي ظهرت للتخلص من المشاكل المعقدة التي تعاني منها المدن خاصة الكبيرة، ولخلق نوع من التوازن الإقليمي في الشبكات الحضرية المختلة، وبالتالي فهي أيضا تعتبر أداة أساسية لدى الجهات المركزية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي

---

[2] محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2010، ص:139.

[3] Centre De Transfert Des Connaissances Malaga, Méthodologie Et Bonnes Pratiques Dans La Planification Stratégique Urbaine En Méditerranée, Al Fayhaa- Barcelona- Larnaka –Malaga- Saida – Sfax- Sousse, Le projet USUDS (Urban Sustanaible Development Stratégique) 2011-2014, Fondation Ciedes, 2014,

[4]Xavier Desjardins, Planification urbaine : la ville en devenir, Armand colin, France, 2020, P :8 .

[5] Rachid sidi Boumedine et autre, l'urbanisme en Algérie échec des instruments ou instruments de l'échec ؟, Alternatives urbaines, Alger, 2013, p :148.

والإقليمي والوطني، فالنظرة التي رافقت المدن الجديدة ومنذ بداياتها، هي أنها الفرصة الذهبية لخلق مدن تخلو من المشاكل التي تعاني منها المدن التقليدية، تطبق فيها آخر الأبحاث والنظريات، و تمثل بعد بناءها نموذجا عمرانيا متفوقا على ما يحيط به من مدن، لكن في الواقع المدن الجديدة التي تم إنشاؤها عبر العالم بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، لم تسلم هي أيضا من المشاكل التي تمس بنوعية الحياة الحضرية فيها، وهذا ما يقودنا إلى البحث عن أساليب جديدة للتخطيط الحضري ربما يمكنها تحسين مؤشرات التنمية الحضرية في هذه المدن وبالتالي النهوض بنوعية الحياة بها، وذلك بعد اللجوء إلى احد الأدوات الإستراتيجية لقياس التنمية الحضرية، المتمثلة في مؤشرات التنمية الحضرية التي تشرف على إعدادها المراصد الحضرية، فقد بدأ الاهتمام ببرامج المؤشرات الحضرية في 1988 من خلال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي طور شبكة من المراصد الحضرية بعدة مستويات، فهناك مراصد حضرية محلية (LUO)، وطنية (NUO)،إقليمية (RUO)، وصولا إلى المرصد الحضري العالمي (GUO)في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، دورها جمع بيانات التنمية الحضرية، ثم إصدار مؤشرات بشكل دوري، وتحويلها إلى معرفة توضح حقيقة الوضع، وتمكن من صياغة السياسات ووضع خطط التنمية الحضرية، بالإضافة إلى إيجاد قاعدة بيانات حضرية، تنسق بين كل القطاعات داخل المدينة، تحدد أوجه القصور التي تواجه القطاعات، وتعرّف بأسبابها، وتمكّن من صياغة الاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها،منح كل الفاعلين المشاركة في توجيه عملية التنمية عن طريق نشر المعلومات القائمة على المعارف لدعم صناعة القرار والتخطيط[6]

أما مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120) فهي الأداة الأساسية لقياس التقدم المحرز، باستخدام تعريف متفق عليه لوجه من الوجوه الحضرية المحددة، والمؤشرات تحدد البيانات التي يتم جمعها، ولذلك ينبغي أن يكون من السهل نسبيا قياسها وتفسيرها، كما ينبغي أن تقدم معلومات صحيحة و موثوقة حول الأهداف التي يراد قياسها[7]، وهي تلعب دورا هاما في تحويل المعلومات التقنية إلى معلومة بسيطة يمكن استخدامها وإبلاغها للجمهور و المسيرين، و تحديد مختلف الإشكاليات ومنه صياغة الأولويات من أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة وكذل كتمكين الرصد والتقييم لأثر هذه القرارات[8]، حيث تم تدشين المجلس العالمي لبيانات المدن(WCCD)في اجتماع قمة المدن العالمية (Global Cities Summit)بمدينة تورنتو الكندية في 15 ماي 2014، حيث قام المجلس بتطوير ثلاثة فئات من مؤشرات التنمية الحضرية التي نشرتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO)، المعترف بها عالميًا باسم WCCD ISO 37120 Series on City Data، حيث تتضمن سلسلة ISO 37120: ISO 37120 – مؤشرات المدن المستدامة ، ISO 37122 – مؤشرات المدن الذكية ، و ISO 37123 – مؤشرات المدن المرنة، وهي مؤشرات تقيس الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والعمراني لأي مدينة ، ثم تقارنه بأداء مدينة أخرى، حيث يشتمل ISO

[6]علي بن سالم باهمام، ما هو المرصد الحضري؟ وما أهميته؟، جريدة الاقتصادية، 2010، متوفرة على:
https://www.aleqt.com/2010/08/03/article_425486.html consulté le 02/07/2020 à 00:36

[7]المعهد العربي لإنماء المدن، دليل إنشاء المراصد الحضرية للهابتات، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،2006، ص:15.

[8]:Gabriel wackermann, le développement durable , ellipses 2008 , p : 141-142 .

37120 على 100 مؤشر، تتمحور حول 17 موضوع، حيث تعتمد مستويات شهادة WCCD على عدد المؤشرات التي أبلغت عنها المدينة[9].

ويما أنها مؤشرات تقيس مستوى التنمية الحضرية لأي مدينة، فهي قادرة على قياس مستوى التنمية الحضرية في المدن الجديدة في الجزائر، فالمدينة الجديدة هي مدينة ينطبق عليها مفهوم مدينة على المقاس (une ville sur mesure)، فقد تم فيها قياس كل شيء، وتم تحديد كل الأبعاد، مدينة وجدت القياس الصحيح لفضاءاتها العمومية وخلقت الروابط بين مناظرها الطبيعية وجغرافيتها، وهي أيضا مقتصدة تشجع التعايش المشترك والمساواة الاجتماعية والإقليمية، مدينة تجاوزت الهفوات التقليدية للعمران لأنها تعتمد على استراتيجيات قوية توجه مختلف المشاريع الحضرية[10]،أما القانون الجزائري فعرفها في المادة 03 من قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على أنها " تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خالي أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة"[11]، وفي المادة الثانية من القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها فقد قدمت تعريفا أكثر تفصيلا للمدن الجديدة فهي " كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشا في موقع خالي أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، كما تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما توفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز "[12].

فقد ظهرت فكرة المدن الجديدة في الجزائر في السبعينات، حين أعرب الرئيس الراحل هواري بومدين عن رغبته في جعل بوغزول عاصمة للجزائر[13]، ثم توقف الحديث عنها إلى غاية الثمانينات مع القانون رقم 03/87 المؤرخ في 1987/01/27 المتعلق بالتهيئة العمرانية، حيث نصت المادة 21 منه على وجوب إحداث مدن جديدة في المناطق الواجب ترقيتها في إطار تحقيق التنمية الحضرية[14].

أما في بداية التسعينات فقد أكدت الإستراتيجية التي جاء بها مشروع "الجزائر غدا" أن المدن الجديدة تعتبر كـ "استجابة من نوع جديد بصفتها قطب لتنظيم توسع المدن وتوجيهها وإحدى الركائز التي تساعد على فك الاختناق على المدن الكبرى"[15]، حيث صادقت الحكومة سنة 1995 على مشاريع لمدن جديدة هي: سيدي عبد الله، بوعينان، الناصرية والعفرون ومشاريع مماثلة لوهران وقسنطينة ،والهضاب العليا كبوغزول[16]، ومع بداية الألفية الجديدة جاء قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي أكدت المادة رقم 03 منه على إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بهدف تحقيق إعادة التوازن في البنية

[9] world council on city data, citynet-wccd iso 37120 pilot program information for cities, 2014 ,p :10-17.

[10] Ariella Masboungi et autre, la ville sur mesure, Grand prix de l'urbanisme 2012, parenthéses, Marseille, 2012, p :112.

[11] الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

[12]الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة بتاريخ 14 ماي 2002.

[13] عبد الرؤوف مشري، تسيير المدن الجديدة بين نص التشريع وواقع التطبيق، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 06، 2018، ص:582.

[14] الجريدة الرسمية رقم 05 الصادرة بتاريخ 1987/01/28.

[15]وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، "الجزائر غدا" وضعية التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، 1995، ص: 256.

[16] بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 94.

العمرانية، لكن الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد أثناء هذه الفترة كان لها بالغ التأثير على الجانب العمراني وعلى القوانين المؤطرة له، ما أدى إلى عدم تبلور قانون يؤطر فكرة إنشاء المدن الجديدة إلى غاية سنة 2002، بصدور القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها رقم 08/02 المؤرخ في 2002/05/08، وسنة 2004 تمت المصادقة على المراسيم التنفيذية المتعلقة بإنشاء 3 مدن من الجيل الأول، هي المدينة الجديدة لبوعينان، المدينة الجديدة لبوغزول، والمدينة الجديدة لسيدي عبد الله، وتلتها سنة 2006 إصدار مرسومين تنفيذيين يتعلقان بالمدينة الرابعة من مدن الجيل الأول وهي مدينة حاسي مسعود، وفي سنة 2007 تم إصدار المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء المدينة الجديدة للمنيعة، باعتبارها خامس مدن الجيل الأول.

وفي جانفي 2019 أعلنت الحكومة عن قائمة المقاطعات الإدارية الجديدة[17]، ووفق مرسوم رئاسي رقم 337/18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018المتضمن إحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وفي بعض المدن الجديدة وتحديد قواعد تنظيمها وسيرها، حيث تم استحداث 14 مقاطعة إدارية جديدة يسيرها وال منتدب (لهذا تسمى أيضا بالولايات المنتدبة)[18] من بينها المقاطعة الإدارية علي منجلي وذراع، أما في جويلية 2019 فقد انعقد مجلس وزاري مشترك لدراسة وضعية المدن الجديدة وآفاق بعثها،وخلاله تم تصنيف المدن الجديدة الغير مؤطرة قانونا كأقطاب حضرية وليس كمدن جديدة، على عكس المدن التي لها مراسيم تنفيذية خاصة بها، رغم أن القطب الحضري هو مصطلح غير معترف به من الناحية القانونية، وهذا ما يضع المشرع والمسير والمنفذ في المجال العمراني في تناقض صارخ بين القوانين والمصرح به من قبل المسؤولين وما هو موجود في الواقع.

هذا الواقع الذي يعكس لنا عديد التحديات التي زادها تعقيدا عدم قدرة أدوات التعمير على التغلب عليها، لأنها تعاني عدم التأقلم الزمني بينها وبين النمو العمراني السريع[19]،فالمدن الجزائرية بصفة عامة والمدن الجديدة في الجزائر بصفة خاصة تعاني من اختلالات في كل المجالات[20]، ورغبة في معالجتها ولتحقيق التنمية الحضرية في المدينة الجزائرية على غرار معظم مدن العالم، صدر المرسوم التنفيذي للمرصد الوطني للمدينة رقم 05/07 المؤرخ في 2007/01/08 والمتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره، باعتباره مؤسسة إدارية عمومية مقرها العاصمة، تتكون من المجلس العلمي، مجلس توجيه ومدير عام، مهمته اتطوير أنماط جديدة للتسيير تساعد على تحسين إطار الحياة، ودعم دور المدينة في تحقيق التنمية المستدامة، إعداد دراسات المؤشرات الحضرية لترقية السياسة الوطنية للمدينة، اقتراح إجراءات تطوير المدينة، والتنسيق بين التدخلات الحضرية لترقية وظائف المدينة، رصد التطور الحضري للمدينة ووظيفة الفضاءات العمومية، واستعمال العقار الحضري[21]، حيث تم تنصيب هذا المرصد بعد 7 سنوات من صدور المرسوم

[17] https://www.echoroukonline.com/consulté le 17/07/2020 à 21:39.

[18] الجريدة الرسمية رقم 78 الصادرة بتاريخ 2018/12/26.

[19] Saïd Mazouz, fabrique de la ville en Algérie et pérennisation d'un modèle : le cas de la nouvelle ville Ali Mendjlie à Constantine, courrier du savoir n 15,université de Biskra, mars 2013, p :23.

[20] ewa Berëzovski-azzag, urbanisme de demain : autre regard, autres outils, assises nationales de l'urbanisme , mhu, palais des nations, alger, 19 et 20 juin 2011, p :5-6.

[21] الجريدة الرسمية رقم 03 الصادرة في 2007/01/10.

التنفيذي الخاص به، واعتبره وزير السكن والعمران والمدينة "أداة بالغة الأهمية تساهم في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعانيها المدن في بلادنا"[22].

وبالتالي فان فشل سياسات التخطيط الحضري المعمول بها بالجزائر في تحقيق التنمية الحضرية في كل المدن بكل أحجامها ومراتبها الإدارية، دليل على أن هذه السياسات لن تتمكن حتى من الاقتراب من تحقيقها في المدن الجديدة، وذلك راجع إلى أنها سياسات قطاعية ناتجة عن قرارات مركزية، بعيدة كل البعد عن إستراتيجية التفكير والتخطيط والتنفيذ، سياسات مستنسخة وقديمة غير قادة على مواكبة التطورات التكنولوجية التي تعيشها المدن المعاصرة.

1-التخطيط الحضري الاستراتيجي لمدينة علي منجلي، أداة لتحسين مؤشرات التنمية الحضرية المحلية:

بما أن كل المدن الجديدة في الجزائر لم تصل بعد إلى مستوى النضج الذي يسمح بقياس مؤشرات التنمية الحضرية فيها، فان مدينة علي منجلي بولاية قسنطينة تعتبر العينة الوحيدة التي ستسمح لنا بمعرفة مستوى التنمية الحضرية في المدن الجديدة الجزائرية، لان مستوى الأشغال بها جد متقدم، حيث أن فكرة إنشاء مدينة جديدة في قسنطينة جاءت نتيجة التقاء عاملين أساسيين، الإرادة القوية للتحكم في تعمير مدينة قسنطينة وتجنب التبعثر في مواقع متعددة خارج الوادي، وتوفر موقع مناسب للتعمير متفرد وواسع، يمكن ان تجمع فيه كل العناصر العمرانية في المستقبل وتشكيل عمران جميل، حيث تتوضع على هضبة عين الباي على بعد 15 كلم جنوب مدينة قسنطينة، حيث تم اختيار 1200 هكتار الأكثر قابلية للتعمير من أصل 3500 هكتار، هذه الهضبة لم تجذب اهتمام المسئولين من قبل لبعدها عن محاور الطرق وخلوها من السكان ومن الغطاء النباتي، إلا أن الخصائص التي تتميز بها جعلت منها فرصة ممتازة لإنشاء مدينة جديدة [23].

تتوسط شبكة حضرية تتكون من المدينة المتروبولية عاصمة الإقليم والولاية اللذان تنتمي إليهما، و تقع إداريا ضمن الحدود الغربية لبلدية الخروب والحدود الشرقية لبلدية عين السمارة، حيث مساحتها المقدرة ب1500 هكتار 3/2 منها بمدينة الخروب و3/1 بمدينة عين السمارة، أما من ناحية التسيير الإداري فقبل سنة 2019 كانت تابعة لبلدية للخروب، كأهم التجمعات الثانوية العشرة التابعة لها، حيث تحتل المرتبة الثالثة من حيث ترتيب التجمعات الموجودة في الولاية من حيث الحجم السكاني بعد قسنطينة والخروب[24]، أما بعد سنة 2019 فقد تم ترقيتها إلى مقاطعة إدارية (ولاية منتدبة)، تضم بلدية عين السمارة وإقليم المدينة الجديدة لعلي منجلي)[25]، أما من حيث الحجم السكاني ففي سنة 2008 بلغ عدد سكانها 64483 نسمة، ممثلة بذلك حوالي 7% من مجموع سكان ولاية قسنطينة و36% من مجموع سكان بلدية الخروب التي كانت

[22] http://www.mhuv.gov.dz/pages/detailactualitearabe.aspx?a=472 consulté le 09/ 07/2020 à 15 :38.
[23] marc cote, Constantine cité antique et ville nouvelle, média-plus, Constantine, 2010 , p :53-59.
[24] ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement, plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Constantine, urbaco, 2011/2012.
[25] مرسوم رئاسي رقم 337/18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018المتضمن إحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وفي بعض المدن الجديدة وتحديد قواعد تنظيمها وسيرها

تنتمي إليها[26]، ليرتفع هذا العدد إلى 243214 ساكن سنة 2020 أي انه تضاعف ثلاث مرات خلال 12 سنة، ليمثل بذلك19% من سكان الولاية[27].

1-1-منهجية قياس مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120) في مدينة علي منجلي:

من أجل تناول موضوع البحث تم الاعتماد على منهج البحث الميداني الذي يعتمد على إتباع إجراءات تقصي مطبقة على مجتمع بحث، فهو المنهج الذي يعتمد إلى دراسة الظواهر السكانية، كما ان الهدف من الدراسة أكد على ضرورة تطبيق تقنية الاستمارة التي تسمح بجمع المعطيات من الواقع، لأنها تعتبر من تقنيات التقصي المباشرة والتوجيهية التي تمكننا من الاتصال بالمبحوثين، بالإضافة إلى استعمال تقنيات أخرى مثل المقابلة والملاحظة، فبالاعتماد على قائمة 100 مؤشر للتنمية الحضرية الخاص بـ(ISO 37120)، قمنا بقياس 36مؤشر موزعة على المواضيع 17 المعتمدة، معتمدين في ذلك على توفر البيانات والمعلومات من مصادر للمعلومات رسمية، بالإضافة إلى نتائج البحث الميداني الذي تم في سنة 2021.

المخطط رقم01: الوحدات الجوارية المكونة لمدينة علي منجلي

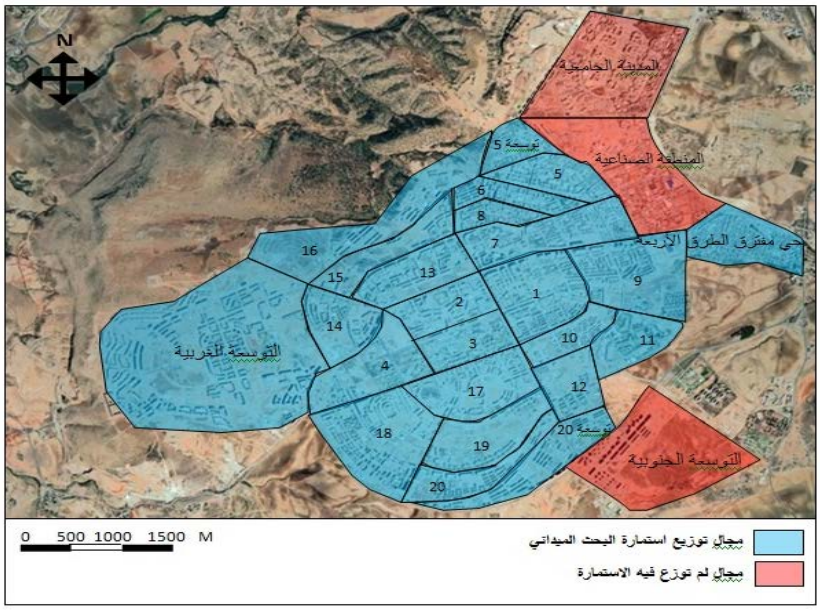

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على صورة جوية للمدينة 2022.

[26] office national des statistiques, rgph 2008 , juillet 2009

[27] *Berkani Fatima Zohra, Benghadbane Foued , "The Role of Urban Development Strategy in Achieving a Strategic Urban Planning in New Cities – Case: The New City 'Ali Mendjeli' (Algeria)," Civil Engineering and Architecture, Vol. 11, No. 5, pp. 2840 – 2855, 2023. DOI: 10.13189/cea.2023.110543.*

حيث تم اختيار المؤشرات التالية:

الجدول رقم01: مؤشرات ISO 37120 التي ستطبق على مدينة علي منجلي

مؤشرات ضعيفة		مؤشرات متوسطة		مؤشرات جيدة	
المؤشر	التقييم	المؤشر	التقييم	المؤشر	التقييم
نصيب الفرد من مساحات الترفيه المفتوحة	15/2	نسبة الجمع المنتظم للنفايات	15/7	نصيب الفرد من مساحات الترفيه المغطاة	15/12
نسبة معالجة المياه المستعملة	15/5	معدل خطوط الهاتف النقال	15/10	معدل خطوط الهاتف الثابت	15/14
نسبة تدوير النفايات الصلبة	15/0	نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي	15/10	معدل وصلات الانترنيت	15/15
نسبة المساحات الخضراء	15/2	متوسط استهلاك المياه الصالحة للشرب	15/9	نسبة الربط بشبكة الكهرباء	15/15
متوسط التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/5	معدل الوفيات بسبب الحرائق	15/10	نسبة الربط بشبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/13
نسبة التسربات في شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/3	نسبة الالتحاق بالطور الثانوي	15/6	نسبة الأحياء الفقيرة	15/15
نسبة البطالة	15/2	/	/	معدل أعوان الحماية المدنية	15/15
نسبة الفقر	15/1	/	/	نسبة المتمدرسين من السكان في سن الدراسة	15/15
متوسط عدد الأسرة في المستشفيات	15/1	/	/	نسبة الأمية	15/14
التلوث السمعي	15/3	/	/	معدل الأطباء	15/15
عدد كيلومترات النقل	15/3	/	/	نسبة التلوث الهوائي	15/11

العالي السعة					
نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة	15/2	/	/	معدل جرائم القتل	15/13
/	/	/	/	نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية	15/11
/	/	/	/	نسبة مشاركة النساء في الانتخابات المحلية	15/15
/	/	/	/	معدل المنتخبين المحليين	15/14
/	/	/	/	معدل الوفيات لحوادث المرور	15/14
/	/	/	/	نسبة الجيوب الفارغة	15/13

المصدر: world council on city data, citynet-wccd iso 37120 pilot program information for cities, 2014 , p :11-14 .

وبعد قياس هذه المؤشرات تم تصنيفها إلى 3 فئات هي ضعيف (يتراوح بين 0 و5)، متوسط (يتراوح بين 6 و10) و جيد (يتراوح بين 11 و15)، وذلك بعد مقارنتها مع المؤشرات الولائية الوطنية والعالمية.

2-نتائج قياس مؤشرات التنمية الحضرية (ISO 37120) في مدينة علي منجلي:

2-1-اقتصاد ومالية: بطالة وفقر أعلى من المعدلات الوطنية والعالمية، بسبب جائحة كرونا.

بلغت نسبة البطالة[28] في الجزائر حسب بيانات مجموعة البنك الدولي 12,6 % سنة 2020، وهي تمثل تقريبا ضعف نسبة البطالة العالمية لنفس السنة والتي بلغت 6,6 %، وبالتالي فهي تعتبر جد مرتفعة مقارنة مع متوسط النسب العالمية[29]، لكن البحث الميداني الذي قمنا به أسفر على أن نسبة البطالة في مدينة علي منجلي تبلغ 22,30 % سنة 2020، وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة مع النسب العالمية والوطنية و الولائية، وما يؤكد صحة هذه النسبة التصريح الذي قدمته منظمة العمل الدولية بأن السبب الكامن وراء ارتفاع نسب البطالة في العالم بعد سنة 2019 هو وباء كوفيد 19، حيث بلغت نسبة البطالة لدى الشباب حوالي 17 % منذ ظهور وباء كوفيد 19 ، بينما نقصت ساعات عمل من ظلوا يعملون بنسبة 23 %، حيث يتضرر الشباب من الوباء أكثر من الفئات الأخرى، كما تؤثر الزيادة الكبيرة والسريعة في بطالة الشباب على الشابات أكثر من الشباب، فالوباء

[28] طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى.
[29] https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2021&locations=DZ

يسبب صدمة ثلاثية الأبعاد للشباب، فهو لا يقضي على وظائفهم فحسب، بل ويعطل التعليم والتدريب أيضاً، ويضع عراقيل كبيرة في طريق الساعين إلى دخول سوق العمل أو تغيير وظائفهم[30].

أما بالنسبة للفقر فعلى مدى 25 عاماً كان عدد الفقراء المدقعين[31] يتراجع باطراد، لكن هذا الاتجاه توقف في عام 2020، عندما ارتفع معدل الفقر بسبب الاضطرابات الناجمة عن أزمة كورونا مقترناً بآثار الصراع وتغيّر المناخ[32]، أما في الجزائر فقد تطور معدل الفقر من 6,40 %سنة 1988 إلى 0,5 % سنة 2011 حسب بيانات مجموعة البنك الدولي، وهي تعتبر منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية التي وصلت سنة 2022 إلى 9%.

الجدول رقم02: تطور معدلات الفقر بين سنة 1995 و2022

المجال	العالم	الجزائر
معدل الفقر سنة 1995	% 42,80	% 5,80
معدل الفقر سنة 2011	% 14,20	% 0,5
معدل الفقر سنة 2019	8.40%	%5,2
معدل الفقر سنة 2022	9%	%4,5

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مجموعة مراجع

أما بالنسبة للمدينة الجديدة علي منجلي فقد تم حساب معدل الفقر بالاعتماد على نتائج البحث الميداني، حيث تحصلنا على مجموع أفراد العينة الذين يقل دخلهم اليومي على 2,15 دولار في اليوم ما يقابل 140 دينار جزائري كمتوسط لسعر الدولار سنة 2021، وبمقارنته مع حجم العينة بلغ معدل الفقر في المدينة 43,51% ، وهو معدل جد مرتفع مقارنة مع المعدلات الوطنية والعالمية، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى جائحة كورونا حيث أن68,5 % من السكان صرحوا بان عملهم تأثر بجائحة كورونا، حيث أن 39 %من الفئة المتضررة قل دخلهم، و35,5 % منهم توقف عمله نهائيا، كما أشار السكان إلى مجموعة من التأثيرات الاقتصادية الأخرى لكرونا مثل نقص المبيعات بسبب ندرة السيولة وانتشار البطالة، زيادة أسعار النقل ومواد البناء، ضعف القدرة الشرائية، وتذبذب فرص العمل في قطاع البناء (العمالة ذات الأجور المنخفضة والغير رسمية).

2-2-تعليم: معدلات جيدة بسبب إلزامية ومجانية التعليم والتشجيع على محو الأمية.

[30] https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_746133/lang--ar/index.htm à 2022/12/18 09 :57.

[31] حسب مجموعة البنك الدولي خط الفقر المدقع هو العيش على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم حسب أسعار 2017، بعد أن كان 1,9 دولار للفرد يوميا حسب أسعار 2011، و1,08 دولار للفرد في اليوم حسب أسعار سنة 1993.

[32] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview

حسب نتائج البحث الميداني بلغت نسبة الأمية في المدينة1,50%وهي تعتبر نسبة جد منخفضة مقارنة مع النسبة الوطنية المصرح بها من طرف الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار والتي بلغت 7,4 % سنة 2022[33]، وحتى عند مقارنتها مع النسب العالمية تعتبر جيدة جدا، وبالتالي فان نسبة الالفبائية في المدينة بلغت98,53% سنة 2021، أما نسبة الأشخاص الذين تلقوا تعليما ثانويا فبلغت 70 %، وهي نسبة متوسطة مقارنة مع النسب العالمية، ونسبة المتمدرسين من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة فهي 100%، لان التعليم في هذا السن مجاني وإجباري، يمنع على المؤسسات طرد التلاميذ ويعاقب الأولياء قانونا إذ لم يضمنوا التعليم لأبنائهم في هذه المرحلة.

الشكل البياني رقم 01: مقارنة نسب الأمية ونسب المتحصلين على تعليم ثانوي

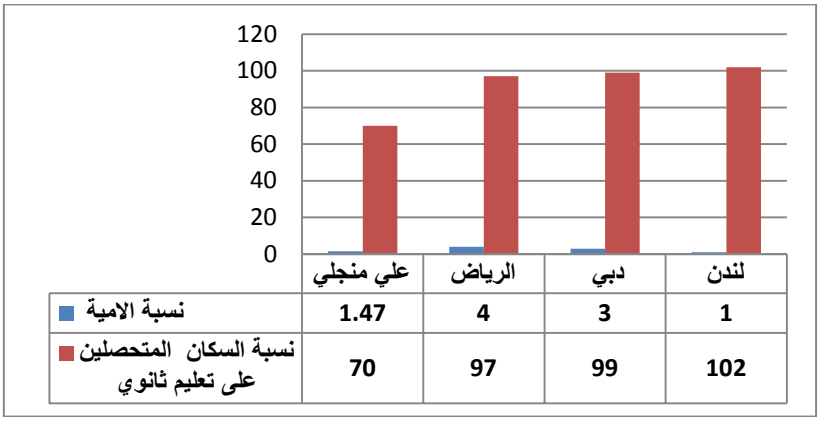

	علي منجلي	الرياض	دبي	لندن
نسبة الامية	1.47	4	3	1
نسبة السكان المتحصلين على تعليم ثانوي	70	97	99	102

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض 1438 هـ (2018)، رؤيا 2030، المرصد الحضري لمدينة الرياض، 2018، ص: 43-47 + بحث ميداني 2021.

2-3-بيئة: التلوث السمعي والتلوث الهوائي، سمة بارزة في المدينة و ورشات البناء هي السبب الرئيسي.

انطلاقا من نتائج البحث الميداني، 60,3 % من سكان المدينة يقطنون في أحياء سكنية معرضة للضوضاء، 50,60%منهم أكدوا على أن سبب الضوضاء هي ورشات البناء القريبة من أحيائهم، و30% منهم يرجعونها إلى حركة النقل الثقيل، أما بقية الأسباب فتتمثل في شجارات عصابات الأحياء،أشغال الترامواي، المراكز التجارية والأسواق والمحلات التجارية و الورشات الغير متناسبة مع الأحياء السكنية مثل ورشات الحدادة و الميكانيك وإصلاح العجلات ، بالإضافة إلى عدم وجود أماكن خاصة بلعب الأطفال أشغال الجيران التي لا تنتهي وتصرفاتهم الغير لائقة.

أما بالنسبة للتلوث الهوائي فحسب نتائج البحث الميداني 4.66% من سكان المدينة المعرضين للمخاطر يتضررون من التلوث الهوائي، حيث 82 % منهم يعانون من رائحة المفرغة العمومية الموجودة في شمال المدينة 66.66 %منهم يقطنون في التوسعة الغربية، و18% يعانون من التلوث الهوائي الناتج عن ورشات البناء يقطنون كلهم في الوحدة الجوارية رقم 20.

[33] https://onaea.dz/consulté le 18/12/2022 à 22 :54.

2-4-الأمن ومدى الاستجابة للحرائق والطوارئ: أداء جيد في مجال مكافحة الحرائق وحماية الأشخاص والممتلكات

حسب المعلومات المتحصل عليها من المقابلة التي أجريت في الوحدة الرئيسية للحماية المدنية بالمدينة الجديدة لعلي منجلي، يبلغ عدد أعوان الحماية المدنية العاملين بها 248 عون سنة2020، وبالتالي فان عدد رجال الإطفاء لكل 100000 نسمة هو 102 عون، وهو معدل ممتاز مقارنة مع المعدلات العالمية، أما عدد الوفيات المرتبطة بالحرائق في سنة 2020 فهي وفاة واحدة نتجت عن حريق داخل المنطقة الحضرية، وبالتالي فان عدد الوفيات بسبب الحرائق لكل 100000 نسمة هو 0.41 وهو معدل متوسط مقارنة مع المعدلات العالمية.أما بالنسبة لجرائم القتل فانطلاقا من نتائج البحث الميداني،10 %من السكان عايشوا حادث قتل عمدي في أحيائهم، 43 % منهم يقطنون الوحدة الجوارية رقم 01 والوحدة الجوارية رقم 08،وهي مناطق تضم سكنات جماعية اجتماعية ضمت السكان المرحلين من الأحياء القصديرية لمدينة قسنطينة.

2-5-الحكم: ضعف المشاركة في الانتخابات المحلية نتيجة فقدان الثقة في العمل السياسي.

حسب النتائج النهائية لانتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية التي تم إجراؤها في يوم 27 نوفمبر 2021، والتي تم الإعلان عنها في الموقع الرسمي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بلغت نسبة المشاركة الوطنية في انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية36,58%، أما نسبة المشاركة لولاية قسنطينة فلم تتجاوز25%[34] واعتبرت من اضعف النسب على المستوى الوطني، أما نتائج البحث الميداني فأكدت أن نسبة المشاركة في الانتخابات لسكان مدينة علي منجلي بلغت 42,2 % ، 50 % منهم نساء، وهي تعتبر نسبة جيدة مقارنة بالنسب الوطنية و الولائية حيث امتنع 66 % من السكان الغير مشاركين من التصريح عن سبب عدم مشاركتهم، وذلك يرجع حسب رأينا إلى عدم ثقتهم ووعيهم بطبيعة هذه الاستمارة، أو بان المعلومات الواردة فيها ستستخدم ضدهم بأي شكل من الأشكال، ما 17% من الغير مشاركين في الانتخابات المحلية ارجعوا سبب عدم مشاركتهم في الانتخابات المحلية إلى أن هذه الانتخابات لا تهمهم ولا يثقون في العمل السياسي.

أما عدد المسؤولين المحليين المنتخبين لكل 100000 نسمة، فبما أن المدينة تقع على إقليم بلديتي الخروب وعين السمارة فان المسؤولين المحليين المنتخبين الذين يمثلون المدينة ينتمون إلى هذه البلديات، وبالتالي لحساب هذا العدد يجب معرفة عدد المنتخبين المحليين البلديتين البالغ 52 منتخب وعدد سكان البلديتين البالغ 424348 (والذي يضم عدد سكان المدينة الجديدة علي منجلي أيضا) ليبلغ 12 مسؤول منتخب محلي لكل 100000 نسمة، لكن بغض النظر عن عددهم فان 83.4 %من السكان غير راضين عن أداء المنتخبين المحليين، بالطبع 54 %منهم لم يبرروا سبب عدم رضاهم لكن31 % منهم يؤكدون أنهم لا يقدمون سوى مجرد وعود كاذبة،ولا يخدمون سوى مصالحهم نتيجة غياب الضمير وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، فالمجلس الشعبي البلدي حسب وجهة نظرهم لا يقوم بواجباته على أكمل وجه وليس له أي تأثير على ارض

[34] https://ina-elections.dz/ .consulté le 10/11/2022 à 19 :34

الواقع، والدليل على ذلك الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الجد متدهورة لسكان المدينة نتيجة عدم الاستجابة لمطالبهم، وسوء تسيير المجال الحضري فالأمور تتطور من السيئ إلى الاسوء ولا يوجد أي تحسن في الواقع.

2-6-صحة: خدمات الخواص تغطي العجز في الخدمة العمومية.

يضم مستشفى المدينة الجديدة 134 سرير ، ما يجعل عدد الأسرة لكل 100000 نسمة يبلغ 55 سرير، وهو معدل جد منخفض مقارنة بالمعدل الولائي الذي يبلغ 269 سرير لكل 100000 نسمة والمعدل الوطني الذي يبلغ 176 سرير لكل 100000 نسمة، وعند مقارنة هذه المعدلات مع المعدلات العالمية نجد ان المعدل الولائي جيد جدا وهذا ما يفسر انخفاض المعدل في مدينة علي منجلي لأنها تعاني من التبعية للمدينة الأم في القطاع الصحي،لكن عدد الأطباء لكل 100000 نسمة فيبلغ 302 طبيب (طبيب مختص وعام وجراح أسنان)، حسب الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الصحة والسكان، وهو جيد جدا مقارنة مع المعدل الولائي البالغ 168 طبيب لكل 100000 نسمة والمعدل الوطني البالغ 204 طبيب لكل 100000 نسمة[35]، وحتى عند مقارنته مع المعدلات العالمية.

2-7-الترفيهية:نسب مقبولة للمساحات المغطاة وشبه منعدمة للمفتوحة.

مساحات الترفيه المغطاة هي مرافق الترويح والمرافق الثقافية والرياضية التي تضمها البنايات[36]، حيث بلغ عدد الأمتار المربعة من مساحات الترفيه المغطاة في مدينة علي منجلي 402835.27 م^2. أي ما يقابل 1.65 م^2 لكل ساكن.

الشكل البياني رقم02: مقارنة مدينة علي منجلي مع بعض المدن العالمية من حيث مساحات الترفيه المغطاة والمفتوحة.

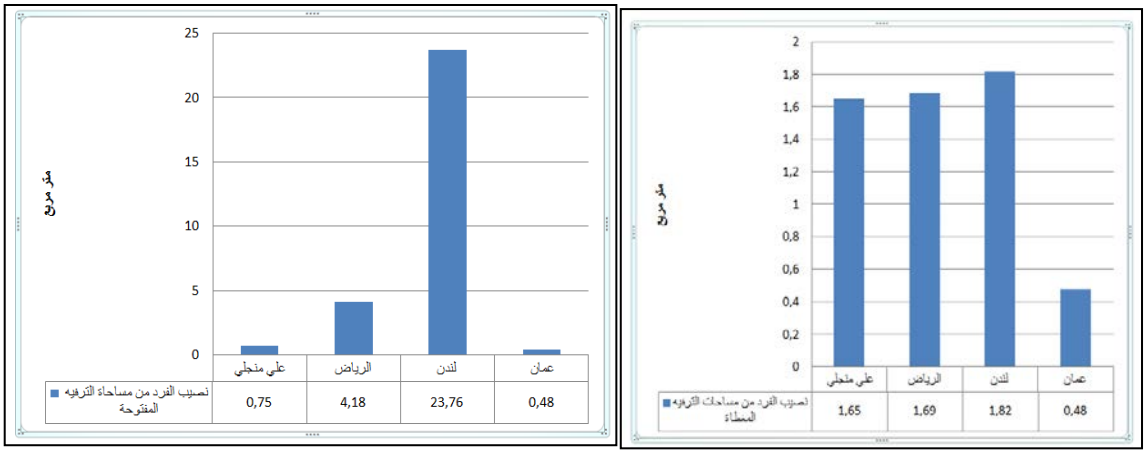

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض 1438 هـ (2018)، رؤيا 2030، المرصد الحضري لمدينة الرياض، 2018، ص:139-140.

[35]Wilaya De Constantine, Direction De La Programmation Et Suivi Budgétaires République, La Monographie De La Wilaya De Constantine, 2020.

[36]الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض 1438 هـ (2018)، رؤيا 2030، المرصد الحضري لمدينة الرياض، 2018، ص:144.

وهي تعتبر نسبة جيدة مقارنة بالنسب العالمية، أما عدد الأمتار المربعة من مساحات الترفيه المفتوحة فقد وصل إلى 184359.65 م2 ، بعضها في حالة جيدة والبعض الآخر في حالة سيئة يحتاج إلى إعادة التهيئة، حيث أن نصيب الفرد منها هو 0.75 م2 للفرد وهي ضعيفة جدا[37].

الصورة رقم01: بعض مساحات الترفيه في حالة جيدة والبعض الآخر في حالة سيئة

المصدر: البحث الميداني 2022/11/10

2-8-سكن: انعدام الأحياء الفقيرة بالمدينة لأنها جديدة.

أما بالنسبة للسكان الذين يعيشون في أحياء فقيرة[38] فالمدينة وبما أنها جديدة لا تضم أحياء فوضوية أو عشوائية، باستثناء منزل واحد فقط يقع في الوحدة الجوارية رقم 15 وهو عبارة عن مزرعة قديمة تعود للفترة الاستعمارية.

2-9-الاتصالات: تغطية واسعة لكنها ضعيفة.

عدد وصلات الانترنيت لكل 100000 نسمة بالنسبة للولاية 7300، وبالنسبة لمتوسط بلديتي الخروب وعين السمارة 7200[39]، أما بالنسبة لمدينة علي منجلي فهو حسب البحث الميداني يبلغ 56497، وهو معدل أعلى كثير من المعدل الولائي والمحلي وحتى على المستوى العالمي يعتبر معدلا جيد، لكنها تغطية ضعيفة في اغلب أجزاء المدينة لان 74% من السكان أكدوا أن تغطية شبكة الانترنيت بين المتوسطة والمنعدمة، وحسب بيانات مديرية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، عدد وصلات الهاتف النقال في مدينة علي منجلي هو 104900 لكل 100000 نسمة، وذلك راجع إلى أن نسبة معتبرة من السكان يملكون أكثر من شريحة واحدة، وهي تعتبر نسبة متوسطة مقارنة بالنسب العالمية، وعدد وصلات الهاتف الثابت حسب نفس المصدر لكل 100000 نسمة بالنسبة للولاية هو 10550 أما بالنسبة لمتوسط بلديتي الخروب وعين السمارة فهو 11610

[37]DUC Constantin, POS01. POS02. POS03. POS04 .POS05.POS06.POS07.POS08. POS09.POS10. (rapport+plans) , ville nouvelle Ali Mendjeli, URBACO, 1994-2013, + actualisation 12l12l2022 .

[38]حسب الاسكوا ESCWA (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة) الأحياء الفقيرة هي مناطق من المنازل الأكثر قدما المتدهورة من حيث انخفاض مستوى خدماتها واكتظاظها وإمكانية تعرضها للسقوط والتهدم.

[39]Wilaya De Constantine, Direction De La Programmation Et Suivi Budgétaires République, La Monographie De La Wilaya De Constantine, 2020.

أما بالنسبة لمدينة علي منجلي فهو حسب نتائج البحث الميداني 58757 وهي نسبة جيدة مقارنة بالنسب المحلية الولائية الوطنية وحتى العالمية.

2-10-وسائل النقل:ضعف تغطية خطوط النقل العالي السعة.

بالنسبة للنقل العالي السعة في مدينة علي منجلي يتمثل في خط الترام وأي الذي دخل حيز الخدمة منذ سبتمبر 2021، أما عدد كلم النقل العام عالي السعة لكل 100000 نسمة فهو 4.25 كلم، وحسب بيانات مديرية الحماية المدنية بلغ معدل الوفيات المتعلقة بحوادث المرور الوفيات 3.87 وفاة لكل 100000 نسمة،وهي نسبة جد منخفضة مقارنة بالنسبة الوطنية التي بلغت 23.8 وفاة لكل 100000 نسمة حسب بيانات التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق لسنة 2015[40]، حيث أن 16.50 % من السكان شهدوا حالة وفاة بسبب حادث مرور في أحيائهم.

الصورة رقم02 : مرور خط التراموي بالمحطة البرية والمدينة الجامعية

المصدر: البحث الميداني 2022/11/10.

2-11-التخطيط العمراني: نسبة المساحات الخضراء اقل بثلاث مرات من المعدل المعمول به عالميا.

بالنسبة لمساحة المساحات الخضراء بالهكتار لكل 100000 نسمة، فقد بلغت 8,47 هكتار لكل 100000 نسمة،أي ما يقابله 2,92 م^2 لكل ساكن وهو معدل ضعيف جدا بالمقارنة بالنسبة العالمية المعمول بها والمقدرة ب10 م^{2}لكل ساكن[41]،أمام ساحة الجيوب الفارغة[42] من المساحة الإجمالية للمدينة فهي تتمثل في 4 هكتار الموجودة في شرق مخطط شغل الأرض رقم 07، وهي منطقة مرور أنبوب الغاز عالي الضغط، أي ما يمثل 0.2 % من مساحة المدينة، وهي نسبة صغيرة.

2-12- مياه الصرف الصحي: ضعف تغطية شبكة الصرف الصحي في ضاحية المدينة.

نسبة السكان الموصولين بشبكة تصريف المياه على مستوى الولاية تتراوح بين 95 %و98 %أما بالنسبة للمدينة فهي حسب نتائج البحث الميداني87.57%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة الولائية لكن متوسطة مقارنة مع النسب العالمية، حيث أن 75.5 % من السكنات الغير موصولة بهذه الشبكة تقع في الوحدة الجوارية رقم 16 و17 و18و19 و20 وهي أحياء تشكل ضاحية المدينة، لا تزال أشغال البناء مستمرة بها، وحسب

[40]https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/road-traffic-injuries

[41]حسب منظمة الصحة العالمية.

[42]الجيوب الفارغة هي كل مجال حضري غير مستعمل وغير مبرمج للاستعمال في المستقبل، سواء كان مبني أو غير مبني، بحالة جيدة أو مهدم، ذات ملكية عامة أو خاصة.

معطيات مديرية الموارد المائية حجم مياه الصرف الصحي لبلدية عين السمارة هو 12191 م^{3}في اليوم لكنها توجه نحو محطة التصفية، أما حجم مياه الصرف الصحي لبلدية الخروب هو 71655م^3 في اليوم وهي ترمى في الواد، إلى غاية نهاية سنة 2020، حيث دخلت محطة تصفية المياه التي تقع في جنوب غرب مدينة علي منجلي حيز الخدمة لاستقبال المياه المستعملة لمدينة الخروب وعلي منجلي، بقدرة استيعاب تقدر ب 42000 م^{3}في اليوم[43]، وبالتالي فان نسبة مياه الصرف الصحي التي تتلقى المعالجة هي 58,61 %، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع النسب العلمية التي تصل في بعض المدن إلى 100%.

2-13-التزويد بالمياه الصالحة للشرب: وضعية تدعو إلى تشجيع الإرشاد في استهلاك الماء.

نسبة السكان الموصولين بالمياه الصالحة للشرب في الولاية هي 98 %، أما بالنسبة لمتوسط بلديتي الخروب وعين السمارة فهو 97,5%، أما بالنسبة لمدينة علي منجلي حسب نتائج البحث الميداني فهو 96.23 %، وهي نسبة اقل من النسب المحلية و الولائية لكنها تعتبر جيدة بالمقارنة مع النسب العالمية.أما بالنسبة لمتوسط التزويد بالمياه الصالحة للشرب فقد بلغ 261 لتر في اليوم لكل ساكن لكن مع نسبة التسربات التي تصل حتى 30 %(وهي نسبة جد مرتفعة بالمقارنة مع النسب العالمية) ينخفض هذا المتوسط إلى 182 لتر في اليوم لكل ساكن، وهو معدل ضعيف مقارنة مع النسب العالمية التي تصل إلى 506 لتر في اليوم لكل ساكن، أما متوسط استهلاك الفرد للمياه الصالحة للشرب فيبلغ 150 لتر في اليوم للفرد، وهو مرتفع مقارنة مع المعيار العالمي الموصى به وهو 120 لتر في اليوم لكل ساكن، ما يتطلب تشجيع الإرشاد في استعمال المياه.

2-14-الطاقة: تغطية شاملة للطاقة لكن من مصادر غير متجددة.

أما بالنسبة لنسبة الطاقة المستمدة من مصادر متجددة، فان 10.35 % من السكان أكدوا استعمال الطاقة الشمسية في أحيائهم ، أهامها متوسطة لشطر القرمي ومتوسطة زويني الطاهر في الوحدة الجوارية رقم 20، وابتدائية عمار بلحرش و كحلوش حسين في الوحدة الجوارية رقم 17، بالإضافة إلى بعض أعمدة الإنارة العمومية في الوحدات الجوارية رقم 20 و14، وحسب بيانات المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز 2020 النسبة الولائية للربط بالكهرباء بلغت 99.26%،أما بالنسبة للمدينة الجديدة لعلي منجلي فقد بلغت نسبة الربط بالكهرباء 100%، و متوسط استهلاك الفرد للكهرباء فان 87% من السكان تتراوح فاتورة الكهرباء والغاز الخاصة بهم بين مبلغ 2000 و10000 سنتيم كل 3 أشهر، وهو مبلغ يعبر عن استهلاك متوسط .

2-15-النفايات الصلبة: أداء ضعيف لخدمة جمع وتدوير النفايات

نسبة السكان الذين لديهم جمع منظم للنفايات حسب نتائج البحث الميداني هي 76.27 %، وهي متوسطة مقارنة مع النسب العالمية التي تصل في اغلباها ل100 % (الرياض، لندن، عمان، ليون...)،أما نسبة النفايات التي ترمى في المكبات المفتوحة هي 100 %ولا تخضع لأي نوع من الفرز أو إعادة التدوير أو المعالجة، وبالتالي فان نسبة النفايات الصلبة التي يعاد تدويرها هي 0% وهي نسبة منعدمة.

[43]Wilaya De Constantine, Direction De La Programmation Et Suivi Budgétaires République, La Monographie De La Wilaya De Constantine, 2020.

3-نتائج البحث: التخطيط الحضري الاستراتيجي حل لتحسين هذه المؤشرات:

بعد قياس المؤشرات تحصلنا على 12 مؤشر ضعيف، 6 مؤشرات متوسطة و18 مؤشر جيد، موزعة كالتالي:

الجدول رقم03: نتائج قياس مؤشرات(ISO 37120) في مدينة علي منجلي.

مؤشرات ضعيفة		مؤشرات متوسطة		مؤشرات جيدة	
المؤشر	التقييم	المؤشر	التقييم	المؤشر	التقييم
نصيب الفرد من مساحات الترفيه المفتوحة	15/2	نسبة الجمع المنتظم للنفايات	15/7	نصيب الفرد من مساحات الترفيه المغطاة	15/12
نسبة معالجة المياه المستعملة	15/5	معدل خطوط الهاتف النقال	15/10	معدل خطوط الهاتف الثابت	15/14
نسبة تدوير النفايات الصلبة	15/0	نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي	15/10	معدل وصلات الانترنيت	15/15
نسبة المساحات الخضراء	15/2	متوسط استهلاك المياه الصالحة للشرب	15/9	نسبة الربط بشبكة الكهرباء	15/15
متوسط التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/5	معدل الوفيات بسبب الحرائق	15/10	نسبة الربط بشبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/13
نسبة التسربات في شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	15/3	نسبة الالتحاق بالطور الثانوي	15/6	نسبة الأحياء الفقيرة	15/15
نسبة البطالة	15/2	/	/	معدل أعوان الحماية المدنية	15/15
نسبة الفقر	15/1	/	/	نسبة المتمدرسين من السكان	15/15

	في سن الدراسة				
متوسط عدد الأسرة في المستشفيات	15/1	/	/	نسبة الأمية	15/14
التلوث السمعي	15/3	/	/	معدل الأطباء	15/15
عدد كيلومترات النقل العالي السعة	15/3	/	/	نسبة التلوث الهوائي	15/11
نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة	15/2	/	/	معدل جرائم القتل	15/13
/	/	/	/	نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية	15/11
/	/	/	/	نسبة مشاركة النساء في الانتخابات المحلية	15/15
/	/	/	/	معدل المنتخبين المحليين	15/14
/	/	/	/	معدل الوفيات لحوادث المرور	15/14
/	/	/	/	نسبة الجيوب الفارغة	15/13

المصدر: إعداد الباحثة 2022.

انطلاقا من نتائج القياس وخصائص ومميزات التخطيط الحضري الاستراتيجي يمكننا التأكيد على أن التخطيط الحضري الاستراتيجي هو الأداة الأمثل للتحسين المؤشرات الضعيفة والمتوسطة للتنمية الحضرية، وبالتالي تحقيق التنمية الحضرية بالمدينة الجديدة علي منجلي،فهو يعمل على:

-المستوى المحلي، فنظرا للاختلافات والفروق المحلية فإن الحلول المنتهجة لمعالجة مشكل في مدينة قسنطينة مثلا لا يعني أن هذه الحلول ستنجح عند تطبيقها في مدينة علي منجلي، وبالتالي يجب تأخذ مدينة علي

منجلي زمام القيادة مع المشاركة الفاعلة و الواسعة لمختلف الفاعلين، وتعمل على تحسين مؤشرات التنمية الحضرية باستغلال نقاط القوة المحلية للمدينة، والمتمثلة في التغطية الواسعة لشبكة الاتصالات وشبكات الطاقة، مستوى تعليمي جيد للسكان، عدم وجود أحياء فقيرة وجيوب فارغة، توفر الامن والحماية من المخاطر، وارتفاع الوعي السياسي لسكان المدينة.

-معالجة المشاكل الحضرية بعد ترتيبها حسب الأولوية وحسب درجة تأثيرها على نوعية حياة السكان في المدينة، وبالتالي يقوم بتحسين المؤشرات الضعيفة أولا، ثم المتوسطة، ثم الجيدة أيضا، فإذا كانت مثلا نسبة الأمية 1.4% تعتبر نسبة جيدة، لا يعني هذا أن نتوقف على العمل على الحد منها وجعلها 0%، وحتى عند تناول المؤشرات الضعيفة لابد من ترتيبها حسب تأثيرها على نوعية حياة السكان، فالعمل على تحسين نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة لا يوازي العمل على تقليل نسبة الفقر والبطالة من حيث الأهمية والتأثير على نوعية الحياة.

-توفير المناخ المناسب للاستثمار لتحسين فرص العمل، باستغلال التغطية الواسعة لشبكات الاتصالات والطاقة، بهدف تحسين الأداء الاقتصادي للمدينة. وبالتالي تحسين نسبة الفقر ونسبة البطالة.

-الاستغلال الأمثل لموارد الدولة بمختلف أنواعها وبالتالي تحسين نسبة الاعتماد على الطاقات المتجددة ونسبة التسربات في شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب و متوسط التزويد بالمياه الصالحة للشرب

4-التوصيات:

اعتماد التخطيط الحضري الاستراتيجي لتحسين مؤشرات التنمية الحضرية يحتاج إلى مجموعة من الشروط أهمها:

-التوجه نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجال الحضري وذلك لجعلها متأقلمة أكثر مع الخصائص المحلية للمدينة من جهة، ومنحها خاصية القدرة على التغير من جهة أخرى.

-معالجة المشاكل التي تعاني منها أي مدينة يحتاج إلى الاعتماد على محورين، المحور الأول هو ترتيب المشاكل حسب الأولوية والبحث عن الأسباب الحقيقية لهذه المشاكل، لان معالجة المشاكل المهمة في اي مدينة سيؤدي الى حل بقية المشاكل بطريقة آلية دون تضييع الوقت والجهد والمال عليها، ومعرفة الأسباب الحقيقة الكامنة وراء اي مشكل سيمكن طبعا من إعطاء الحل الأنسب، أما المحور الثاني فهو تشكيل رؤية شاملة حول المشكل المراد معالجته، أي الابتعاد عن القطاعية والاتجاه نحو مبدأ الربط والتنسيق بين القطاعات، فمعظم المشاكل الحضرية تتطلب حلولا ليست من جنسها.

-إذا كان ولابد من الاستعانة بتجارب أجنبية، فعلى الأقل يمكننا الاستفادة من الفارق الزمني بين التجربة الأجنبية والمحلية، وذلك من خلال البحث عن نقاط الضعف والعوائق التي واجهها هذا التطبيق، ثم محاولة تجنبها.

-التحيين المستمر لأدوات التخطيط الحضري حسب ما تقتضيه المستجدات الوطنية والعالمية أمر جد ضروري لجعلها فعالة.

-تفعيل دور المراصد الحضرية على المستوى المحلي الإقليمي والوطني.

-على مستوى الدولة يجب إنشاء هيئة مهمتها السهر على تنمية المدن الجديدة على المستوى الوطني، بدء باختيار مواقع المدن، ثم متابعة انجاز هذه المدن ووصولا إلى تقييم مستوى التنمية الحضرية بها.

-إدراج سياسة المدن الجديدة ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية للدولة، لأنها مشاريع ضخمة لا يمكن تمويلها من طرف السلطات المحلية أو الخواص، لكن يمكن تطوير شراكة بين القطاعين العام والخاص في مثل هذا النوع من المشاريع.

5-خاتمة:

إن التنمية الحضرية هي الهدف الرئيسي للتخطيط الحضري الاستراتيجي، فهي تعني العمل على توفير خدمات وتجهيزات مناسبة لسكان المدينة، بالاعتماد على الإمكانات المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة محليا، وبالتالي فهي ليست هدفا في حد ذاتها بل هي عبارة عن أداة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الحضرية خاصة في المدن التي تعاني من تدهور هذه الأخيرة، لكن لقياس مدى تحقيقها يحتاج التخطيط الحضري الاستراتيجي إلى الاعتماد على مؤشرات قابلة للقياس تعمل المراصد الحضرية على توفيرها على المستوى المحلي والوطني، لتسهيل دور المخططين الاستراتيجيين في ضبط السياسات والتوجهات الصحيحة مستقبلا، خاصة في المدن الجديدة التي تعتبر من أهم السياسات التخطيطية والاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت عليها معظم دول العالم من اجل حل مشاكل المدن القائمة وتحسين نوعية الحياة فيها، وذلك باعتبارها فرصة لتجنب تدهور نوعية الحياة منذ البداية، لكن واقع هذه المدن بعد الانتهاء من إنشائها ونقل السكان إليها تأكد أنها توفر نوعية حياة أسوء من التي كانت في سابقتها.

فالواقع المرير الذي تتخبط فيه المدينة الجزائرية بصفة عامة والمدن الجديدة بصفة خاصة هو نتيجة فشل منظومة التخطيط الحضري في تقديم الحلول للكم الهائل من المشاكل التي تعاني منها المدينة، وهذا ما ينعكس دون شك على واقع التنمية الحضرية، فجميع المؤشرات تدل على أن مستوى التنمية الحضرية جد متدني، وهي نتيجة جد منطقية لان التنمية هي الهدف المبتغى من التخطيط فإذا كان التخطيط فاشل بالتأكيد لن يتمكن من تحقيق أي تنمية، وهذا ما اثر سلبا على نوعية الحياة في المدينة الجزائرية، لكن أصحاب القرار وللأسف انطلقوا في التخطيط للمدن الجديدة في الجزائر بنفس الأسلوب التخطيطي الفاشل، رغم أن هذه المدن تعتبر فرصة لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في ما سبقها من المدن.

لكن التخطيط الحضري الاستراتيجي يبنى على جملة من القواعد والمبادئ التي تجعل منه قادرا على مواجهة تعقيدات التحديات التي تعاني منها هذه المدن الجديدة، كتعدد الفاعلين وتضارب مصالحهم، تعدد القطاعات والتداخل فيما بينهم، تسارع وتيرة النمو المجالي الديمغرافي وصعوبة التحكم فيهما، والتغيرات المستمرة التي يصعب التنبؤ به، وهذا ما قد لا يصب في مصلحة المدينة، فهو وباعتماده على مبدأ المرونة في التعامل مع الأهداف القريبة والبعيدة المدى، قادر على مواكبة التطورات التي تشهدها المدن نتيجة النهضة التكنولوجية التي جعلت المدن في سباق مع الزمن، وبتمحوره حول مبدأ المشاورة التشاركية بين كل الفاعلين في المجال الحضري، قادر على تنظيم تدخلاتهم والتنسيق بين مصالحهم لجعلها تصب في المصلحة العامة.

قائمة المراجع:

-Berkani Fatima Zohra, Benghadbane Foued , "The Role of Urban Development Strategy in Achieving a Strategic Urban Planning in New Cities - Case: The New City 'Ali Mendjeli' (Algeria)," Civil Engineering and Architecture, Vol. 11, No. 5, pp. 2840 - 2855, 2023. DOI: 10.13189/cea.2023.110543.
-Xavier Desjardins, Planification urbaine : la ville en devenir, Armand colin, France, 2020, P :234 .
-Centre De Transfert Des Connaissances Malaga, Méthodologie Et Bonnes Pratiques Dans La Planification Stratégique Urbaine En Méditerranée, Al Fayhaa- Barcelona- Larnaka –Malaga- Saida – Sfax- Sousse, Le projet USUDS (Urban Sustanaible Development Strategic) 2011-2014, Fondation Ciedes, 2014,P :302 .
-Vivre En Ville (La Voie Des Collectivité Viable), Trousse D'actions Vers Des Collectivités Viables (Chapitre 5 : Le Renouveau Dans La Planification Et L'aménagement Du Territoire), Québec, 22 Juillet 2014, P :119-176 .
-Jean-Marie Ballout, territorialisation par « ville nouvelle » au Maghreb. Regarde croisé sur les projets d'Ali Mendjeli (Constantine) et de Tamansourt (Marrakech), thèse pour obtenir le grade de docteur, géographie et aménagement de l'espace, école doctorale 60, France, 2014, p :704 .
-World council on city data, citynet-wccd iso 37120 pilot program information for cities, 2014, p: 10.
-Rachid sidi Boumedine et autre, l'urbanisme en Algérie échec des instruments ou instruments de l'échec ؟, Alternatives urbaines, Alger, 2013, p : 222.
-Mazri Badjadja, la ville nouvelle entre mythe et réinvention, revue science et technologie, n : 38, 2013, p : 9.
-Saïd Mazouz, fabrique de la ville en Algérie et pérennisation d'un modèle : le cas de la nouvelle ville Ali Mendjeli à Constantine, courrier du savoir n 15, université de Biskra, mars 2013, p : 23-30.
-Ariella Masboungi et autre, la ville sur mesure, Grand prix de l'urbanisme 2012, parenthéses, Marseille, 2012, p : 112.
-ewa berezowska-azzag, urbanisme de demain : autre regard, autres outils, assises nationales de l'urbanisme, mhu, palais des nations, Alger, 19 et 20 juin 2011, p : 13.
-marc cote, Constantine cité antique et ville nouvelle, média-plus, Constantine, 2010, p : 150.
-Gabriel wackermann, le développement durable, ellipses 2008, p : 496.
-Jean-Paul Lacaze, Introduction à la planification urbaine, Presse de l'école nationale des ponts et chaussées, Paris, 1995, p: 386.
-ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement, plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Constantine, urbaco, 2011/2012.
-office national des statistiques, rgph 2008, juillet 2009
-commune d'el khroub commune d'Ain Smara, donnée des communes par districts d'après découpage et la validation des 2 Emme phases R G P H 2020.
-wilaya de Constantine, direction de la programmation et suivi budgétaires république, la monographie de la wilaya de Constantine, 2020.
-DUC Constantin, POS01. POS02. POS03. POS04 .POS05.POS06.POS07.POS08. POS09.POS10. (rapport plans), ville nouvelle Ali Mendjeli, URBACO, 1994-2013, + actualisation 12/12/2022 .

- أيمن محمد مصطفى، دور المؤشرات في التخطيط الاستراتيجي لمرونة المدن – دراسة حالة الايزو 37120 – إطار تعزيز قدرة المدن على الصمود (arup) ، journal of Urban research، العدد 36، 2020، ص:1-11.
- عبد الرؤوف مشري، تسيير المدن الجديدة بين نص التشريع وواقع التطبيق، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 06، 2018، ص:581-592.
- فؤاد بن غضبان، المدن الجديدة دوافع وممارسات، الرضوان، الطبعة الأولى، 2015، ص:208.
- مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي (عرض نظري وتطبيقي)، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2014، ص:360.
- بن صوط صورية، النظام القانوني للمدينة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2018، ص:371.
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض 1438 هـ (2018)، رؤيا 2030، المرصد الحضري لمدينة الرياض، 2018، ص:144.
- علي الحطاب، إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010، ص:288.
- انجرس موريس ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، دار القصية للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010، ص: 477.

- علي بن سالم باهمام، ما هو المرصد الحضري؟ وما أهميته؟، جريدة الاقتصادية، 2010، متوفرة على: https://www.aleqt.com/2010/08/03/article_425486.html consulté le 02/07/2020 à 00:36
- محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2010، ص:400.
- حمزة سلمان جاسم المعموري،استراتيجية تنمية المدينة على وفق الأقطاب الأكثر تأثيرا، The Iraqi Journal For Mechanical And Material Engineering، عدد خاص، جامعة بابل، 2008، ص:173-200.
- حمدي علي احمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص:200,
- المعهد العربي لإنماء المدن، دليل إنشاء المراصد الحضرية للهابتات، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،2006، ص:37.
- العارف نادية، التخطيط الاستراتيجي والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001-2002، ص:500.
- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 114.
- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، "الجزائر غدا" وضعية التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، 1995، ص: 256.
- **الجريدة الرسمية الجزائرية**.

consulté le https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2021&locations=DZ 21/12/2022 à 00 :06.

https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_746133/lang--ar/index.htm . à 09 :572022/12/18

le 04/07/2019 à 12 :09http://www.araburban.com/index.php?page_id=258&site_id=2consulté

consulté le 18/12/2022 à 22 :54. https://onaea.dz/

consulté le 10/11/2022 à 19 :34. /https://ina-elections.dz

. https://www.echoroukonline.com/consulté le 17/07/2020 à 21:39

07/2020 à 16 :38./consulté le 09https://www.elkhabar.com/press/article/37692/

:3815 07/2020 à / consulté le 09http://www.mhuv.gov.dz/pages/detailactualitearabe.aspx?a=472

تسيير الفضاءات العمومية وإشكالية المركزية الحضرية

دراسة حالة المحطة البرية الجديدة لنقل المسافرين بمدينة أم البواقي

خيشان سعيدة[1] سناني كريمة[2] غزيل مروى[3]

[1،2،3] معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي _ الجزائر

الملخص:

تتميز مدينة أم البواقي بموقع هام من خلال وقوعها عند تقاطع محورين وطنيين هامين المتمثلان في كل من الطريق الوطني رقم 10 و الطريق الوطني رقم 32 ؛ ما أكسبها وزن و أهمية و دور ، و تعتبر الفضاءات العمومية من أبرز مهيكلات المدينة و محددات القوة فيها نظرا لما تتحه من تمثيل لتجليات الحياة اليومية فيها و تعتبر المحطات البرية لنقل المسافرين أبرزها من خلالها تشكيلها لوسط حيوي معيشي و تصور مصغر للمدينة داخل المدينة ليبرز في قطب متعدد الخدمات و الاستعمالات المجالية و الاجتماعية إلى جانب وظيفتها الأساسية و هي ضمان التنقلات سواء من و إلى داخل المدينة؛ و قد عرفت المحطة الجديدة في مدينة أم البواقي عدة تحديات لترسخ مكانتها و دورها خاصة في ظل التمسك الرمزي لمستعمليها بالمحطة القديمة من جهة، و خصوصية موقعها المتميز بتغلب الوظيفة السكنية على الوظائف الأخرى ما أعطاها صبغة الانعزال و الذي ولّد من خلال هذا الموضوع إشكالية المركزية الحضرية المكتسبة مستقبلا للمحطة البرية لنقل المسافرين وفقا لإستراتيجية لتعزيز هذه المركزية :

- تدعيم المحيط المجاور للمحطة لخلق حي متكامل ووظيفي تتنوع فيه الممارسات والاستعمالات .
- تحقيق الربط المجالي و الوظيفي بين المحطة ونسيج المدينة.

الكلمات المفتاحية :

الفضاءات العمومية ، المحطة البرية لنقل المسافرين ، المركزية الحضرية، مدينة أم البواقي.

Summary:

The City of Oum El Bouaghi is distinguished by its important location by its location at the intersection of two important national axes represented by the national road n ° 10 and the national road n ° 32; This has earned it weight, importance and role, and public spaces are considered one of the most important structures of the city and the determinants of its power due to the representation it provides of manifestations of everyday life. Land stations for passenger transport are the most important through the formation of a vital living environment and a miniature visualization of the city within the city for A pole of multiple social and social services and uses , in addition to its primary function of ensuring traffic both to and from the city; And the new station in the city of Oum El Bouaghi has experienced several challenges to consolidate its position and role, particularly with regard to the symbolic membership of its users to the old station on the one hand, and the particularity of its location distinguished by the overriding of the residential function compared

to other functions, which gave it the character of isolation, which generated through this problematic the problem Acquired in the future for the land terminal for the transport of passengers.

- Reinforce the surroundings adjacent to the station to create an integrated and functional neighborhood in which a variety of practices and uses
- Achieving a spatial and functional link between the station and the city's fabric.

مقدمة:

إن المدينة عبارة عن حلقات متداخلة ومتراكبة، يمكن تفكيكها و إعادة تركيبها للحصول على كتلة واحدة متوازنة ،والتي تتجمع فيها عدة عناصر (تجهيزات ، سكن، فضاءات عمومية) ، وهذا ما يجعلها فضاء للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والذي يؤديتفاعلها إلى تكاملها وترابطها و نشأتها ورسم صورتها.

تقف المدينة اليوم أمام انشغالات متعددة لمواكبة التطورات الحاصلة لتسيير اهم مكوناتها ، لتصبح منظومة متكاملة تحتوي أنظمة جزئية تتفاعل فيما بينها ، لتأمين جودة الحياة الحضرية ،من خلال خلق توازنات و دمج كافة عناصرها المختلفة، والتي تؤثر بشكل كبير في انفتاحها على غيرها من المدن ،وتساهم في تنميتها من عدة جوانب اجتماعية واقتصادية وثقافية ،لتحقق حركية وديناميكية حضرية مجالية و تعزز وتزيد من قوتها و ديمومتها.

ومن بين هذه العناصر المحطات البرية والتي تصنف ضمن الفضاءات العمومية أو فضاءات التبادل والتفاعل التي تعتبر مكونا هاما وعنصر مهيكل ومرتكز الحياة في نسيج المدينة، حيث أن هذه الفضاءات العمومية في كل الحضارات،وعلى مر السنوات جاءت لتلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد ،وعلى اختلاف هذه الاحتياجات تختلف الأدوار التي تقوم بها. و التي تساهم بدرجة هامة في تحديد توجهات المدينة من خلال االحتضانها لوظائفها و كذلك أنشطة سكانها المختلفة، كما تلعب دور الأغنى عنه، في توطيد العلاقات الاجتماعية وتوفير الراحة والالتقاء ،وتضمن شروط العيش والتعايش والتمازج و إثراء الحياة الحضرية ، أي أنها نظام يعكس ممارسات الإنسان المختلفة. ومنه فالمحطات البرية لنقل المسافرين فضاء يشكل وسط حيوي ونموذج مصغر للمدينة داخل المدينة، والذي يبرز في قطب تتنوع فيه الوظائف و الممارسات سواء المجالية أو الاجتماعية، والذي يعكس صورة المجتمع و رغباته وهذا ما يميزه ويساعده في خلق هوية له ويكون مرآة عاكسة لصورة المدينة.

تتميز مدينة أم البواقي بموقعها الاستراتيجي باعتبارها منطقة عبور تربط بين مدن كبرى في الشرق الجزائري ،(قسنطينة ،عنابة) والمدينة الحدودية تبسة (الحدود التونسية) ،إضافة إلى مدن هامة جنوبا (خنشلة و باتنة). مما يجعلها أمام تحدي تغيير صورتها و دعم ثقلها في هذه الشبكة الحضرية للاستفادة من هذا الموقع.

وفي وجود محطتها البرية الجديدة ،والتي تعتبر فضاء عمومي، ومجال لتنوع النشاطات، وتعدد المستعملين ، فهي تخلق مزجا حضريا،وطابعا من التعايش والتجمع وتنوع السلوكيات والممارسات من جهة ، واهم عناصرها

ومحركات الحياة بالمدينة من جهة أخرى ، هذا ما ينتج عنه نموذج مصغر للمدينة داخل المدينة ويعطيها خاصية المركزية الحضرية التي تحددها من خلال جاذبية المجال الذي تشغله ونسبة التردد عليه .ومنه فهناك علاقة ترابطية بين المحطة البرية كونها نقطة حيوية وعنصر مهيكل في المدينة .

والمركزية الحضرية والتي تتمثل في القدرة التي تمنحها المحطة من جذب واستقطاب للنشاطات و الأفراد وممارساتهم المتنوعة داخل المجال الحضري وتتمثل في "المركزية الحضرية الرمزية" ، و أخذنا المحطة البرية الجديدة لمدينة أم البواقي ،كمجال للدراسة لوجود إشكال متعلق بموقعها ومحيطها المجاور الذي تغلب عليه الوظيفة السكنية وكيف سيؤثر تسييرها في خلقها لمركزيتها . وهذا ما دفعنا لطرح تساؤلنا الرئيسي : إلى أي مدى يمكن أن تؤثر المحطة الجديدة في خلق توازنات و صورة جديدة ؟ ومن أهداف هدا البحث : تقييم المركزية الحضرية للمحطة الجديدة . تفعيل دور المحطة الجديدة في محيطها المجاور (حي المحطة) .و خلق إستراتيجية لترسيخ قطبية المحطة البرية الجديدة و بالتالي زيادة درجة مركزيتها.

أولا–ماهو الفضاء العمومي ؟

الفضاء العمومي من أهم المصطلحات التي تواجهنا في هذا البحث ، ولمعرفته تطرقنا الى أبرز ما قيل بخصوصه :

1.الفضاء لغة :"اسم ،جمع أفضية ،ما اتسع من الارض."[44] اي ليس له حدود مادية واضحة ،وانما حدوده هي مجال الرؤية(السماء والأرض). **اما اصطلاحا:** "هو مكان ذو ثلاثة أبعاد نعيش فيه و يحدد حريتنا في التنقل و كذلك مجال الرؤية الخاص بنا".[45] هو كل ما يشغل حيزاً من الفراغ، أي لهُ حجم وقياس وشكل معين.

2. العمومي لغة ":اسم نسبة الى العموم،شامل، عام لجميع المواطنين،مثل طريق/مرفق عمومي."[46] كل ماهومخصص لاستعمال العام ويكون ملك للدولة فهو عمومي .

أما اصطلاحا: "هو ما ملك للدولة ،وما هو مشترك بين الجميع ،أو ماهو مراقب من طرف الدولة ." أي ماهو مشترك وجماعي ."[47] أي كل ما تتحكم في تسييره الدولة ،وموجه لعامة الناس .

3– الفضاء العمومي:"هو كل فضاء بين المباني في المدينة يشمل كل من الممررات الشوارع و الساحات العامة و ميادين و حدائق و مواقف السيارات و الطرق."[48] نجد الفضاء العمومي في هذا المفهوم محصور في كونه مفتوح وغير مبني . "و يعرف الفضاء العمومي أيضا بأنه إطار ثلاثي الأبعاد له صفة الاحتواء حيث يحتوي

---

[44] https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1/معجم المعاني الجامع

[45] 18l'architecture des villes : par RICARDO Bofill et NICOLAS Vérron, p نقلا عن غرمول خولة –عوايشية إيمان،تسيير الفضاءات العمومية في مدينة قالمة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تخصص مدن و مشروع حضري،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر،2015/2014 ص 10.

[46] https://www.almaany.com/ar/dict/ar-معجم المعاني الجامع /ar

[47] 47دريس نوري،استعمال المجال العام في المدينةالجزائرية،دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير،علم الاجتماع الحضري،جامعة محمد منتوري قسنطينة،2007ص ص36

[48] :شاهد علي حيدر،تأثير النمو العمراني على واقع و شكل الفضاء العمومي للمدن الصحراوية(حالة دراسة مدينة ورقلة)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في الهندسة المعمارية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2019،ص40

السكان و أنشطتهم و وسائل تنقلهم و اتصالهم."[49] أي انه مجال فيزيائي ، فالفضاء كما سبق تعريفه ما اتسع من الارض ،أي ليست له حدود وأبعاد.أي ان الفضاءات العمومية أماكن مفتوحة كليا أو جزئيا، ملكيتها للدولة أو للخواص.

4.مفهوم محطة نقل المسافرين للمحطات البرية:

أصبحت محطات نقل المسافرين متطورة وتعدت الاتجاه القديم الى انماط جديدة ، تتنوع فيها الممارسات والاستخدامات حيث كانت عبارة عن: " مكان تتواجد فيه وسائل النقل بكافة أنواعها من أجل نقل الأشخاص و البضائع من مكان لآخر"[50]

4-1-مفهوم حي المحطة:

المحطة وحييها يعكسون صورة وهوية المدينة كون محيط المحطة ويؤثر المركزية الحضرية كون المحطة من تساهم في خلق حي محطة متكامل اما في حالة الدراسة نجد العكس لذلك فحي المحطة مشروع قائم بذاته يؤثر في صورة وهوية المدينة حيث يكون "الحي بأكمله منظم بشكل عميق من خلال أنشطة المحطة التي تمتد بعد ذلك أبعد من المبنى ويرجع ذلك إلى تعدد الاستخدامات ودمج المحطة في المدينة.."[51] أي انه حي متكامل وظيفيا ،تعدد وتتنوع فيه الممارسات التي تتفاعل فيما بينها لتخلق علاقات وتأثيرات متبادلة بينهم على توفير علاقات مهمة مع المحطة، و وجود هذه الأخيرة يؤدي حتما إلى وجود الحي.

من خلال مفهوم حي المحطة فيتمثل في كون وجود المحطة يكون اولا ثم تليها باقي التجهيزات والعناصر المكملة والجاذبة (المحلات التجارية ،السكنات، الفضاءات العمومية)،فوجود المحطة يؤدي الى خلق حي متكامل .

4-2- تعريف المركزية :

المركزية لغة: "التركيز على مركز واحد في حكومة دولة أو إدارة منظمة " [52]. أي أن المركزية في السياسة تتعلق بالحكومة ومركزها السياسي،فهي تختلف حسب النشاط السائد من مجال لأخر. **أما اصطلاحا :** "تعتبر المركزية المبدأ الأساسي في الربط بين المدينة و مجالها المحيط كما يقصد بها درجة التعقد الوظيفي المكتسبة من قبل مركز و الذي يعطيها قدرة الجذب مقارنة بالضاحية".[53] اي أن المكان المركزي يضم مختلف الأنشطة والخدمات واكبر تركز للسكان وبالتالي أكثر تعقيد ، وبذلك فإن المركزية هي صفة ملازمة لمركز المدينة و قد

---

[49][49] :مرجع نفسه ص40

بوشريط فاطمة_سرايشحنان،التأثيرات المتبادلة بين محطة المسافرين متعددة الخدمات و المحيط المجاور_دراسة حالة مدينة المسيلة_ مدينة نقل حضري،مذكرة لنيل شهادة ماستار أكاديمي،ص07،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2018[50]

[51]CarlotaSoucheyre, la gare génératrice d'espaces publics de la ville : apports du paysagiste. Sciences du Vivant.2017

[52]معجم عربي عربيhttps://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D8

[53]سناني كريمة :المركزية الحضرية و الممارسات المجالية :تحديات لمجال استراتيجي حالة المدينة العتيقة القسنطينية ,التهيئة العمران و التنمية المحلية،ص26جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي,الجزائر 2015

يتميز مجال آخر في المدينة سواء الضاحية أو غيرها بالمركزية و هذا مقترن أو مشروط بطبيعة الأنشطة (كما و نوعا) في هذا المجال.

5.مفهوم المركزية الحضرية:

"إن المركزية تتقاطع في الكثير من الخصائص مع ما هو عام،فحسب جون ريمي J .Rémy وليليان فويي L Voyé. الأماكن المركزية لا يمكن حصرها فقط في أماكن التسوق و النشاطات الاقتصادية ذات الكثافة العالية،لأنه بهذا المعنى،ليس هناك فرق بين المركز الحضري و الأطراف بل يجب إعطاء ضرورة للبعد السوسيولوجي في بناء هذا مفهوم للمركزية،و ذلك من خلال الاهتمام بالجانب الرمزي الكبير الذي تحمله، لان المركزية يفترض أن تحمل دلالات رمزية موجودة مسبقا prédominantes، تمثل الخلفية التي تأخذ عليها النشاطات الاقتصادية و الخدمات المختلفة و أشكالها و موقعها. أما الخلفية الرمزية فستستمد وجودها من كون المركز le centre في الماضي،أول مكان تمارس فيه و من خلاله السلطة و يتوحد حوله سكان المدينة."[54]

1.5 مفهوم الديناميكية الحضرية :

لغة:"الديناميكية ذات أصول يونانية (dynamikos) وتعني (قوي),و أشارت المعاجم الاجنبية إلى مفهوم مفردة الديناميكية بصورة مباشرة (بمعنى القوى) ولكن بمجالات مختلفة ,أما المعاجم العربية فأوردتها بطريقة غير مباشرة من خلال معاني متعددة كالنمو,الحركة,التطور,الاستمرارية ,او أنها مجموعة قوى أما خارجية أو داخلية تغير سلوك نظام ما ."[55]و هذا ما يجعلنا نستنتج أن مفهوم الديناميكية يتمثل في النمو والحركة والتطور .

2.5 مفهوم الديناميكية الحضرية :

اصطلاحا: الديناميكية الحضرية تتمثل في التحول و الانتقال من حال إلى حال ،مما يستلزم فضاء للتحرك وزمنا ينجز فيه ذلك التحرك "[56]أي هي مجموعة التغيرات التي تطرأ على مجال معين ."وهي أيضا عبارة عن ظاهرة حضرية يتعرض لها النظام الحضري باستمرار,بفعل عوامل خارجية و داخلية. فيتولد حراك مكاني في حيز من الزمن يمس السكان، و السكن, و التنقلات اليومية. والممارسات المختلفة"[57].ومنه فهي عبارة عن ظاهرة تنتج من تفاعلات بين عدة عناصر (سكان ،تجهيزات، أنشطة ، تدفقات) داخل المجال الحضري تنشأ عنها وحركية كبيرة .

6.السند التطبيقي :

[54]دريس نوري،استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية،دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير،علم الاجتماع الحضري،ص38،جامعة محمد منتوري قسنطينة،2007

[55]سناء ساطع عباس :ديناميكية النمو الحضري في العراق،مجلة المخطط والتنمية، العدد26، 2012 ص241

[56]،المرجع نفسه ص241

[57]سليم زاوية: المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري المفهوم والديناميكيةوالحكومة،اطروحةدوكتوراة العلوم في تهيئة المجال ،كلية علوم الارض الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية ،جامعة منتوري قسنطينة1 ،2017ص15 ،

استراتيجيات تدعيم وتعزيز مركزية المحطة الجديدة لمدينة أم البواقي خلق للمحطة الجديدة مركزية حضرية قوية وذلك على المدى القريب وفقا للمعطيات المتحصل عليها يشتمل الاحتمال الأول ،والذي من خلاله نتوقع أن المحطة الجديدة سوف تخلق مركزية حضرية تضاهي مركزية المحطة القديمة وذلك على المدى القريب ،رغم أن ظاهرة تمركز المسافرين في الموقف الذي نميزه بالمركز الرئيسي لبنك التنمية الفلاحية من جهة و مركز البريد الرئيسي من جهة ثانية، له علاقة باستمرار مركزية المحطة القديمة و تعلق مستعملي النقل بالمجال الأول و رفضهم الضمني للمحطة الجديدة نظرا لقرب هذا الموقع من الخدمات الحيوية للمدينة. إلا أننا وبإتباع استراتيجية محكمة لتسيير المحطة انطلاقا من إمكانياتها ستخلق مركزية حضرية قوية خاصة بها .

6-1. خصائص المحطة البرية الجديدة بين مؤهلات و عوائق:

بناءا على المعطيات المتعلقة بتحليل واقع المحطة البرية الجديدة لنقل المسافرين؛ فإن هذه الأخيرة تمتلك عدة مؤهلات تتمثل في :أهمية موقعها، مساحتها، مكوناتها الأساسية، الشبكة الهائلة من الطرق المحيطة بها ، توفر الامن داخلها و خارجها ، وجود محطة السكة الحديدية ضمن محيطها والتي تعتبر من أهم الركائز والدعائم للمحطة الجديدة والتي ستشكل من خلالها مركزيتها الحضرية

6-1-1- الموقع ،المساحة والمكونات : تقع المحطة الجديدة في الجهة الجنوبية للنسيج الحضري مساحتها تقدر ب 2.5 هكتار، والتي تتوفر على كافة المكونات الأساسية لكل محطة (قاعة الاستقبال،محلات تجارية ، مطعم، مقهى ،مصلى، مركز البريد ،مركز الامن ...) والتي تمنحها قدرة استيعاب هامة سواء (وسائل نقل أو مستخدمين) وهذا ما سيزيد من استقطابها لأكبر عدد من المستخدمين ويميزها المحطة القديمة .

6-1-2-الأنشطة وظهور منطقة مركزية : الأنشطة والمتمثلة في التجارة الغير شرعية (بيع الخضر والفواكه على الطريق الوطني رقم 32) على طول الطرق الرابط بين المحطة القديمة والمحطة الجديدة هذا ما نلاحظه في الشكل 34.

موقع شكل رقم 35 : موقع المحطة الجديدة بالنسبة للمدينة

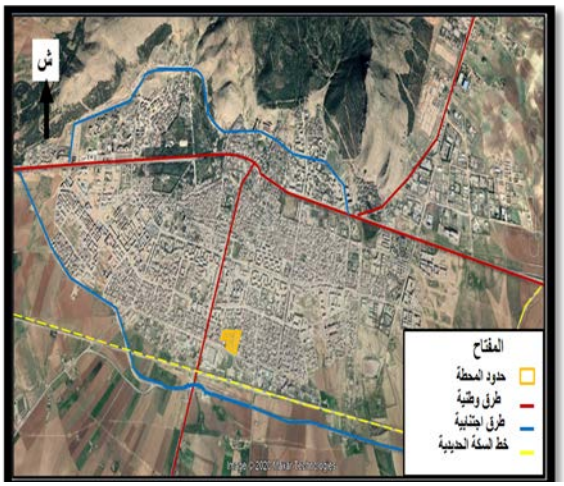

المصدر :googleearth pro 2020وبتصرف

الشكل 37: المحطة الجديدة والمنطقة المركزية على الطرق الرابط بين المحطتين

شكل رقم 36: المحطة الجديدة

الصورة رقم 18 :المحطة الجديدة

المصدر: التقاط الطالبتين2020/01/14

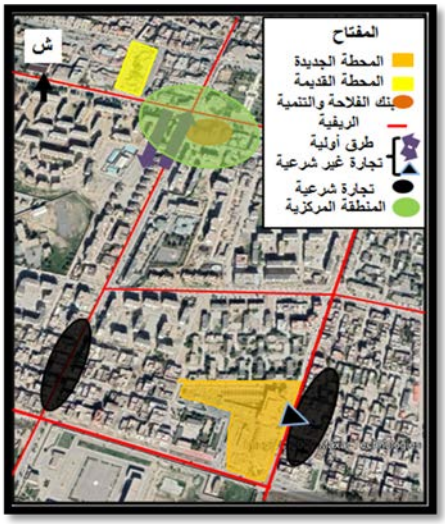

6-1-3- الأنشطة الجوارية: وجود الأنشطة التجارة الجوارية في الطوابق الأرضية للسكنات الفردية المتواجدة في محيط المجاور للمحطة وهذا قبل تواجدها ،كون المحطة أنشأت بعد تعمير تلك المنطقة ، وفي ظل تواجدها لابد من تفطن سكان هذه المنطقة من تطوير أنشطتهم وتنويعها بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين ، دليل على بداية اندماجها ضمن مجالها وظهور بوادر مركزيتها.

الشكل 38 :أهم الطرق المحيطة الجديدة

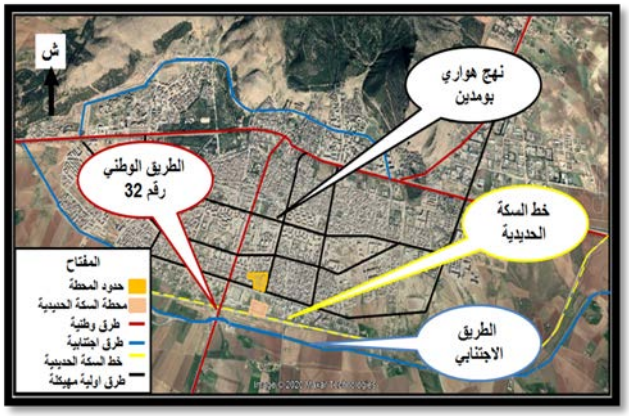

الشكل 39 :يوضح المسافة الكيلومترية بين المحطة القديمة ونهج هواري بومدين

المصدر: Google Earth pro07 /09/2020 45: 12+بتصرف

6-1-4-الطرق المهيكلة : تموضعها ضمن الطرق أولية مهمة حيث تقع جنوب نهج هواري بومدين والطريق الاجتنابي والطريق الوطني رقم32 المؤدي الى مركز المدينة ،يسهل في التنقل منها واليها وهذا ما سيعزز من موصوليتها وحركيتها ويزيد من تدفقاتها خارج وداخل المدينة باعتبار المدينة منطقة عبور مهمة .في وجود هذه الشبكة الهائلة من الطرق فالربط المباشر للمحطة الجديدة بالمراكز الحضرية والنقاط المستقطبة في المدينة عن طريقالنقل الجماعي الحضري يزيد من حركيتها و ديناميكيتها ويعزز دورها.

الشكل 40: المسافة الكيلومترية بين المحطة الجديدة ومحطة السكة الحديدية

المصدر:45: 17 Google Earth pro16 /08/2020+بتصرف الطالبتين

6-1-5- المحيط المجاور للمحطة الجديدة: تواجد المحطة الجديدة بالقرب من محطة السكة الحديدة المتخصصة في نقل الاشخاص والبضائع ،والتي تم وضع قيد الخدمة خط النقل بالسكة الحديدية تبسة _الجزائر ،مرورا بمدينة أم البواقي 2019/11/20 ، وهذا ما سيشكل نقطة قوة للمدينة لكونهما من محركات الحياة فيها.

7 .معيقات تسيير المحطة :

والتي تتعلق عدم استغلال المؤهلات التي تمتلكها المحطة والتي تتعلق ب:

1.7 عدم استغلال الإمكانيات و المتمثلة : (مساحتها،موقعها ،الطرق المحيطة بها) وتسييرها جيدا ،ما سيؤثر سلبا على المحطة الجديدة ويبقيها منعزلة ، وتابعة لمركزية المحطة القديمة وممارسات واستخدامات الأفراد في تلك المنطقة واستمرار ظاهرة تمركز المسافرين في الموقف الذي نميزه بالمركز الرئيسي لبنك التنمية الفلاحية من جهة و مركز البريد الرئيسي من جهة ثانية، له علاقة باستمرار مركزية المحطة القديمة و تعلق مستعملي النقل بالمجال الأول و رفضهم الضمني للمحطة الجديدة نظرا لقرب هذا الموقع من الخدمات الحيوية للمدينة .

2.7 مساحات خضراء فاقدة للوظيفة:

احتواء المحطة على مساحة خضراء داخل حدودها مغلقة جعلها غير وظيفية لا تخدم المسافرين وتكون متنفس لهم ولا توفر الراحة النفسية لهم. أثر سلبا عليها وجعلها تفتقر الى العناصر الجمالية والراحة النفسية والتي تطرقنا لها في الفصل الثاني من تحليل مجال الدراسة.

الشكل رقم41: المساحات اللخضراء المتواجدة في المحطة

المصدر: Google Earth pro

بتصرف+ 10/07/2020 18:45

صورة رقم 19:مساحة خضراء مغلقة

المصدر: الصفحة الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي لمديرية النقل

7-3. استراتيجية تسيير المحطة الجديدة :

لخلق مركزية حضرية خاصة ومتعلقة بالمحطة على المدى القريب وتعزيزيها لابد من إتباع استراتيجية ناجعة في تسييرها اعتمادا على عدة جوانب،وعدة متدخلين ووفق مؤهلاتها و إمكانياتها وذلك على المدى القريب وذلك لكون الإستراتيجية تستعدي تنظيم المحطة،وتسييرها وفقا لإمكانياتها والتي يجب مراعاة عدة جوانب وذلك لضمان نجاعة تسييرها ومن أهمها

7-3-1-من الجانب الاجتماعي :لتحقيق متطلبات واحتياجات المستعملين وتنويع الممارسات داخل المحطة والتي هي من أهم شروط المركزية الحضرية من خلال :

-توفير الأمان والراحة والخدمات من خلال.

-تحسين جودة الاستقبال والخدمات والمرافق (توفير الفضاءات الخدمية و التجارية للمسافرين ،إذ تعد أكثر الأماكن لتحقيق التفاعل الاجتماعي، لذلك فإن توفير الانطباع الجيد لدى المستخدمين أمر ضروري وتنظيم الفضاءات الداخلية لتسهيل حركة المستخدمين .

-توفير الامن من خلال تهيئة مكونات هذا المجال من خلال توفير وتأمين متطلبات الأمن و السلامة من خلال تطبيق الإجراءات الأمنية داخل وخارج المحطة ، والتي تشمل على الإجراءات السيطرة على منافذ الدخول و الخروج، و تخصيص كاميرات مراقبة في فضاءات المحطة المختلفة.

-تهيئة المساحات الخضراء الموجودة (من خلال توفير الأثاث الحضري، وتسقيفها)،لجعلها قابلة للاستعمال و وظيفية لتوفير الراحة للمستعملين) أي نركز على جانبين أساسين و هما جمالية الشكل و الكفاءة الوظيفية.

-إضافة خدمات ومرافق جديدة بالمحطة (عيادة ،صيدلية ،مكتب للحماية المدنية في حالة وجود حريق أو إصابات تستدعي تدخلهم)

-الصيانة المستمرة (للطرق،الارصفة ، داخل المبنى). والتي تتكفل بهذه الصيانة مديرية النقل مع تخصيص عمال لذلك وأيام محددة لعدم عرقلة السير العادي لنشاط المحطة .

7-3-2- من الجانب الاقتصادي : من خلال تنويع الأنشطة والخدمات وابتكار أنشطة(ثقافية) لتنويع الممارسات والاستعمالات ولزيادة الأرباح واستغلالها في التمويل الذاتي لتهيئة والصيانة المستمرة وزيادة عناصر جديدة ومتطورة في المحطة (كالسحب الآلي للتذاكر) .

-زيادة الأرباح و مردودية المحطة الجديدة من خلال.

-توفير وتنويع الخدمات والانشطة (تجارية) داخل المحطة (لاستقطاب اكبر عدد من المستخدمين،لتنويع الممارسات والاستخدامات) . (كراء المحلات التجارية للخواص لدعم المحطة وزيادة مردوديتها).

-تخصيص محلات للاشغال الحرفية اليدوية التقليدية واقامة معرض لهذه الحرف للتعريف بهوية المدينة ومنها لزيادة ارباح المحطة .

7-3-3- من الجانب التقني: تكمن أهمية الجانب التقني في التسيير من خلال رؤية مستقبلية وتوقع المشاكل وتجنبها وتسهيل عملية التنقل ، وزيادة في التدفقات وسهولة الوصول وهذا مايخلق مركزية حضرية للمحطة .

-تجنب المشاكل وتسهيل عملية التنقل .

-الاعتماد على مدخل جديد للحافلات لتخفيف الضغط على المدخل الحالي وتجنب الازدحام .

-تخصيص رصيف لحافلات النقل الحضري داخل المحطة لتوفير الامن للمستخدمين داخل وخارج المحطة .

ثانيا- استراتيجية التسيير خارج المحطة (تجديد المسارات ،خلق قطب تبادل بإضافة عنصر نقل جديد)

قد لا تخلق المحطة الجديدة مركزية بنفس قوة مركزية المحطة القديمة وتبقى تابعة ومرتبطة بها. وهذا راجع لاستمرارية تأثير المحطة القديمة على ممارسات الأفراد و تعلقهم بها كمجال يوزع الحركة حيث وجدنا أنها لازالت تعتمد على مسارات المحطة القديمة بالإضافة إلى النقل خارج المجال الحضري(بين البلديات_ الولايات) ، من الجهات الشرقية والغربية وحتى الجنوبية لتغطية العجز وهذا ما خلق نوع من الفوضى والتوقف العشوائي ،لهذه الحافلات وسبب مشاكل(وصول الحافلات فارغة) ،إضافة الى كونها منعزلة بسبب تواجدها في الجهة الجنوبية للنسيج الحضري ، وهذا ما قلل من عدد المستخدمين و الوافدين إليها ، وضعف محيطها المجاور الذي يغلب عليه النشاط السكني ،إلا أننا واعتماد على استراتيجية ناجعة وهذا على المدى المتوسط سندعم موصولية المحطة لتخلق مركزية حضرية رمزية قوية .

1-موصولية المحطة الجديدة :

من خلال وجود محاور كبرى ،تمكنها من خلق علاقات وظيفية و مجالية بينها وبين النقاط الحيوية في المدينة ، وجود محطة السكة الحديدية ضمن مجالها .

1-1-خلق الروابط المجالية و الوظيفية بين المحطة الجديدة والنقاط الحيوية في المدينة :

ربط المحطة الجديدة والنقاط الحيوية في المدينة والمراكز الحضرية(المركز القديم ،المركز2، القطب العمراني) مجاليا ووظيفيا والتي تتنوع فيها الممارسات والخدمات و الأنشطة ،والتي تطرقنا لها في الفصل الثاني من تحليل واقع مدينة أم البواقي ووجود شبكة مهمة من الطرق وربطها المباشر عن طريق خطوط النقل الحضري الجماعي،يسهل من الوصول اليها من جهة ،ويفعل دور المحطة ويزيد من وزنها وأهميتها من جهة اخرى. كما ان الرابط المجالي لمحطة السكة الحديدية والمحطة الجديدة ،ليس كافي لتشكيل نقطة قوة كونهم من محركات الحياة في المدينة ،إنما يتطلب ذلك الربط الوظيفي من خلال تعدد وسائط النقل لتسهيل التنقلات لتحسين ظروف التنقل داخل المدينة وخلق حركية اضافية في حياة المواطنين اليومية .

الشكل 42: العلاقات المجالية والوظيفية بين المحطة الجديدة والنقاط الحيوية في المدينة

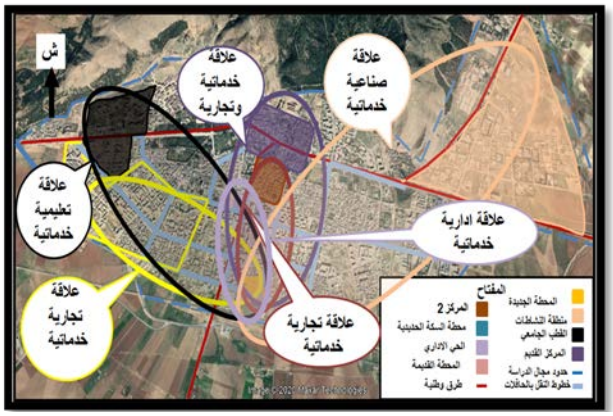

الشكل 43:الربط المجالي والوظيفي بين المحطة البرية الجديدة ومحطة السكة الحديدية

المصدر: Google Earth pro10 /09/2020
45: 22+بتصرف الطالبتين

2-1 .الاقتراحات لدعم موصولية المحطة الجديدة :

ضمان إمكانية الوصول من أي نقطة في المدينة ومن خارجها ولكل فئات المجتمع من خلال :

1.2.1 اعتماد مدخل ومخرج جديدين خاصين بالحافلات : الاعتماد على مدخل ومخرج جديدين خاصين بالحافلات لتخفيف الضغط على المدخل المعتمد حاليا . تهيئة الطرق واعتمادها كمسارات جديدة لتوزيع الحركة:

اعتمدنا على مسارات جديدة لتعزيز موصولية المحطة و للحد من الازدحامات المرورية في محيط المحطةولزيادة تدفقات المحطة وربطها بجميع الأحياء السكنية .

الشكل 44: المدخل/المخرج المقترحين

المصدر: Google Earth pro08 /09/2020 15:45+بتصرف

2.2.1 دمج المحطتان وخلق قطب تبادل : محفزات الاقتراح :تغير اتجاه توسع المدينة من الجهة الشمالية والجنوبية لوجود عوائق متمثلة (جبل سيدي رغيس،خط السكة الحديدية ،خط الكهرباء عالي التوتر)الي الجهة الشرقية والغربية ،وبالتالي وجود المحطة في الجهة الجنوبية قرار صائب سيجعل المدينة متوازنة ، لان تواجدها سيزيد من حيوية وديناميكية الجهة الجنوبية ،كما أن قطب التبادل المقترح سيفعل ويخلق حركية اضافية للمدينة والمحطة الجديدة والمناطق التي يمر عليها (خط الترامواي).

الشكل رقم 46: الصورة التقريبية للقطب التبادل وخط الترامواي المقترحين المقترحين

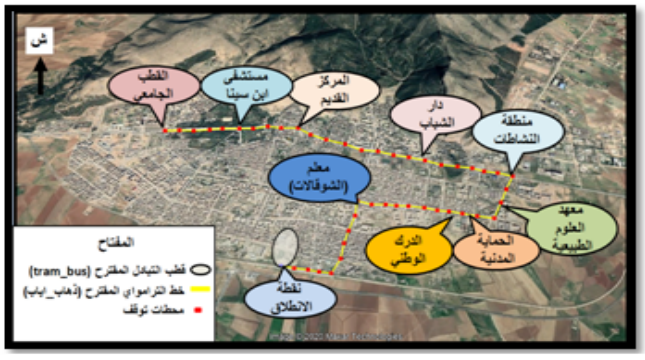

المصدر: Google Earth pro 10 /09/2020

جاء الاقتراح لتدعيم النقل وتطويره : إن ربط المحطة الجديدة لنقل المسافرين بمحطة السكة الحديدية مجاليا ووظيفيا لتطوير قطاع النقل من خلال تشكيل قطب تبادل و إضافة عنصر نقل جماعي جديد متمثل في (

خط ترامواي) والذي سيربط مركز المدينة القديم يربط أهم معالم في المدينة بالجهة الجنوبية و أطرافها بوسيلة نقل حديثة ، لتحسين صورة ومركز المدينة وظروف التنقل داخلها وخلق حركية اضافية للمدينة والمحطة الجديدة موضح في الشكل45 المعيقات و فوضى التوقف العشوائي:عدم ربط المحطة الجديدة مجاليا ووظيفيا بأهم التجهيزات والنقاط الحيوية في المدينة،وهذالكونها لازالت تعتمد على مسارات المحطة القديمة بالإضافة الى النقل خارج المجال الحضري(بين البلديات_ الولايات) والذي خلق العديد من المشاكل .

حيث أدى الاعتماد على ثلاث خطوط نقل حضري ،والتي تم تسليط الضوء عليها في الفصل الثاني لمجال الدراسة ، حيث وجدنا أنها لازالت تعتمد على مسارات المحطة القديمة بالإضافة الى النقل خارج المجال الحضري(بين البلديات_ الولايات) ، من الجهات الشرقية والغربية وحتى الجنوبية لتغطية العجز وهذا ما خلق نوع من الفوضى والتوقف العشوائي ،لهاته الحافلات وسبب مشاكل(وصول الحافلات فارغة) ،إضافة الى كونها منعزلة بسبب تواجدها في الجهة الجنوبية للنسيج الحضري ، وهذا ما قلل من عدد المستخدمين و الوافدين إليها وعرقل أداء لدورها الأساسي المتمثل في توزيعها لحركة من و الى النقاط المستقطبة في المدينة،وخارجه أثر على من فعاليتها .

ولتقليل من هذا الضغط نقترح الاعتماد على الطرق الاجتنابي في الخطوط الطويلة لمن التوقف العشوائي ،كما هو موضح في الشكل 47.

الشكل 47:خطوط النقل الحضري الجماعي الموجودة حاليا

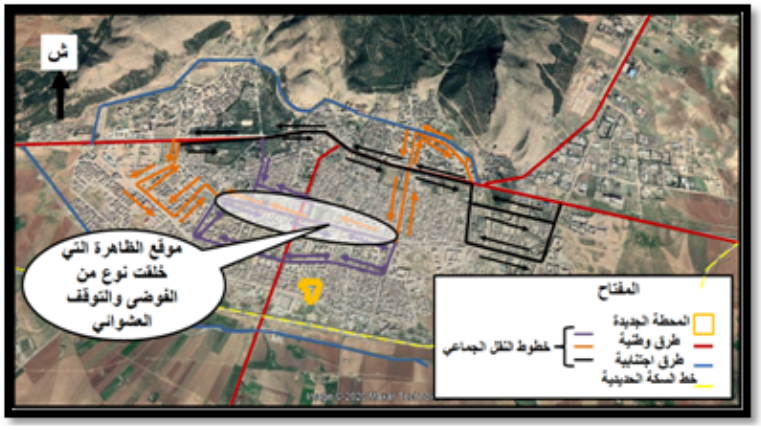

المصدر: 45: 12 10 /09/2020 Google Earth pro+بتصرف

2. استراتيجية التسيير خارج المحطة (تجديد المسارات ،إضافة عنصر نقل جديد) :

من خلال هذه الإستراتيجية و التي تهدف الى تعزيز موصولية المحطة الجديدة لدعمها في خلق مركزية حضرية قوية وهذا على المدى المتوسط اعتمادا على عدة جوانب أهمها :

2. 1 من الجانب التقني :

لتحقيق خاصية من خصائص المركزية الحضرية اعتمدنا في ذلك على : تطبيق قوانين تمنع توقف الحافلات ذات الخطوط الطويلة ، قبل الوصول للمحطة .الاعتماد على الطرق الاجتنابي وصولا للمحطة ثم توزيع الحركة من المحطة ،لان وصول الحافلات فارغة يضعف المحطة ويقلل من فعاليتها ودورها .تطوير النقل واستعمال أكثر من وسيلة نقل واحدة (تعدد الفرص والخيارات) ثم إعادة تخطيط شبكة الطرق في المدينة و ربطها بالمحطة الجديدة لنقل المسافرين . و فصل حركة المسافرين عن وسائل النقل و الحد من الازدحامات المرورية في محيط المحطة.

2.2. الجانب الوظيفي: عند تطبيق هذه الاقتراحات فإنها تساهم بشكل كبير في :

توفير الرفاهية والراحة أثناء التنقل، و بالتالي جودة النقل و هذا من خلال استعمال وسيلة نقل حديثة ومتطورة (الترامواي) و خلق ديناميكية حضرية ضمن المجال الحضري .إعطاء المركز القديم والجهة الجنوبية للمدينة حيوية وصورة جمالية .التخفيف من الازدحام والضغط الذي كان يعاني منه المركز القديم.

–دمج الجهة الجنوبية والشمالية وجعلها كتلة واحدة .

– ضمان سهولة في توزيع الحركة في كامل أجزاء المدينة .

– خلق حركية كبيرة بين المحطة الجديدة ومجالها ،و تنشيط الجهة الجنوبية والمدينة

–مخطط عام تفصيلي وضحنا من خلاله مختلف الاقتراحات لتدعيم موصولية المحطة الجديدة وربطها مجاليا ووظيفيا بنسيج المدينة.

–دعم المحيط المجاور لخلق "حي محطة" متكامل لخلق وتعزيز مركزية المحطة الجديدة وهذا على المدى البعيد .

اعتمادا على إستراتيجيتين السابقتين اللتان تهدفان لتسيير المحطة الجديدة من خلال (الخدمات،الأمان ،الراحة) ودعم موصوليتها انطلاقا من خلق روابط مجالية ووظيفية بالاعتماد على مسارات جديدة ودمج المحطتين لخلق قطب تبادل والتي تهدف لإكساب المحطة الجديدة لخاصية المركزية حضرية وهذا على المدى القريب والمتوسط ، اما في هذا المبحث سنحاول من خلال استراتيجية ناجعة على المدي البعيد ،تدعيم ودمج المحطة الجديدة ضمن مجالها لخلق قطب حيوي جاذب متعدد الاستعمالات والاستخدامات باقتراح عدة مشاريع مهمة ،وذات وزن، لخلق حي محطة متكامل (سكن ،خدمات أنشطة ....) ،لتعزيز ودعم المحطة لتخلق مركزية حضرية قوية تنافس مركزية المحطة القديمة.

3.خلق مشاريع هامة مثمنة للممارسات و الاستعمالات المختلفة:

إمكانية تدعيم المحيط المجاور بأنشطة ووظائف جديدة لتنويعه لخلق حي محطة متكامل يزيد ويعزز مركزية المحطة الجديدة ،تتمثل في التي لم نتمكن من معرفة ملكيتها العقارية لهذه المساحة

ومنه وفي حالة لم تكن مبرمجة لأي مشاريع مستقبلية فإننا نقترح مشاريع تعزز مركزية المحطة الجديدة وخلق ديناميكية في هذا المجال (محيط المحطة)

3-1-مشروع تجاري _ترفيهي _خدماتي " مركز تجاري":

والتي نقترح فيها إنشاء مشروع تجاري _ترفيهي _خدماتي متمثل في مركز تجاري وذلك لكون الموقع مناسب واستراتيجي لقربه من قطب التبادل ومسار الترامواي المقترحين و الساحة العمومية والمحطة الجديدة ،تم اختيار هذا المشروع لتنشيط الجهة الجنوبية و لجعله معلم بارز في المدخل الجنوبي يعكس صورة المدينة ويكون نقطة جذب لتعزيز مركزية المحطة . متميز بتنوع نشاطاته وممارساته المجالية (التجارة،الترفيه،جودة التسوق الفعاليات الترفيهية والثقافية، محلات خاصة بالصناعات التقليدية، الخدمات المختلفة ... الخ) ليكون متنفس لسكان الجهة الجنوبية ،والذي يعمل على توفير فرص عمل للأفراد مما يساعد على رفع المستوى المعيشي لهم و خلق علاقات بينهم بالإضافة إلى تبادل الاجتماعي و الثقافي مما يرفع نسبة الوعي والرقي و .يعتبر بمثابة نافذة لعكس ثقافة وهوية المجتمع والمدينة.

3-1-1- انشاء فضاء للممارسات الاجتماعية والمجالية "ساحة عمومية مشتركة" اقتراح ساحة عمومية مشتركة و رابطة بين المحطة الجديدة ومحطة السكة الحديدة في المساحة الشاغرة والتي تقدر ب 02 هكتار، والتي أصبحت مكب للنفايات موضحة في الصورة 29 والتي ستكون متنفس لسكان الحي ولمستخدمي المحطتين ،والتي تبعث في الفرد روح الانتماء المجالي والراحة النفسية. ولتحقيق التميز و التفرد عن الساحات الموجودة في المدينة كونها تتواجد ضمن عنصرين مهيكلين ويتم من خلالها الانتقال بين المحطتين (قطب التبادل)،ومن أجل خلق تكامل وظيفي بينها وبين المجال الذي تشغله نفترح أن تكون متعددة الوظائف (اجتماعية،ثقافية ،ترفيهية، حركية) ومخصصة لجميع شرائح المجتمع ،مع تخصيص أماكن في الساحة للتعبير عن الرأي تسمح بالتشاور و الحوار بين السكان من أجل المساهمة في الانجازات التي تخصهم و بالتالي تحسيسهم بروح الانتماء للساحة والمدينة .

ومراعاة الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير ممرات خاصة لضمان الموصولية لديهم ،كما نقترح محلات تجارية للأكلات التقليدية و الحرف اليدوية الخاصة بمدينة أم البواقي ،تدخل ضمن الممارسات الاجتماعية داخل الساحة وهذا من أجل تثمين المحطتين وتنويع الممارسات في محيطها المجاور لتعزيز وخلق مركزية حضرية قوية.

3-1-2. سلبيات المحيط المجاور للمحطة : وكون محيط المحطة محدد ومحصور في الوظيفة السكنية (فردية،جماعية ،نصف جماعية) ،ووجود قابلية الى في الجهة الجنوبية للمحطة فقط ومن اسباب ذلك :

-انغلاق المحطة :(اي لا توجد إمكانية لتوسعها وإضافة عناصر الراحة والترفيه عليها والتي تعتبر من الأسس والمعايير المتبعة في المحطات البرية الحديثة)وهذا راجع لتموقعه وسط الأحياء السكنية كما هو

موضح في الشكل 47.

-المحطة الجديدة منعزلة وعنصر دخيل ضمن مجالها: كون المحطة جاءت بعد تعمير المنطقة التي تغلب عليها الوظيفة السكنية ،فأصبحت هي بذلك دخيلة على المجال الذي وضعت فيه، وبذلك فدمج المحطة في مجالها

ودعمها بمختلف الانشطة والتجهيزات والمحلات التجارية هو ما يجعلها متكاملة مجاليا وهو ما يطلق عليه حي المحطة .

3-2- الاستثمار الصناعي لا يلمس منطقة النشاطات والتخزين المتواجدة فيالمحيط المجاور للمحطة

الشكل 51: يبين موقعمناطقالاستثمار الصناعفيأطارcalpiref

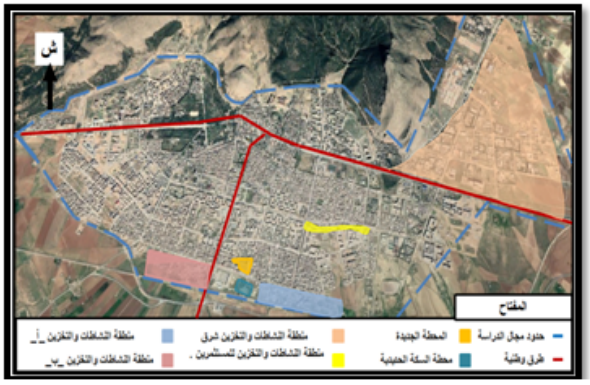

المصدر :نقلا عن ياسر القديم :دور العقار في توجيه التوسع العمراني حالة مدينة ام البواقي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تسيير مدن وتنمية مستدامة ،جامعة ام البواقي،2018/2017 ،ص70

3. استراتجية تدعيم المحيط المجاور للمحطة لخلق حي متكامل (حي محطة):

تعتمد هذه الاستراتيجية على دعم المحيط المجاور للمحطة الجديدة بمشاريع خلاقة ووظيفية لخلق "حي محطة "من خلال تنويع الانشطة والخدمات (سكن، انشطة تجارية ،تجهيزات، صناعة ،ساحات عمومية و غيرها و خلق علاقات بين هذه المناطق لتكوين وحدة متكاملة تتفاعل فيما بينها مولدة مركزية حضرية من على المدى البعيد من عدة جوانب أهمها :

يساهم هذا المشروع في تفعيل وتعزيز فكرة المركزية الحضرية للمحطة البرية من :

3-1-الجانب الاجتماعي والبيئي: الذي يقوم على أساس المساهمة في تنوع الممارسات الاجتماعية والمجالية والانشطة و ذلك من خلال:

انشاء ساحة عمومية مشتركة بين مستعملي المحطة الجديدة ومحطة السكة الحديدية ، ومركز تجاري يساعدان على العيش والتعايش وخلق علاقات ورابط اجتماعية جديدة .دعم وتوطيد العلاقات الاجتماعية.

تنوع الممارسات المجالية والاجتماعية والانشطة ،خلق نشاطات ثقافية مختلفة تعمل على ترسيخ هوية المدينة.

3-2-الجانب الجمالي: اضفاء صورة جمالية ومعمارية لمدخل المدينة من الجهة الجنوبية .جعله واجهة حضرية ومعلم للمدينة .

3-3-الجانب الاقتصادي : انشاء مركز تجاري (ترفيهي _خدماتي_تجاري) في المحيط المجاور للمحطة يجعل منها نقطة جذب واستقطاب . تشيجع الاستثمار في منطقة النشاطات والتخزين المتواجدة في محيط المحطة وتسويق منتاجاتها في المركز التجاري ،

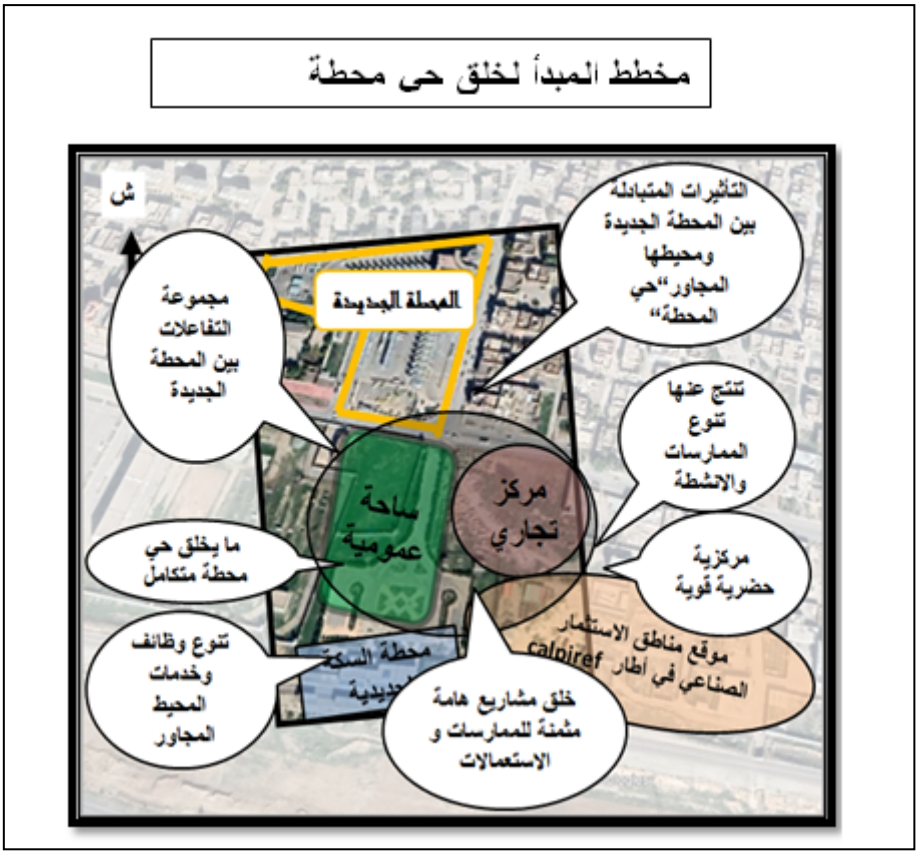

خلق مجالات أو معارض تجارية مصغرة محلية تعرض فيها المنتوجات المحلية للمنطقة فقط وذلك من أجل خلق التفاعل بين السكان من جهة وتطوير المنتوج المحلي من جهة أخرى و الوصول حتى سياسة التمويل الذاتي خاصة في عملية التسيير والصيانة الساحة لجعلها أكثر حيوية وذات جودة.

4. مخطط المبدأ:

من خلال الإستراتيجية المتبعة لخلق حي محطة التي تهدف لخلق مشاريع جديدة لتنويع الممارسات وتدعيم محيط المجاور للمحطة وهذا ماس نوضحه من مخطط عام والذي يحتوي لمختلف الافتراضات من خلال المخطط التفصيلي الذي وضحنا من خلاله المشاريع المقترحة لخلق "حي المحطة" وجعله قطب جاذبي خلق مركزية حضرية

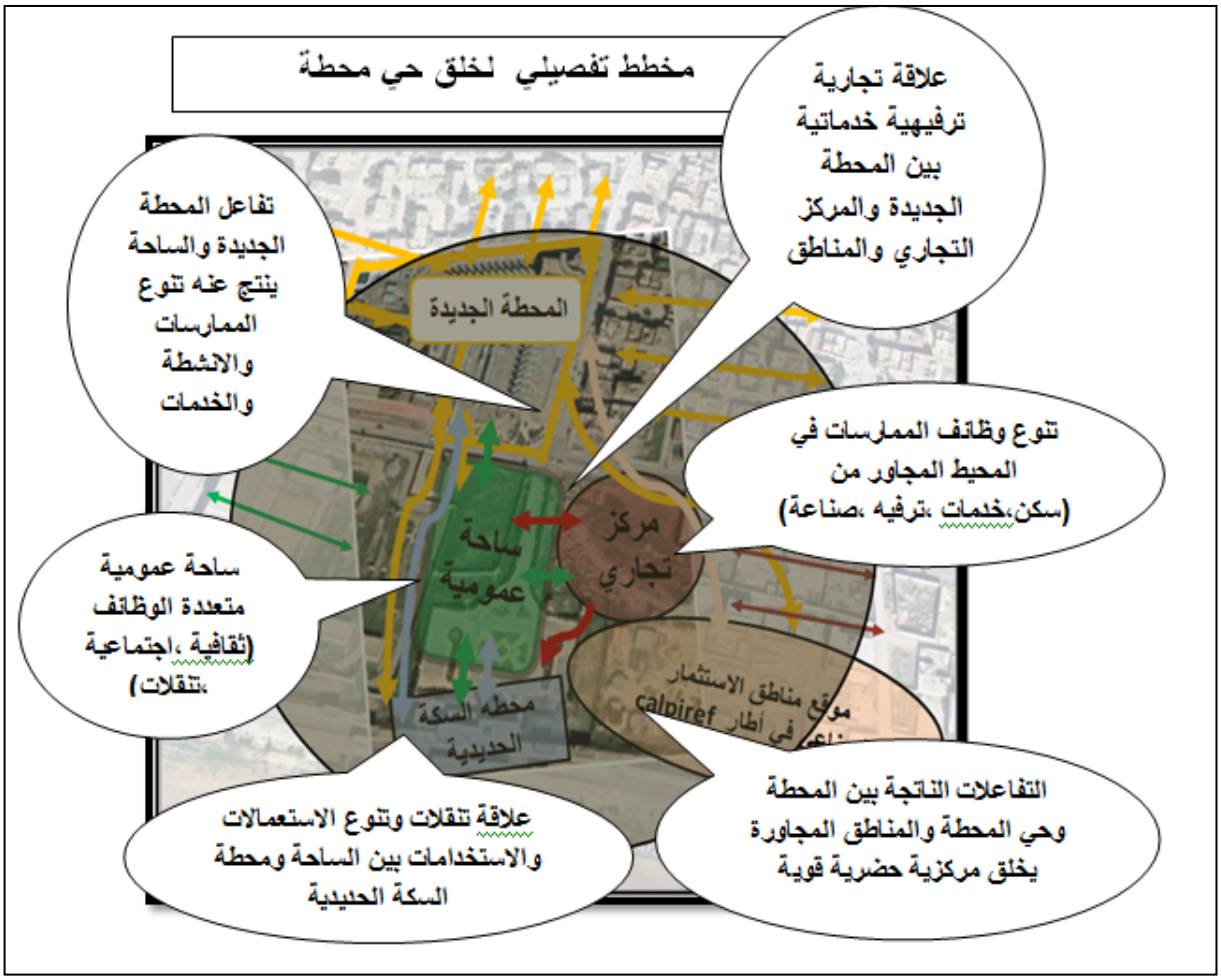

من خلال الاستراتيجية المتبعة على المدى البعيد والتى نسعى من خلالها في تدعيم المحيط المجاور للمحطة من (التجارة والترفيه والخدمات) لخلق "حي محطة" متكامل يتفاعل مع المناطق المحيطة به لتوليد مركزية حضرية، والتي ستزيد من حيوية الجهة الجنوبية ،مما يزيد من حيوية وديناميكية وحركية المحطة الجديدة والمدينة ككل .

ومنه فالاستراتيجية العامة لتوليد المحطة مركزية حضرية رمزية كونها فضاء عمومي تضم الثلاث استراتيجيات الفرعية (تسيير المحطة ،تدعيم موصوليتها، خلق حي محطة) والتي تهدف لخلق وتعزيز المركزية الحضرية للمحطة الجديدة وومدى تأثيرها وتفعيلها للجهة الجنوبية و المدينة ككل .

الخاتمة :

المحطات البرية لنقل المسافرين مجالات للممارسات المجالية والاجتماعية،تكتسب خاصية المركزية الحضرية نتيجة لتفاعلات و التأثيرات متبادلة بينها وبين حييها "حي المحطة "والمناطق المحيطة مشكلة نموذج مصغر للمدينة داخل المدينة ،حيث تخلق ديناميكية حضرية وحركية تنعكس على إيجابا صورة المدينة .ومع وتطور المدينة (أم البواقي)عمرانيا فصاحب ذلك تغيير في مورفولوجيتها ووتيرة نموها ،و تغيير في موقع محطاتها لعدة مناطق مخلفين لمركزيات قوية ومهمة ،كما حمل موقع المحطة الجديدة الذي جاء بعد تعمير المنطقة(الجهة الجنوبية) ،و أصبحت بذلك عنصر دخيل ضمن النسيج الحضري، إلا أن وجود محطة السكة الحديدية ضمن محيطها المجاور شكل قفزة نوعية ونقطة تغيير ، ووجود محاور كبرى تسمح بربطها مجاليا ووظيفيا بالنقاط الحيوية في المدينة وتدعيم محيطها ودمجها وتفاعلها ممكنة ، ومن خلال الاحتمالات والاستراتيجيات، التي قمنا بوضعها لدعم المحطة ومحيطها المجاور لتعزيز الممارسات المجالية والاجتماعية لتشكل "حي محطة "، متنوع ومتكامل(أنشطة ،سكن ،ترفيه ،صناعة ،امن ،خدمات) يؤدي تفاعله مع المناطق المجاورة الى خلق مركزية حضرية قوية منافسة لمركزيات الموجودة في المدينة (المركزية التاريخية والتجارية ،المركزية التجارية).ومن خلال ما سبق عرضه في هذا البحث فقد توصلنا لإثبات الفرضية التي تطرح هذا التخمين والذي يعتمد على كون تشكيل المحطة البرية لقطب متعدد الخدمات و الاستعمالات ،هو ما يعكس أهميتها ودورها في المدينة ، و على هذا الأساس فإننا نفترض أن: تفعيل دور المحطة من خلال خلق مركزية حضرية تعتمد على الممارسات المجالية والاجتماعية التي تتم فيها وفي محيطها المجاور وعلى صورة المدينة .

وبناء على هذا البحث وما توصلنا إليه والمشروع الذي سبق تم اقتراحه،فيمكن إضافة توصيات واقتراحات من شأنها أن تساعد في تحقيق السيناريوهات المقترحة : ربط المحطة البرية مجاليا ووظيفيا بنسيج المدينة خاصة المركزين القديم والمركز 2.

تعزيز مجال المحطة البرية الجديدة من خلال تعزيز "حي المحطة" بمختلف الأنشطة والخدمات وتشكل قطب جاذب لتسهيل انتشاره واندماجه في المدينة .

قائمة المراجع باللغة العربية:

الأطروحات و المذكرات:

-حياة بولعراس ،واقع المركزية الحضرية في المدن التاريخية حالة مدينة ميلة،تسيير المدن و التنمية المستدامة،مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة العربي بن مهيدي 2018.

-خولة غرمول- عوايشية إيمان، تسيير الفضاءات العمومية في مدينة قالمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تخصص مدن و مشروع حضري،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر ،2015/2014.

-سليم زاوية: المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري المفهوم والديناميكية والحكومة، اطروحة دوكتوراه العلوم في تهيئة المجال ،كلية علوم الارض الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية ،جامعة منتوري قسنطينة1 ،2017.

-علي حيدر شاهد ،تأثير النمو العمراني على واقع و شكل الفضاء العمومي للمدن الصحراوية(حالة دراسة مدينة ورقلة)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في الهندسة المعمارية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2019.

-فاطمة بوشريط _ حنان سرايش ،التأثيرات المتبادلة بين محطة المسافرين متعددة الخدمات و المحيط المجاور_دراسة حالة مدينة المسيلة_ مدينة نقل حضري،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2018

-كريمة سناني :المركزية الحضرية و الممارسات المجالية :تحديات لمجال استراتيجي حالة المدينة العتيقة القسنطينية ,التهيئة العمران و التنمية المحلية،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي,الجزائر 2015.

نوري دريس ،استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية، دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير،علم الاجتماع الحضري،جامعة محمد منتوري قسنطينة،2007.

المقالات:

-إياد وليد جلال :أثر التغيرات المورفولوجية في النسيج الحضري على خصائصه التركيبية ،دراسة عن منطقة أسواق الموصل القديمة

-خليل إبراهيم, علي المتطلبات التصميمية في محطات نقل الركاب البرية المستدامة,المجلة العراقية للهندسة المعمارية,المجلد 31العدد (3) لسنة 2015.

سناء ساطع عباس :ديناميكية النمو الحضري في العراق،مجلة المخطط والتنمية، العدد26، 2012، ص241.

المراجع باللغة الفرنسية:

: Thèse et mémoires

Fouad Bouzahzeh, Dynamique urbaine et nouvelle centralité cas de Biskra-Algerie ,Aménagement Du Territoire, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat es Sciences,p59, Université Des Freres Mentouri – Constantine

Halima Gherraz ,les espaces publics être forme et pratique dans les villes arides et semi arides (cas des places publiques de la ville de Ouargla), mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magister en architecture, université Mohamed Khider_Biskra ,2013.

Articles :

Journal of Advanced Engineering Trends (JAET), Vol. 38, No. 2.July 2019

CarlotaSoucheyre, la gare génératrice d'espaces publics de la ville : apports du paysagiste. Sciences du Vivant.2017

Cahier deréférences| pour la conception, la réalisation et l'exploitation des gares routières d'Ile-de-France Mai 2009p61/Liens:https://www.almaany.com/ar/dict/arar/

https://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A/?fbclid=IwAR01CbFSclql7x7kPlWKyPhPZArN5Ug_u5vR_yRybarL3fnWIPkmHHOirm8

http://www.fnau.org/wp-content/uploads/2019/06/lettreveilleta34_mobilite-1.pdf

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=80782

www.jcoeng.edu.iq

https://cpdt.wallonie.be/sites/default/files/pdf/depliant4.pdf

https://mail.google.com/mail/u/1/#inbox/KtbxLxghlWWVcTkHBgPSBgWLtTGrnzWSNB?projector=1&messagePartId=0.1

المدينة الجديدة "علي منجلي": "نموذج جديد للتحضرية بالجزائر" تعدد المشاكل الاجتماعية والبيئية

بن حمادة عيسى

معهد التسيير والتقنيات الحضرية ،جامعة أم البواقي (الجزائر)

aissa.benhammada@univ-oeb.dz

ملخص:

يأتي إنشاء المدينة الجديدة علي منجلي بهضبة عين الباي كحل استراتيجي للمشاكل الحضرية التي تعاني منها مدينة قسنطينة، والتي تشاركت العديد من العوامل في حدوثها.

تقدم المدينة الجديدة علي منجلي بعد مرور أكثر من 20 سنة على تاريخ احداثها نموذجا جديدا للتحضر، حيث أصبحت مجالا حضريًا تجتمع فيه مختلف الوظائف الحضرية لتشكل ديناميكية فاعلة في حياة مجتمع المدينة الذي امتزج بين أصول جغرافية متباينة من المدينة الأم، وهو ما طرح أبعاد جديدة للتحضرية التي أصبحت تُميز المدينة الجديدة علي منجلي من حيث المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، إلى جانب اختلال في توازن بيئتها الحضرية.

ويهدف هذا البحث إلى توضيح العوامل التي ساهمت في نشأة هذا النموذج الجديد للتحضرية بالجزائر متمثلاً في المدينة الجديدة علي منجلي، وتحليل أبعاد المشاكل الاجتماعية التي ظهرت بها وآلية معالجتها من قبل مختلف الفاعلين الحضريين، إلى جانب معالجة الاختلالات البيئية خاصة غياب المساحات الخضراء وتسيير النفايات الحضرية الصلبة.

كلمات مفتاحية: التحضرية، نموذج حضري، مدينة جديدة، مشاكل اجتماعية,

Abstract:

The establishment of the new city of Ali Mendjeli on the plateau of Ain El Bey is presented as a strategic solution to the urban problems from which the city of Constantine suffers, from which many factors participated in its occurrence.

The new city of Ali Mendjeli, more than 20 years after its creation, presents a new model of urbanization, as it has become an urban field in which various urban functions combine to form an effective dynamic in the life of the urban community, which mixed between different geographical origins of the mother city, which introduced new dimensions urbanization that characterizes the new city of Ali

Mendjeli in terms of the social problems it suffers from, as well as the imbalance of its urban environment.

This research aims to clarify the factors that have contributed to the emergence of this new model of urbanization in Algeria, represented in the new town of Ali Mendjeli, and to analyze the dimensions of the social problems that have emerged and the mechanism of their treatment by various players, in addition to remedying environmental imbalances, particularly in terms of the lack of green spaces and waste management.

Keywords: urbanization, urban model, new city, social problems

1. المقدمة:

تكتسي المدن الجديدة أهمية بالغة في معالجة المشاكل الحضرية التي تعاني منها المدينة الأم، وذلك بامتصاصها للفائض السكاني بتجسيد مختلف البرامج السكنية والتجهيزات التي يحتاجها السكان المحولين إليها ، لكونها توفر أوعية عقارية تسمح بتجسيد كل البرامج المخطط لها من طرف السلطات المحلية دون أي عوائق للنمو الحضري مع توفرهاعلى مختلف العوامل (الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية) التي تسمح بإيجاد نموذج جديد للتحضرية.

وقد وردت فكرة إنشاء المدن الجديدة ضمن سياسات التخطيط الحضري من أجل حل مختلف المشاكل الحضرية (سكن، عمل، نقل، خدمات، عقار...) التي أصبحت تعاني منها المدن الكبرى بشكل خاص نتيجة النمو السكاني المتسارع، وتعدد المشاكل وتراجع مستوى الخدمات المقدمة، مما كان له انعكاسا مباشرا على تدني مستوى جدوة الحياة الحضرية عبر مختلف أحياء المدينة.

وتقدم المدن الجديدة الحلول المناسبة لمختلف المشاكل الحضرية التي تعاني منها المدينةالأم، ذلك أنها مجال حضري جديد أنجز من أجل تدارك مختلف الأخطاء التي لم تستطع المخططات الحضرية المتعاقبة على المدينة الأم في حل المشاكل الحضرية التي تُعاني منها، وعجزها عن تلبية الاحتياجات الضرورية والمتزايدة لسكانها باختلاف فئاتهم الاجتماعية والمهنية.

وتعتبر الجزائر واحدة من أهم الدول التي تبنت فكرة إنجاز المدن الجديدة ضمن سياساتها الحضرية من أجل معالجة المشاكل الإقليمية والحضرية بهدف إعادة التوازن المجالي للسكان والأنشطة من جهة وتوفير بيئة حضرية متوازنة للسكان من حيث السكن، العمل، الخدمات... من جهة ثانية، فقد عرفت غداة الاستقلال (1962) نمو سكاني مرتفع وهجرة وافدة من المناطق الداخلية نحو المدن الكبرى وأدى ذلك إلى حدوث ضغط متزايد على السكن والخدمات ومختلف البنى التحتية بالمدن، وترتب عن ذلك انعكاسات متعدّدة مست مختلف مناحي الحياة وتراجع مستوى رفاهية السكان خاصة مع بداية السبعينات المتزامن مع سياسة التصنيع التي تبنتها الدولة والتي ساهمت في زيادة حدة الفوارق المجالية وبالتالي زيادة الاختلالات المجالية بين مختلف مناطق البلاد، حيث كان تركز السكان والأنشطة بالجهة الشمالية على الشريط الساحلي وخصوصًا بالمدن الكبرى وتبعثر وتشتت كلما اتجهنا جنوبًا.

ظهرت المدن الجديدة في الجزائر في إطار سياسة تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة و الرامية إلى التخفيف من حدة الفوارق المجالية، وإعادة توزيع السكان والأنشطة بمراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل منطقة.

2. دوافع إنشاء المدينة الجديدة علي منجلي بهضبة عين الباي:

نشأت المدينة الجديدة علي منجلي جنوب مدينة قسنطينة على محور الطريق الوطني رقم 79 استجابة للمشاكل الحضرية المتعددة (نفاذ العقار، أزمة السكن، صعوبة النقل والتنقل، ارتفاع معدلات البطالة...) التي تعاني منها المدينة الأم، نتيجة النمو السكاني المرتفع والعجز المسجل في السكن والخدمات والقصور في بعض البنى التحتية، وعدم قدرة السلطات المحلية في تلبية احتياجات السكان المتزايدة.

في الوقت الذي يعاني فيه موضع المدينة الأم قسنطينة من العديد من أشكال الضغط والمتمثلة أساسًا في انتشار الانزلاقات الأرضية وكذلك الفيضانات، والانتشار الكثيف للأحياء الفوضوية والقصديرية، مع تدهور كبير لمباني المدينة القديمة "السويقة" أمام الطلب المتزايد للسكن وغياب الأراضي القابلة للتعمير.

وفي هذا الإطار، تم تأسيس مدينة علي منجلي بمبادرة محلية مستعجلة لتوفير السكن انطلاقًا ببناء الوحدة الجوارية 05 ثم 06 مع بداية سنة 1995، مع الإشارة إلى أن فكرة إنشاء المدينة الجديدة علي منجلي قد ظهرت في إطار توجيهات المخطط العمراني الرئيسي لسنة 1982، كما تم ادراجها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يشمل قسنطينة الكبرى (قسنطينة، الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد، حامة بوزيان) وقد تمت المصادقة عليه وفق القرار الوزاري 16/88 المؤرخ في 18 جانفي 1988.

وأخيرا القرار ما بين الوزارات رقم 16 المؤرخ في 28 /01/ 1988 وفي سنة 1999 استقبلت أول دفعة للسكان وأطلق عليها اسم **علي منجلي** في سنة 2000.

وتم اختيار هضبة عين الباي لتكون موضعًا لتوطين المدينة الجديدة علي منجلي، وذلك للأسباب التالية:

- موقع استراتيجي.
- قربها من المدينة الأم قسنطينة.
- موقعها على الطريق الوطني رقم 79.
- قربها من المطار الدولي محمد بوضياف.
- وفرها على أراضي قابلة للتعمير.
- بها منطقة نشاطات متعددة.

خريطة (01): موقع المدينة الجديدة علي منجلي.

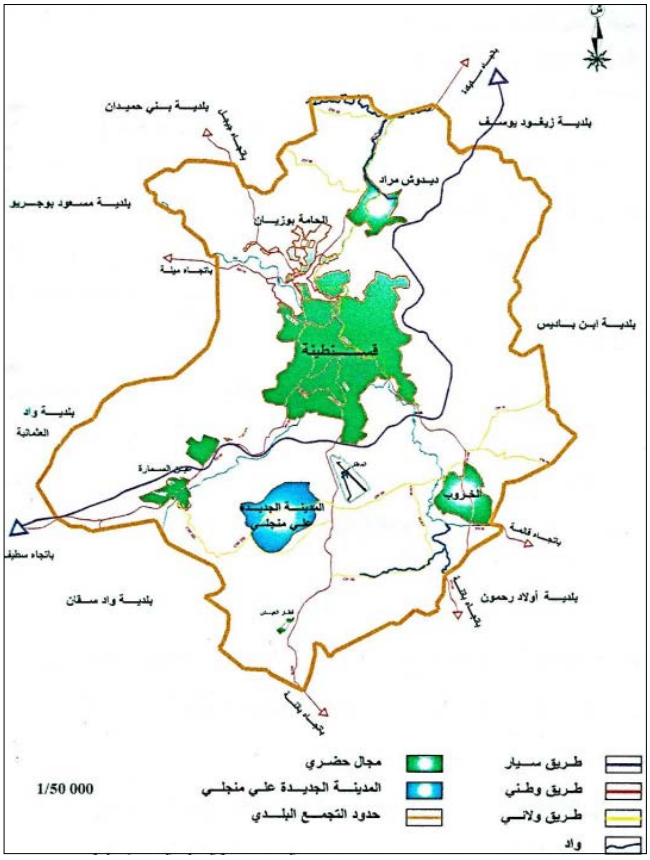

المصدر : مديرية التعمير والبناء، قسنطينة

3. واقع التحضرية بالمدينة الجديدة علي منجلي:

من أجل التحكم أكثر في التنظيم المجالي المدينة الجديدة علي منجلي وضبط نظام تسييرها، تم تقسيمها إلى وحدات جوارية، ونعني بوحدة الجوار هي كل مجموعة سكنية مبرمجة مخططة ومنظمة مجاليًا، تضمن للسكان القاطنين بها السير الحسن لمختلف الوظائف السكنية، الراحة، الترفيه وهي مرفقة بنشاطات أخرى إنتاجية وحتمية والتي ترافق الوظيفة السكنية المسطرة.

وقد قسمت المدينة الجديدة علي منجلي إلى 20 وحدة جوارية، موزعة كما يلي.

- ثمانية وحدات جوارية بالمنطقة الشمالية للطريق الولائي وهي (5، 6، 7، 8، 13، 14، 15، 16)
- الاثني عشر وحدة المتبقية تقح في الجزء الجنوبي لهذا الطريق وهي (1، 2، 3، 4، 9، 10، 11، 12، 17، 18، 19، 20)

وقد تم كذلك إضافة التوسعة الغربية والتوسعة الجنوبية للوحدة الجوارية رقم.

خريطة (02): توزيع وحدات الجوار بالمدينة الجديدة علي منجلي

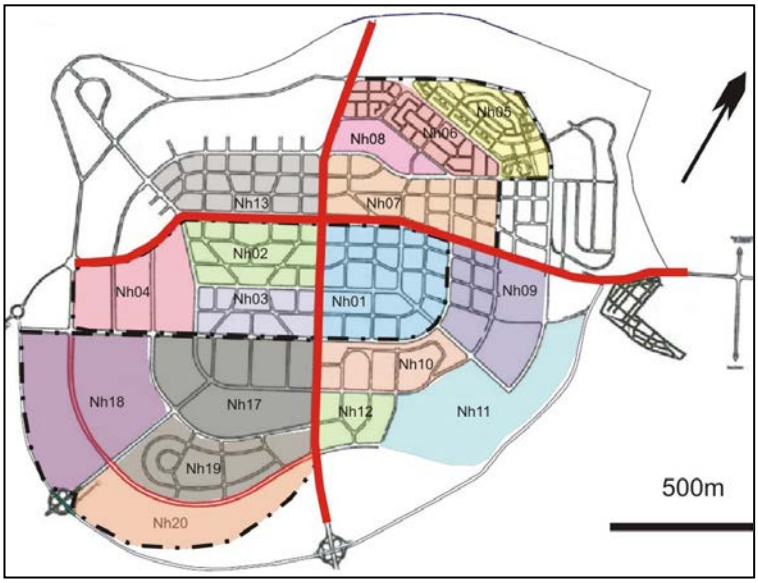

المصدر: مديرية التعمير والبناء، قسنطينة

ومن أجل تنظيم مجالي محكم تم تجميع الوحدات الجوارية العشرون (20) في خمس (05) أحياء رئيسية وهي:

-**الحي الأول:** ويضم 04 وحدات جوارية وهي (1، 2، 3، 4) أي بنسبة **15,14 بالمائة** من المساحة الإجمالية للمدينة.

-**الحي الثاني:** ويضم 04 وحدات جوارية وهي (5، 6 ،7، 8) أي بنسبة **14,65 بالمائة** من المساحة الإجمالية للمدينة .

-**الحي الثالث:** يقع بين الحي رقم 02 والحي رقم 01 ومنطقة النشاطات، ويضم الوحدات الجوارية رقم (10، 11، 12) أي نسبة **15, 14 بالمائة** من المساحة الإجمالية.

-**الحي الرابع:** وبه 04 وحدات جوارية وهي (13، 14، 15، 16) أي بنسبة **12,22 بالمائة** من المساحة الإجمالية.

-**الحي الخامس:** ويضم 04 وحدات جوارية وهي (17، 18، 19، 20) أي بنسبة **20,08 بالمائة** من المساحة الإجمالية.

وتبعا لهذه التقسيمات فقد تم وضع مركز حضري و مركز مدينة ومركز حي.

وقد أعطيت الأولوية في عملية الإسكان بالمدينة الجديدة إلى عمليات الترحيل من أحياء الصفيح والأحياء المعرضة للانزلاقات وكذلك سكان المدينة القديمة المتواجدة بالمدينة الأم قسنطينة، بالإضافة إلى طالبي السكن الاجتماعي ومختلف صيغ البرامج السكنية المسطرة، وتعود الأصول الجغرافية لسكان المدينة إلى مختلف أحياء مدينة قسنطينة الأم وكذلك مدينة الخروب ومدينة عين أسمارة.

أما في ما يخص العلاقات الاجتماعية وكذلك علاقات الجوار فهي غير عادية ولا تعكس وجود تفاهم وانسجام بين الفئات الاجتماعية بالمدينة الجديدة "علي منجلي"، حيث تعتبر الوحدة الجوارية رقم 14 مثالاً واضحًا للعلاقات المتوترة والحادة بين السكان وذلك لما شهدته هذه الوحدة الجوارية من شجارات عنيفة أو مواجهات والتي استعملت فيها أسلحة محضورة والتي استمرت فترة طويلة رغم تدخل قوات الأمن ، مما دفع بالعديد من السكان إلى بيع سكناتهم أو محلاته التجارية أثناء هذه الأحداث الدامية، حيث أن السكان القاطنين بهذه الوحدة الجوارية هم السكان المرحلين من أحياء: "الإخوة عباس" و "فج الريح" وهي أحياء قصديرية كانت موجودة بالمدينة الأم، وكان السبب الأساسي في هذه الشجارات بين سكان الوحدة الجوارية هو البحث عن من يتزعم الوحدة الجوارية من سكانها.

غير أن السلطات المحلية استطاعت التحكم في الأمور والسيطرة على النظام الحضري للحي بوضع نظام جديد للتسيير يجمع مختلف الفاعلون من سكان، تجار، جمعيات

ولجان...لمعالجة مختلف المشاكل المتعلقة بالوحدة الجوارية وإيصالها للجهات المعنية للتكفل بها. ومنها العديد من المشاكل بسبب هذا النقص والذي اثر سلبيا على الحياة اليومية للسكان.

ومن أجل التكفل الجيد بهذا الإشكال قامت الهيئات المختصة بمحاولة استدراك هذا النقص من خلال تبني العديد من التدخلات التي تصب في صالح السكان، تبدأ اساسًا بربط المدينة بخط ترامواي الذي يسهل من تنقل السكان، بالإضافة إلى تهيئة المحور الرئيسي للمدينة الجديدة حيث يعبر خط الترامواي.

صورة رقم (01): خط الترامواي المار بالمدينة الجديدة "علي منجلي".

المصدر: الباحث – 2021.

صورة رقم (02): تهيئة الشارع الرئيسي بالمدينة الجديدة "علي منجلي".

المصدر: الباحث – 2021.

كما تم إنشاء مساحات خضراء وأماكن مخصصة للمشي وهذا على طول مسار الترامواي، بالإضافة إلى الانطلاق في عملية تهيئة المجال الرابط بين مفترق الطرق المجاور لعيادة قادري إلى غاية مقر المقاطعة الإدارية، مع الإشارة إلى أن الأشغال مستمرة إلى غاية الأن.

وانطلقت مؤخرا عملية تهيئة ثلاث (03) وحدات جوارية كبرى 05 ،01 ، 02 من أجل تهيئة الأحياء و الشوارع المتدهورة و الأرصفة المهترئة.

كما تحتوي المدينة الجديدة علي منجلي حاليا على عدة تجهيزات ومنشآت تتمثل في جامعات ومدارس ابتدائية، ومتوسطات، وثانويات، وتجهيزات صحية تتمثل في المستشفى العسكري و مراكز صحية، وكذلك مراكز تجارية ذات نفوذ وطني على غرار "الرتاج مول".

صورة رقم (03): أشغال التهيئة بالوحدة الجوارية 07

المصدر: الباحث – 2021.

صورة (04): تهيئة الطريق الرئيسي بالوحدة الجوارية 13

المصدر: الباحث – 2021.

إلى جانب ذلك، فإن المدينة الجديدة "علي منجلي" تعاني من اختلالات بيئية واضحة مجاليًا على أغلب وحداتها الجوارية، وتبرز هذه الاختلالات من الغياب شبه التام للمساحات الخضراء التي تعتبر متنفس طبيعي للمدينة، في ظل التزايد المستمر لعدد السيارات والآليات التي تجول شوارع المدينة الجديدة وما ينبعث منها من أدخنة وغازات والتي من شأنها ان تلوث الهواء إلى جانب الغبار المثار من ورشات البناء والغازات المنبعثة من منطقة النشاطات والتخزين.

كما يزيد تراكم النفايات الحضرية من حدة الاختلالات البيئية بالمدينة الجديدة "علي منجلي" وذلك من حيث بقاءها مدة طويلة في الشارع بمناطق المخصصة لجمعها من جهة، وتبعثرها على مساحة واسعة من جهة ثانية، وعدم احترام السكان لمواعيد اخراج نفاياتهم وتقديمها لعملية الجمع من جهة ثالثة، وهذا ما يؤدي إلى تخمرها وانبعاث روائح كريهة منها،

كما تكون مكانا لتجمع الحيوانات التي تجد فيها غذاءها خاصة الكلاب الضالة والقوارض، وهذه المظاهر تؤثر على راحة السكان وعلى بيئتهم الحضرية التي يعيشون فيها.

صورة رقم (05): تراكم النفايات الحضرية على الرصيف.

المصدر: الباحث – 2021.

صورة رقم (06): تبعثر النفايات الحضرية على مساحات واسعة بجوار المباني السكنية.

المصدر: الباحث – 2021.

4. خاتمة:

تمثل المدينة الجديدة علي منجلي الخيار الذي تبنته السلطات المحلية من أجل الاستجابة لحل مختلف المشاكل الحضرية التي تعاني منها المدينة الأم قسنطينة، وهذا من أجل تجسيد البرامج المستقبلية من سكن وتجهيزات ومرافق تتناسب مع احتياجات السكان المحولين إليها.

لكن لم يكن التخطيط الحضري المسطر بالمدينة الجديدة فعالاً في استقبال العدد الهائل من السكان ضمن مختلف البرامج السكنية المعتمدة، وقد أدت النقائص المسجلة في كثير من الخدمات والمساحات الخضراء ومساحات التوقف والمرور وغياب التهيئة في الكثير منها إلى ظهور بعض الاحتجاجات بين سكان الوحدة الجوارية رقم 14، وهذا ما تطلب اعتماد بعض البرامج الاستعجالية والتي تبقى غير كافية أمام النقص الفادح في برامج التنمية الحضرية المحرك الرئيسي لسوق العمل والتي بإمكانها تقديم صورة أفضل للتحضرية بالمدينة الجزائرية.

ورغم النقائص المسجلة بالمدينة الجديدة "علي منجلي" والتي يمكن تداركها من خلال مخطط حضري خاص لتحسين وضعية التحضرية بها، إلا أنها تعد من التجارب الأولى في الجزائر والتي يمكن الاستفادة منها في تفادي أخطاءها بالمدن الجديدة التي ستنجز مستقبلا.

5. قائمة المراجع:

- جمعة بلعيد، (2018)، واقع الوضع البيئي في المدينة الجديدة علي منجلي. الباحث الاجتماعي، العدد 14، ص. 193- 206.
- فؤاد بن غضبان، (2015)، المدن الجديدة: دوافع وممارسات، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مصطفى عوفي، رابحي سناء (2019)، المدن الجديدة حلم الأمس وأزمة المستقبل، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية.
- الموقع الإلكتروني "المدينة الجديدة علي منجلي قسنطينة" 2021.
- جريدة النصر ليوم 10/03/ 2019. (مقال عن المدينة الجديدة علي منجلي والمشاكل التي تعاني منها)

- ACHOUR-BOUAKKAZ NAWEL & CHERRAD SALAH EDDINE (2016). Fabrique de la ville et pratiques spatiales dans la ville nouvelle Ali Mendjeli (Constantine) : Une approche par le genre. Sciences & Technologie D, n° 44, pp. 61-71.
- CHERRAD, SALAH EDDINE & KASSAH LAOUAR, INES (2008). La ville nouvelle Ali Mendjeli près de Constantine : de la ville du logement social à la ville à vocation universitaire. Cahiers du CREAD n°83-84, pp.109-118.

- CHERRAD, SALAH EDDINE & SAHRAOUI, BADIA (2004). Gouvernance urbaine et réalisation de ville nouvelle : cas de la ville d'Ali Mendjeli près de Constantine. Cahiers du CREAD n°68-69, pp.175-184.

- MAZOUZ, SAID (2013). Fabrique de la ville en Algérie et pérennisation d'un modèle cas de la nouvelle ville Ali Mendjeli à Constantine. Courrier du Savoir, n°15, pp.23-30.

تفعيل دور غابة سيدي ارغيس وتحديات التنمية المحلية مقاربة تشاركية في مدينة أم البواقي نموذجا

لونيس رانية[1] سناني كريمة[2] كرازة بشرى[3]

[1+2+3] معهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة العربي بن مهيدي_أم البواقي الجزائر

الملخص:

تعد الغابات من أهم المقومات الطبيعية التي تعتمد عليها الدول اليوم في خلق ثروة يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في الرفع من درجة المستوى المعيشي وإضافة قيمة جديدة في معظم الأحيان، وتضم مدينة أم البواقي موروث غابي جد مهم وهو غابة ;سيدي رغيس, بحيث تعتبر غابة سيدي رغيس من أهم الموارد الطبيعية في المدينة وذلك لأهميتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إلا أنها عرفت تدهورا في الآونة الأخيرة بفعل العديد من الأسباب، أهمها انتشار الآفات الاجتماعية والممارسات لا أخلاقية فيها والقطع العشوائي للأشجار وضعف التمويل من أجل استصلاح الغابة والاستثمار فيها في العديد من المجالات، وعلى الرغم من ذلك ركز البحث على أهمية المشاركة الاجتماعية وأهميتها في خلق تنمية محلية ناجعة و تفعيل دور الغابة وخلق تنمية محلية، وذلك من خلال المشاركة المجتمعية الفعالة التي تختلف باختلاف المشاريع المقترحة التي توصلنا إليها في هذا البحث من خلال سيناريوهات تعتمد على دمج غابة سيدي رغيس في المجال العمراني من خلال خلق فرص للراحة والاستجمام وكذلك استغلال الموارد الغابية في الحراجة غير الخشبية للرفع من القدرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، مع ضرورة إشراك المجتمع المحلي في كل المجالات.

الكلمات المفتاحية: الغابات شبه الحضرية، غابة سيدي رغيس، التنمية المحلية، المشاركة المجتمعية، الحوكمة.

Abstract:

Forests are one of the most important components that countries depend on in creating wealth that can be relied upon greatly to raise the standard of living and add new value in most cases. The city of Oum el Bouaghi includes a very important forest heritage, which is the Sidi Reghis forest, so that the Sidi Reghis forest is one of the most important The natural resources in the city due to its socio-economic and cultural importance, but it has known deterioration in recent times due to

many reasons, the most important of which are the spread of social pests,unethical practices in it, random cutting of trees and poor funding for the reclamation of the forest and investment in it in many fields, despite the research focused on the importance of social participation and its importance in creating effective local development, activating the role of the forest and creating local development, through effective community participation that varies according to the different proposed projects that we have come up with in this topic through scenarios based on the integration of the Sidi Raghis forest in the urban sphere of by creating opportunities for rest and recreation, as well as allocating the forest for field and scientific research by relying on solar energy, in addition to that Environment in non-timber forestry to raise the economic and social capabilities by focusing on the social, economic and environmental aspects, with the need to involve the local community in all fields.

key words: peri-urban forests, Sidi Reghis Forest, local development, community participation, governance.

المقدمة:

أصبح العالم اليوم يبحث عن طاقات بديلة من غير "البترول" من أجل الاستمرار والبقاء وإضافة قيمة جديدة للاقتصاد، وذلك بسبب الزيادة السكانية الكبيرة التي تفرض الاستنزاف الكبير للطاقات وذلك من خلال الموارد المتاحة بشتى أنواعها، تتعدد وتختلف الموارد في العالم باختلاف أنواعها واستعمالاتها، فمنها الطبيعية وغير الطبيعية ومن الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، حيث يعمل الإنسان على استغلال الموارد الطبيعية لبناء تقدمه وحضاراته، غير أن هذه الموارد الطبيعية تتراجع نتيجة الاستغلال المفرط والإهمال، ومن أهم هذه الموارد الغابات فهي تعد من أهم الموارد الطبيعية في العالم، حيث أن دورها لا يقتصر على الجانب الايكولوجي فقط وإنما يتعلق بجوانب أخرى تتمثل في التطور الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، وذلك يتضح جليا من خلال خلق فرص العمل، تحقيق الأمن الغذائي، توليد الطاقة، توفير المناطق الترفيهية لأفراد المجتمع، توفير المنتجات الخشبية وغير الخشبية، بحيث تعتبر الغابات من الموارد المحلية التي يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي. تعد الموارد المحلية باختلاف أنواعها عنصرا بالغ الأهمية في عملية الإنتاج، فهي تؤثر بشكل مباشر في أداء الاقتصاد ونموه، حيث أن استغلال الإنسان لطاقاته وقدراته الذهنية في الموارد المحلية سيصبح لهاقيمة اقتصادية كبيرة في خلق تنمية محلية ناجعة تساهم في تطوير المجتمع بحيث أنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية في المجتمع.

تعتمد هذه الخطط والاستراتيجيات بالأساس على مشاركة المواطنين في تسيير حياتهم داخل المدينة وخلق موارد اقتصادية جديدة ترتبط أساسا بتحقيق حاجاتهم الأساسية وتلبية مطالبهم المتجددة باستمرار من خلال المشاركة بإبداء الرأي والمساهمة في تسيير الشؤون المحلية ضمانا لمبدأ الديمقراطية التشاركية، حيث أصبح العالم اليوم يعتمد على المشاركة المجتمعية التي بدورها تعطي للمواطن الحرية في تقرير مصيره من خلال المشاركة بالرأي أو العمل أو التمويل أو غير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه، كما تلعب الموارد المحلية دور مهم في عملية التنمية والنمو الاقتصادي، كالغابات. حيث أصبحت الغابات اليوم في العالم موردا اقتصاديا هاما تعتمد عليه العديد من الدول في التنمية الاقتصادية، وأصبح اليوم على الجزائر مواكبة العالم في العديد من المجالات من بينها استغلال الموروث الغابي وإسهامه في العملية التنموية، وذلك من خلال جملة من الاستراتيجيات الفعالة في استغلال هذا الأخير من أجل تفعيله والاستثمار فيه، والمواجهة والقضاء على المشاكل المتعددة التي تعاني منها الغابات والمتمثلة في القطع العشوائي للأشجار، الرعي الجائر وغير منظم، والحرائق وغيرها من المشاكل التي تهدد استنزاف الغابات.

الإشكالية:

تعاني الغابات في العالم من العديد من المشاكل التي تهدد بقائها وتنوعها ومن بين هذه المشاكل يمكن أن نذكر: «اقتلاع أنواع عديدة من النباتات والأشجار، الاعتماد على خشب الأشجار في الكثير من الصناعات، رعي الماشية على الثروة الغابية، اشتعال الحرائق، انتشار الآفات والأمراض" وغيرها من المشاكل العديدة التي تعاني منها معظم الغابات في العالم والجزائر ضمن هذه البلدان التي تعاني غاباتها من نفس المشاكل.

وتعتبر أيضا الجزائر من بين أهم الدول التي تتمتع بمؤهلات غابية متنوعة، ومن بين هذه الغابات الغابة شبه الحضرية "غابة سيدي رغيس" الواقعة بجبل سيدي رغيس والمتاخمة لمدينة أم البواقي من الجهة الشمالية.

تعد غابة سيدي رغيس مورد طبيعي محلي يفرض علينا إيجاد حلول من أجل تفعيله كمجال تابع لبلدية أم البواقي لتحقيق تنمية محلية التي تعتمد بالأساس على استغلال الموارد المحلية من أجل إشباع الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد وحل المشاكل التي تواجههم مع تحقيق أكبر قدر من الاستثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع. ومنه يعتبر التحدي الرئيسي هو تحقيق مقاربة تشاركيه تقوم بالأساس على إشراك المواطن في العملية التنموية، لأنه يعتبر حلقة مهمة في تسيير المجال الحضري وتقرير المشاريع وفق متطلباته واحتياجاته.

ومن هذا المنطلق فإننا نطرح تساؤلنا كالتالي: ما مدى إمكانية تفعيل دور غابة سيدي رغيس للمساهمة في دعم متطلبات التنمية المحلية؟ ودلك وصولا الى الأهداف الموالية:

- تفعيل دور المجتمع المحلي في التنمية المحلية، ومشاركته الفعلية في النهوض بغابة سيدي رغيس والارتقاء بها.
- تحقيق ديناميكية اقتصادية في ظل تعزيز مقاربة تشاركية.
- إبراز أهمية الغابة كمورد طبيعي محلي يعتمد في النهوض بالتنمية الاقتصادية.

اولا/الغابة الشبه الحضرية

1- مفهوم الغابة وتعريفها:

إن التطرق إلى مفهوم الغابة بصفة عامة يقودنا إلى البحث أولا، حيث عرفت الغابة عدة تعريفات، ومن هنا قبل التطرق إلى تعريف الغابة لابد من تعريفها لغويا.

الغابة لغة هي:"مساحة كبيرة مغطاة بشكل رئيسي بالأشجار و النباتات " [58] أما اصطلاحا فهي: "الأرض الممتدة لما يزيد عن 0.5 هكتار بأشجار يزيد علوها عن 5 أمتار، بتغطية شجرية تزيد عن عشرة بالمائة، أو أشجار قابلة للوصول إلى هذا العلو في الموقع، المناطق الزراعية أو الحضرية السائدة مستثناة من هذا التعريف الذي يتضمن مساحات بها استخدام آخر حتى إذا كانت ممنوعة من الوصول."[59]

نلاحظ من خلال ما سبق أن هذا التعريف لا يحدد الغابات بشكل دقيق وأوضح، لأنه توجد هناك غابات تخضع لشروط أخرى. ومن هنا نستنتج أنه يمكن إعطاء المفهوم التالي للغابة: وهي مساحة شاسعة ومشجرة

[58] Oxford Dictionnary

[59]ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE, programme d'évaluation des ressources forestières mondiales2020, FRA 2020 termes et définitions, N188, Rome, 2018/ http://www.fao.org/3/I8661FR/i8661fr.pdf /05/05 /2020 /10:10

تكسوها العديد من النباتات والأشجار، يختلف طول وعدد الأشجار فيها من منطقة إلى أخرى وبحسب طبيعة كل منطقة.

2-تعريف الغابة شبه الحضرية:

3-: **تعريف شبه الحضري:**

بناءا على عدم توفر المعلومات حول تعريف الغابات شبه الحضرية في مرجع قائم بذاته، اعتمدنا في ذلك على التعريف اللغوي، حيث عرفت شبه الحضرية كالتالي: "بالقرب من المدينة"[60] ومنه نستنتج أن شبه الحضري هو ما يقع في الحد الفاصل بين الحضري والريفي. بناءا على ما سبق (تعريف الغابة وتعريف شبه الحضرية) فإنه يمكننا القول أن الغابات شبه الحضرية هي الغابات المتاخمة للمدينة والواقعة بالقرب منها.

4_الغابات على ضوء التشريع الجزائري:

اعتمد بحثنا هذا على قانونين أساسين هما قانون النظام العام للغابات رقم 12/84 وقانون التوجيه العقاري رقم 25/90، وهذا راجع لقلة المصادر القانونية المتعلقة بالغابات في الجزائر.

4_1: تعريف الغابة:

اهتمت الجزائر على غرار دول العالم هي أيضا بالغابات وأحاطتها بنصوص تشريعية تنظم علاقتها بمحيطها، حيث عرفت الغابة بمقتضى المادة 08 من قانون النظام العام للغابات رقم 84/ 12 كالأتي: "يقصد بالغابات جميع الأراضي المغطاة بأنواع غابية على شكل تجمعات غابية في حالة عادية."[61]

نلاحظ أن هذا التعريف يختلف عن تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حيث قامت هذه الأخيرة بذكر مساحة الغابة وطول الأشجار بها، عكس قانون النظام العام للغابات الذي اكتفى بتعريفها دون تخصيص مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تحديد خصائص المنطقة المشجرة التي يمكن أن نطلق عليها مسمى "غابة"

- بمقتضى المادة 13 من قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 :
- "كل أرض تغطيها غابة في شكل نباتات.
- كثافتها تفوق 300 شجرة في الهكتار الواحد وفي المنطقة الرطبة وشبه الرطبة.
- كثافتها تفوق 100 شجرة في الهكتار الواحد في المنطقة القاحلة وشبه القاحلة
- مساحتها الكلية تفوق 10 هكتارات متصلة."[62]

[60]Oxford dictionary/ https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/oxford/57077 05:15/2020/09/22/

[61]القانون رقم 12/84 المتعلق بالنظام العام للغابات المؤرخ في 23 يونيو سنة 1984م،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد26، الثلاثاء 26 يونيو سنة 1984م، ص960/ https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/1984/A1984026.pdf 13:43/2020/05/12

[62] القانون رقم 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري المؤرخ في 18 نوفمبر سنة 1990 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، ص1562 http://andi.dz/PDF/legislation_ar/foncier/90-25.pdf 12:07/2020/05/13

يتضح مما سبق أن من شروط تسمية منطقة مشجرة غابة هي أن تكون أولا: المساحة أكثر من 10هكتار، ثانيا: التغطية الشجرية تفوق 30 بالمائة في المناطق الرطبة والشبه الرطبة، أو تفوق 10 بالمائة في المناطق الجافة والشبه الجافة. وهو تعريف أوضح وأدق مقارنة بالتعريف الموجود في قانون النظام العام للغابات رقم 12/84، بالإضافة إلى أنه يختلف عن تعريف منظمة الفاو في المساحة حيث أن منظمة الفاو حددتها ب0.5 هكتار، أما هذا القانون فحددها ب10 هكتار وهذا فرق شاسع جدا.

4_2: تعريف الغابة الحضرية:

تعد الغابات الحضرية نوع من الغابات الواقعة داخل المجال الحضري، حيث عرفت في القانون الجزائري و بمقتضى المادة 04 من قانون تسيير المساحات الخضراء و حمايتها وتنميتها رقم 06-07 فإن تعريف الغابات الحضرية هو كالتالي: "الغابات الحضرية، التي تحتوي على المشاجر ومجموعات من الأشجار، وكذا كل منطقة حضرية مشجرة بما فيها الأحزمة الخضراء."[63] و نلاحظ أن هذا التعريف غير واضح لأنه ليس بالضرورة أن تكون كل منطقة مشجرة هي غابة حضرية، حيث أن الغابة الحضرية هي غابة ضمن النسيج الحضري.

ثانيا: التنمية المحلية:

1_تعريف التنمية المحلية:

"إنها العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم، وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي."[64]

ثالثا: الحوكمة والمشاركة الاجتماعية:

قبل التطرق إلى تعريف المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية لابد من تعريف الحوكمة التشاركية وهي كالتالي:

1_الحوكمة:

يعتبر مفهوم الحوكمة مفهوم معاصر، حيث تعددت واختلفت تعريفاته، وهذا باختلاف وجهات نظر الباحثين، الهيئات والمؤسسات الدولية كمؤسسة البنك الدولي للأمم المتحدة، حيث عرفت الحوكمة كالتالي:

1_1: التعريف اللغوي:

لغة هي كل :"نشاط حكم بلد أو السيطرة على شركة أو منظمة، الطريقة التي يحكم بها بلد ما أو يتم من خلالها التحكم في شركة ما أو مؤسسة ما."[65] أما اصطلاحا و حسب المادة 02 من القانون رقم 06-06

---

[63]المرسوم التنفيذي رقم 115/09، المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم اللجنة الوزارية المشتركة للمساحات الخضراء وعملها، المؤرخ في 7 أبريل سنة 2009م، الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، العدد 21، ص8

https://www.joradp.dz/JRN/ZA2019.htm 20:03/2020/06/08/

[64]فطيمة حاجي، خميسي قايدي، واقع المجتمع المدني الماليزي في صنع التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة برج بوعريريج، يومي 07 و08 ديسمبر 2015، ص2

https://www.researchgate.net/publication/331247271_ktab_abhath_almltqy_aldwly_hwl_alhwkmt_waltnmyt_almhlyt_ywmy_7w8_dysmbr_2015_bjamt_brj_bw 07:50/2020/06/28

المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة فإن تعريف الحكم الراشد أو الحوكمة هو: "الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية."[66] "تعرف [تعريف] البنك الدولي: والذي يرى في الحوكمة على أنها الطريقة التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في مجال تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية في بلد من أجل التنمية."[67]

من خلال المعلومات السابقة نحلل ونستنتج أن الحوكمة هي التي تساهم في تنمية وتطوير نظام الإدارة المحلية التي يتم فيها تسيير للموارد المحلية (الاقتصادية، والاجتماعية) من أجل النهوض بعجلة التنمية المحلية، حيث أنها تشمل أيضا تسيير وتنظيم العمل في القطاعات الخاصة والعامة ومؤسسات المجتمع المدني، نجاحها مرتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط الجيد والتنفيذ الدقيق للمشاريع.

2_ المشاركة المجتمعية:

يتطلب تحقيق تنمية ناجعة مقاربة تشاركية تقوم على مشاركة مجتمعية فعالة لجميع الفاعلين (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، من خلال إعادة توزيع القوة وإشراك المواطنين لممارسة حقوقهم بصفة دورية، عن طريق استغلال الموارد المحلية، حيث عرفت التشاركية المجتمعية كالآتي:

2_1: تعريف التشاركية:

2_1_1: التعريف اللغوي:

'عملية المشاركة أو المساهمة في شيء ما."[68]

2_2: تعريف التشاركية المجتمعية:

2_2_1: التعريف الاصطلاحي:

"تعني إشراك السكان داخل مجتمع معين في عملية إيجاد حلول لمشاكلهم كلما سمحت الفرصة بذلك، ويتم ذلك عن طريق تفعيل أدوات المشاركة في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه مختلف البرامج التنموية المحلية، وإتاحة الفرصة لجميع وحدات المجتمع (أفراد، مؤسسات القطاع العام والخاص، الجامعات ومخابر البحث، المتعاملين الاقتصاديين...) من أجل المشاركة في هذه العملية بشكل إيجابي وإيجاد حلول للمشاكل المطروحة."[69]

3_تعريف الديمقراطية التشاركية:

---

[65] Oxford Learner's Dictionaries

[66] قانون رقم 06_06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 12 مارس 2006م، ص18

https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2006/A2006015.pdf0/16:24/2020/06/29

[67] خير الدين قاضي، الديمقراطية التشاركية وتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر، شهادة دكتوراه في العلوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة واهران2، 2019/2018، ص27

https://ds.univ-oran2.dz:8443/handle/123456789/1330 16:35/2020/06/29

[68] Oxford Dictionary

[69] الطيب بولحية ، سمير سالمي، أجندة 21 المحلية كألية لتفعيل المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالتطبيق على القطاع السياحي مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 03، 2017، ص308

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5612217:30/06/29/

تعد الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الجديدة والحديثة الاستعمال، حيث هناك من يستعمل مصطلح المشاركة المجتمعية وهناك من يستعمل مصطلح الديمقراطية التشاركية، على الرغم من اختلافهما في التسمية لكن كلاهما ذو معنى واحد وذو مبدأ واحد، حيث تعرف الديمقراطية التشاركية كالآتي:

"الديمقراطية التشاركية تعني المشاركة في اتخاذ القرار بهدف إعادة بناء النموذج الديمقراطي،"[70]

II_دراسة الخصائص المجالية لغابة سيدي ارغيس:

تحتوي بلدية أم البواقي على ثروة غابية مهمة تتميز بتنوع الغطاء النباتي فيها، ومن أهمها غابة سيدي رغيس، حيث نظرا لتعذر إجراء التحقيق الميداني نتيجة انتشار فيروس كورونا _كوفيد 19 لسنة 2020_ فقد حاولنا الاعتماد على معطيات من الخرجة الميدانية التي قمنا بإجرائها في غابة سيدي رغيس سنة 2019 في إطار الخرجات الميدانية، اعتمدنا أيضا على المقابلة التي أجريناها مع محافظة الغابات قبل العطلة الربيعية، واعتمدنا على برنامج terra Incognita.

1_غابة سيدي رغيس:

1_1_خصائص غابة سيدي رغيس:

1_1_1:موقع غابة سيدي رغيس:

"جبل سيدي أرغيس هو جزء من غابة الحراكتة التي تغطي مساحة 26000 هكتار، هذه الغابة تنتمي إلى منطقة الغابات على الحدود الجزائرية التونسية والتي تضم 24 غابة في الجزائر (Boudy1952). يقع جبل سيدي أرغيس شمال مدينة أم البواقي بين خط العرض 5.'52 °35 جنوبا و '57 °35 شمالا وبين خطوط الطول '06 °07 إلى الشمال والغرب '10 °07 شرق غرينتش. ارتفاعه حوالي 1635م. وتقدر مساحته بـ 3106 هكتار يحدها:

من الجنوب:بمدينة أم البواقي والطريق الوطني رقم 10. الشمال: مدينة عين ببوش. من الشرق:بقرية بئر خشبة ودوار سيدي بوعزيز. و في الغرب: قرية سيدي رغيسوالأراضي الزراعية."[71]

صورة رقم 02: غابة سيدى رغيس

elmaouid.com
https://www.google.com/search?q=%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D8%A9+%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%8A+%D8%B1%D8%BA%D9%8A%D8%B3&sxsrf=ALeKk03fEGF8psxXeoUjfl_SoDagBbYnAQ:1600535879234&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=2ahUKEwi8rKDk3PXrAhVCzYUKHUfNAyYQ_AUoAXoECAwQAw&biw=1008&bih=584
18:19/2020/09/19

[70]فريا مغربيل، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية _المملكة المغربية نموذجا- جامعة محمد خيضر بسكرة/الجزائر، العدد17، 2018، ص، ص، 559،560

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53592 .18:35 / 2020/07/10

[71]Amir HAMLAOUI, Inventaire des Arthropodes de la forêt de Djebel Sidi R'ghiss (Oum El Bouaghi) Nord Est algérien, Master , Option : Ecologie Des Milieux Naturels, Filière : Ecologie , Département Des Sciences de

الخريطة رقم 03: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية مونوغرافيا الولاية لمدينة أم البواقي سنة 2016، بتصرف

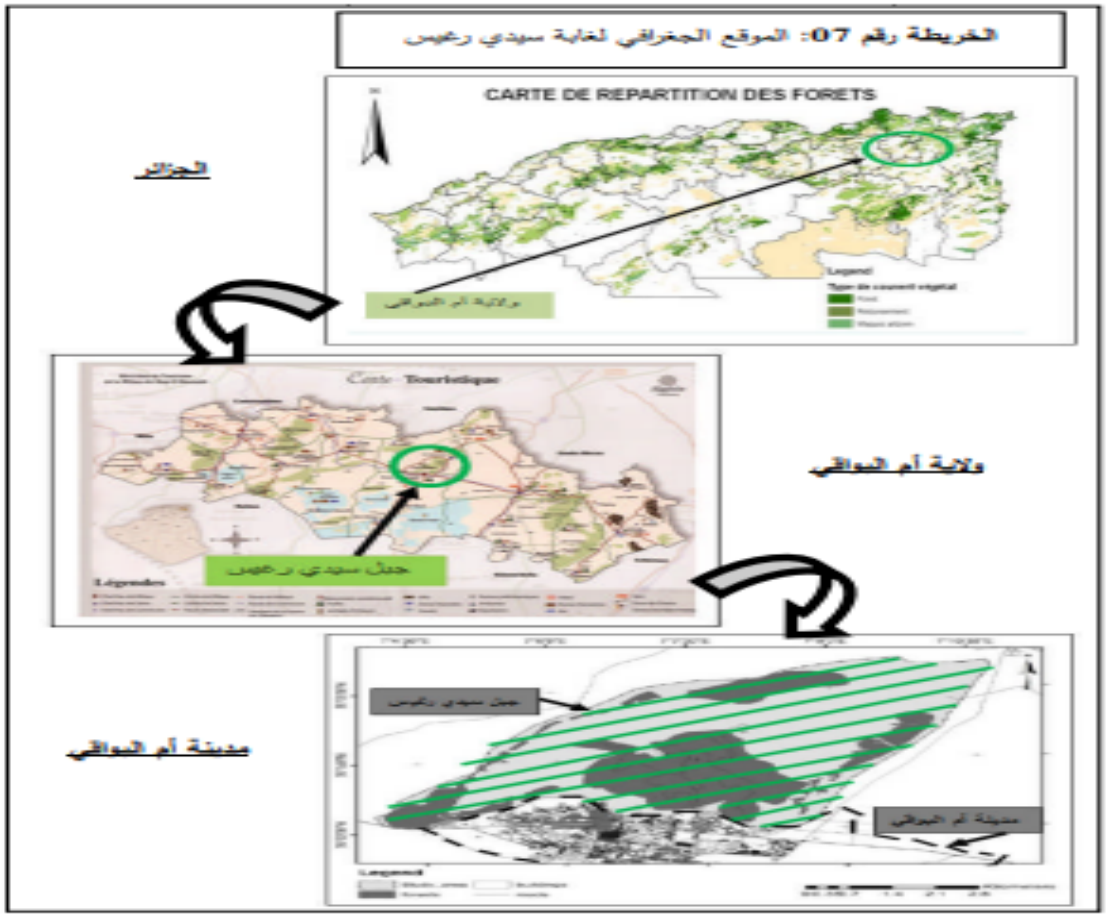

III_النهوض بغابة سيدي ارغيس وأحيائها للمحافظة عليها:

الاقتراح الأول: النهوض بغابة سيدي رغيس وإحيائها للمحافظة عليها

فتح غابة سيدي رغيس وتحويلها إلى حظيرة غابية مفتوحة للمستعملين مع المحافظة على الوسط الطبيعي للغابة _التنزه والاستجمام_ أي دمج غابة سيدي رغيس ضمن المجال العمراني مع الحظيرة الحضرية الصنوبر، مع تحويل الطريق الاجتنابي إلى نفق لتسهيل التنقل بين الغابتين، وضمها ضمن صلاحيات البلدية على غرار محافظة الغابات.

La Nature et de la Vie, Faculté Des Sciences Exactes Et Des Sciences de La Nature et de la Vie, Université L'Arbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi, 2017l2018, 14p
http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/handle/123456789/537014/07/2020/08:35

أولا: المرحلة الأولى: إعادة الاعتبار لغابة سيدي رغيس _بأقل تكلفة وأكثر ربح

1_المدى القصير:تصل مدته خمس سنوات (05 سنوات)، لا تحتاج إلى تكلفة ووقت.

1_1 الاقتراحات على الجانب الاقتصادي:

_Terra Incognita, VINCENT COLSON – PHILIPPE LEJEUNE – JACQUES RONDEUX , LA FONCTION RÉCRÉATIVE DE LA FORÊT WALLONNE : ÉVALUATION ET PISTES DE RÉFLEXION POUR SON INTÉGRATION OPTIMALE DANS L'AMÉNAGEMENT INTÉGRÉ DES MASSIFS, f o r ê t w a l l o n n e n ° 1 0 1 – j u i l l e t / a o û t 2 0 0 9, 14p/
https://orbi.uliege.be/bitstream/2268/20941/1/FW_101_2009.pdf
26/07/2020/13:22

_جنان كمال حسين، تحديد وتفعيل المحيط الطبيعي لبلدات االصطياف بالتكامل مع مخططاتها التنظيمية دراسة حالة بلدتي (مشتى الحلو – الكفرون)، الماجستير في تخطيط المدن والبيئة، قسم تخطيط المدن والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2014-2015
13:25/2020/07/26/ http://mohe.gov.sy/master/Message/Mc/jinan%20hosen.pdf

oued kniss.com

1-2- الاقتراحات على الجانب التقني

يكون من طرف عمال الصيانة التابعين للقطاع الخاص بالتنسيق مع المختصين في الغابات والجيولوجيا والمناظر الطبيعية، لتوجيههم وإرشادهم في القيام بعمليات التهيئة من توفير كراسي خشبية المستعملة من جذوع الأشجار المتبقية والتي تتطلب صيانة دورية، كراسي حديدية، توفير إنارة صديقة للبيئة، نافورات، خلق مسالك جديدة، فتح مقاهي ومطاعم على الهواء الطلق، وضع لوحات ترشيدية تبين الدخول والخروج من الغابة، وضع لوحات تحذيرية تحذر من الاعتداء على غابة سيدي رغيس.

1-3- الاقتراحات على الجانب الاجتماعي

جدول رقم 11 :آليات الحوكمة وكيفية إشراك مختلف الفاعلين في غابة سيدي رغيس

طرق الحوكمة	كيفية إشراك الفاعلين
الإعلام	تقوم البلدية بعملية الإشهار لمشروع فتح غابة سيدي رغيس وتحويلها إلى حظيرة غابية للمستعملين، من خلال استعمال اللافتات الموجودة على مستوى المدينة، الإعلان عبر إذاعة أم البواقي، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، عبر الصفحة الرسمية للبلدية والصفحة الرسمية لمحافظة الغابات ومديرية الغابات، حيث تشجع المواطنين والقطاع الخاص على حضور الأبواب المفتوحة.
التشاور والاستشارة	تقوم البلدية بتبادل الآراء مع المواطن والقطاع الخاص والخبراء المحليين حول المشروع واستشارتهم لإعطاء رأيهم، مع تقديم البلدية الاقتراحات التالية للمواطن والقطاع الخاص: _وضع تحفيزات للمواطن وتشجيعه على المشاركة والعمل التطوعي للنهوض بغابة سيدي رغيس، كالمساعدة في عمليات تنظيف الغابة، التشجير. _وضع امتيازات للسكان الذين يعيشون بالقرب من غابة سيدي رغيس لإرشاد الزوار داخل الغابة مع الشرح لهم تاريخ الغابة. _وضع امتيازات للقطاع الخاص للاستثمار في غابة سيدي رغيس، مع تأجيرها له.
الأخذ بالقرار المشترك	يتم هنا قبول المشروع عن طريق اتخاذ القرار بين الأطراف الثلاثة: البلدية (الفاعل الاقتصادي)، القطاع الخاص (الفاعل الاقتصادي)، المواطن (مستعملي المجال)، الخبراء المحليين (الفاعلين المختصين)

1_4- الاقترحات على الجانب التشريعي

2_1: طرق تفعيل مشاركة المواطن في تفعيل دور غابة سيدي رغيس:

تكون عملية تفعيل مشاركة المواطن عمليا فقط، وذلك من خلال:

ثانيا: المرحلة الثانية: إحياء غابة سيدي ارغيس

02- المدى المتوسط والبعيد: تصل مدته بين 10 سنوات إلى 15 سنة

2_1: الاقتراحات على الجانب الاقتصادي

2-2-الاقتراحات على الجانب التشريعي:

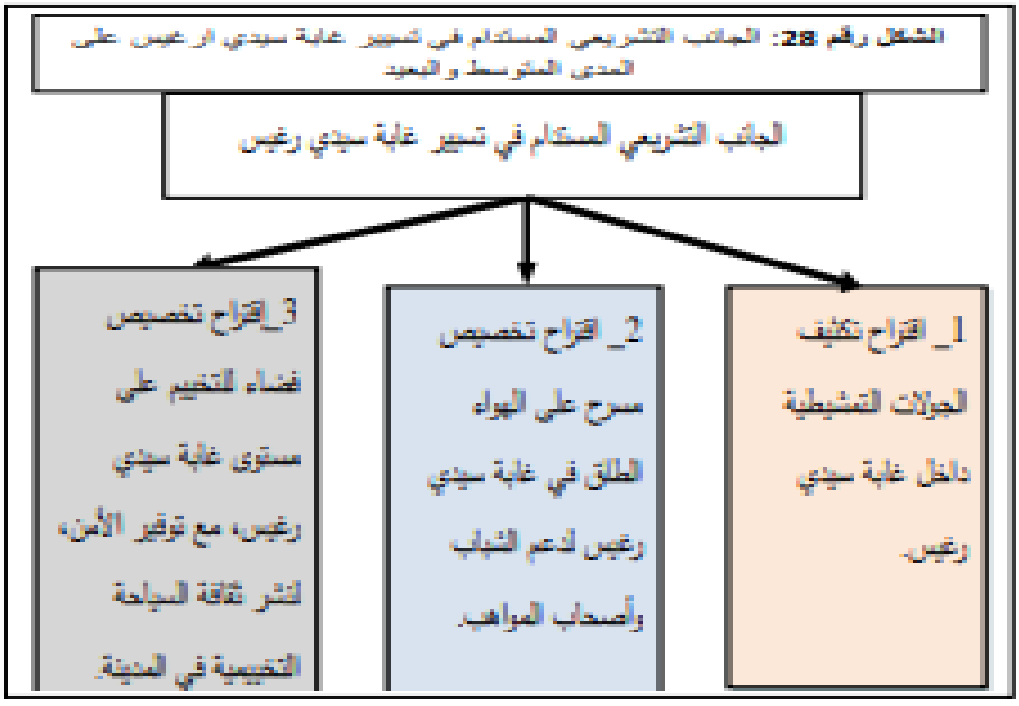

2-3- الاقتراحات على الجانب الاجتماعي

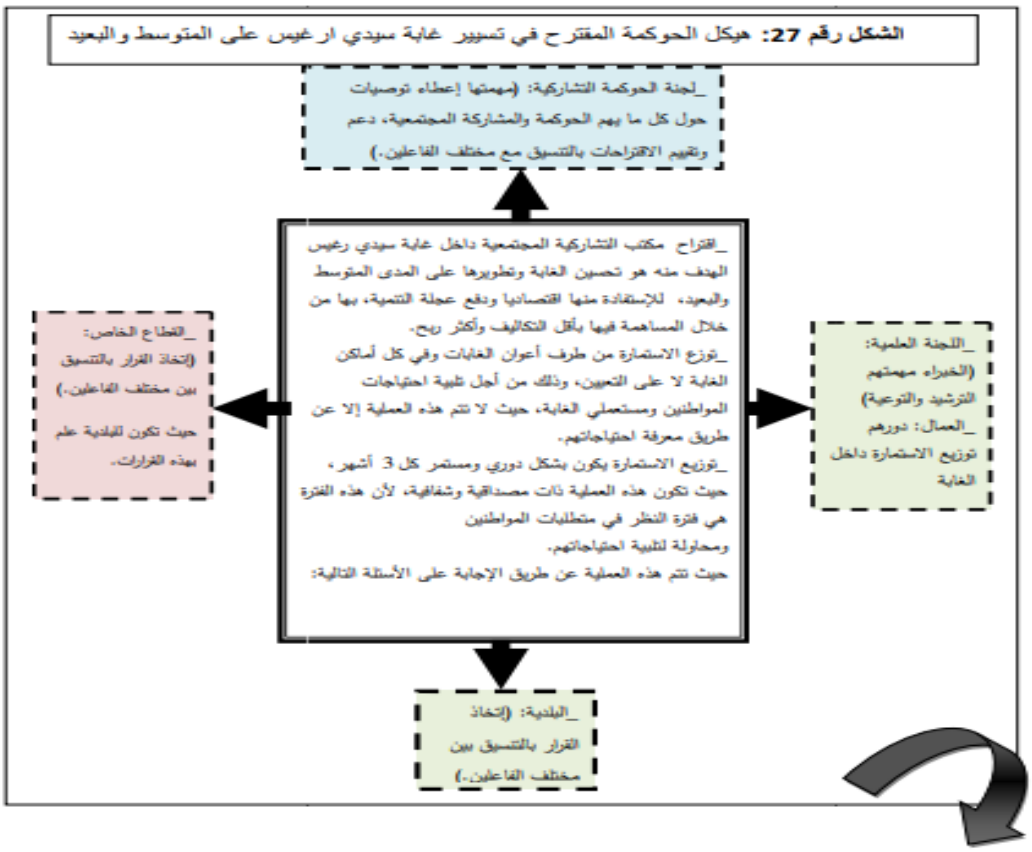

الشكل رقم 27: هيكل الحوكمة المقترح في تسيير غابة سيدي ارغيس على المتوسط والبعيد

2-4- الاقتراحات على لجانب التقني:

يكون من طرف العمال بالتعاون مع الخبراء المحليين المختصين في الغابات والجيولوجيا في تحديد مكان التخييم ومكان المعرض المخصص للعروض المسرحية.

3- طرق تفعيل مشاركة المواطن في تفعيل دور غابة سيدي رغيس:

تكون عملية مشاركة المواطن عمليا وماليا كالآتي:

_تتم عملية المشاركة عن طريق دفع مبالغ رمزية من طرف المواطنين للمساهمة في تحسين غابة سيدي رغيس للأفضل، حيث تكون العملية اختيارية لأن الأعمال التطوعية تتطلب رغبة في إنجاح الفكرة وليس إجباري في إنجاح الفكرة.

الاقتراح الثاني: استغلال موارد غابة سيدي رغيس في الحراجة غير الخشبية

تعتبر غابة سيدي رغيس ذات مقومات طبيعية متنوعة، فهي تحتوي على مواد تمكننا من استغلالها في العديد من الصناعات التحويلية الآمنة والتي عليها طلب كبير في الأسواق الخارجية، وذلك لقلتها وارتفاع أسعارها، فيجب استغلال هذه الموارد الحرجية غير الخشبية على نحو صحيح، من أجل الإسهام في التنمية المحلية، وذلك من خلال اقتراح السيناريو الآتي:

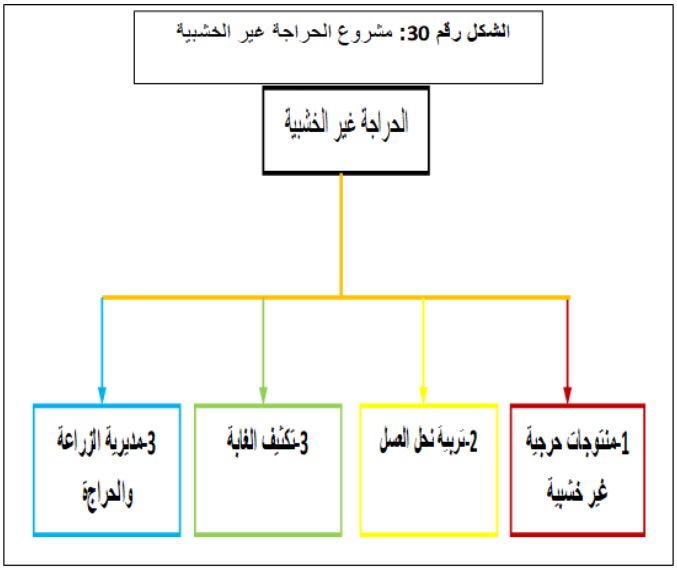

أولا: المدى القصير: يتم إنجاز جزء من المشروع المقترح على المدى القصير أي على مدى"3 سنوات"، وذلك راجع لتوفر الموارد والإمكانيات المتاحة للبدء بهذه المشاريع.

1_الاقتراحات:

1_1: المنتوجات الحرجية غير الخشبية:

1_1_1: الإكليل الجبلي والشيح: تعتبر مواد طبية وعطرية في نفس الوقت يتم استخراجها ثم تقسيمها من أج لتحويلها إلى المنطقة الصناعية، لتحويل بعضها إلى أدوية والبعض الآخر إلى عطور وزيوت "الصناعة التحويلية".

صورة رقم 03: إكليل الجبل Ar.wikipedia.org

صورة رقم 04: إكليل الجبل Aljazeranet .

صورة رقم 05: زيت إكليل الجبل Helloha.com

1_1_2: الفلين والبلوط: استخراج أخشاب البلوط وتحويلها لصناعة الأثاث البراميل وكذلك الربط بين سكك الحديد نظرا لمتانته، كذلك استغلال الثمار كعلف للحيوانات، وكذلك جمع الفلين"قشر الأشجار" ثم استعماله في صناعة إناء الأزهار والزينة وخلايا تربية النحل وكذلك التحف المنزلية وصناديق حفظ مواد التجميل للنساء

صورة 06: استخراج الفلين Healthbeautyproduct.com

صورة 07: الفلين Ar.wikipedia.org

صورة 08: خلايا النحل من الفلين Youtube.com

1_1_3: تربية نحل العسل:

جدول رقم 12: دراسة جدوى لمشروع الحراجة غير الخشبية في غابة سيدي رغيس

هدف المشروع	يهدف المشروع إلى إنتاج العسل والنحل باستخدام أحدث الطرق العلمية لتربية النحل لتلبية الطلب المتزايد في الأسواق المحلية والخارجية بقيمة غذائية عالية وأسعار مناسبة
المساحة والموقع	يحتاج المشروع مساحة في حدود2000م2 ضمن الأراضي الغابية الغنية بالكثير من أنواع الزهور، وعليه نقترح أن تكون منطقة مشروع تربية النحل ضمن منطقة مشروع الحراجة غير الخشبية، لأنها منطقة غنية بالمحاصيل الرحيقية وبعيدة عن السكان والزحمة.
التسويق والمبيعات	يتم التسويق عن طريق طرح منتوج العسل بعبوات من الزجاج وبقياسات مختلفة 500غرام 1كلغ و1.5كلغ و2كلغ، توزع على المحلات التجارية الكبرى من أجل الرفع من قيمة المنتوج، كما يتم عقد شراكة مع شركة تسويق عالمية من أجل التسويق إلى خارج الوطن إلى الدول الأكثر طلبا لعسل النحل الطبيعي بالإضافة إلى بيع كمية من النحل الجديد.
العمالة	فرصة عمل لأكثر 3 شباب لتربية النحل وجمع العسل وفرصة عمل ل 10 شبان لتعبئة وتوزيع العسل على المحلات.
تمويل المشروع	50%القطاع الخاص 50% البلدية.

ثانيا: المدىالمتوسط: يتم إنجاز الجزء المتبقي من المشروع على مدى 8 سنوات وذلك راجع إلى المدة الزمنية التي يستلزمها من أجل توفير الإمكانيات اللازمة لإنجازه وهو مقسم كالتالي

2_1: تكثيف الغابة:

عملية استصلاح الغابة من خلال تكثيفها زرع أشجار الصنوبر، كذلك زرع النباتات العطرية من الإكليل الجبلي والشيح وإدخال فصائل جديدة المتمثلة في الخزامى والزعتر وذلك من أجل تفعيل البيئة الغابية ليكون فيها مردود اجتماعي واقتصادي محلي ونقترح هذا المشروع كما يلي:

شكل رقم 32: التدخلات المقترحة في مشروع الحراجة غير الخشبية بغابة سيدي ارغيس

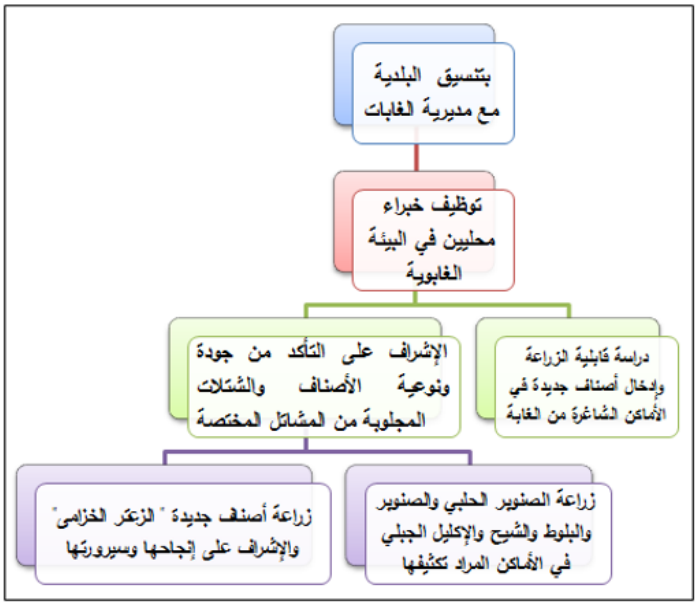

2_2: مديرية الحراجة:

إقامة مديرية الحراجة لتسيير الموارد الحرجية فيالمدينة بالقرب من الجامعة والغابة وبالقرب أيضا من محافظة الغابات،والتي تتمثل مهامها فيما يلي:

- ✓ مساحة الرقعة الخضراء وإنتاج الغراس الحرجية والرعوية "عملية التكثيف كما تم الذكر سابقا".
- ✓ إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة حول غابة سيدي رغيس من قبل الخبراء التقنيين والمهندسين في الزراعة، بالتمويل من طرف البلدية والقطاع الخاص وتنظيم دورات تكوينية وتأطير تقني.
- ✓ القيام بالتوعية الحرجية للسكان بالتنسيق مع الجمعيات التطوعية "جمعيات تشغيل الشباب والجمعيات النسوية."

3- الجانب التسييري

3_1: المقاربة التشاركية: وهي تعتبر تحفيزية من أجل دفع المواطنين إلى المشاركة في المشاريع، بإعطاء رأيهم من خلال الإجابة على أسئلة الاستمارة، وكذلك المشاركة في اليد العاملة بحيث يتم فيها إشراك المواطنين في توجيه جزء من ميزانية المشاريع المراد إنجازها الى مشاريع مقترحة من طرفهم تخدم مصالحهم وتشبع احتياجاته.

4:الجانب الاقتصادي:

التمويل يكون من طرف البلدية والمستثمرين الخواص بالشراكة (مثال:50بالمئة لكل طرف) وذلك ما يعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي في المجتمع المحلي من خلال طلب مقترحات المشاريع التي يقوم باختيارها المجتمع المدني حسب ما يناسب ممارساته وتوافقا مع نشاطاته، ثم بعد ذلك توضع هذه المشاريع في البلدية كاقتراحات، تعرض هذه المشاريع على المستثمرين الخواص ثم يتم التكفل بها من طرفهم كل حسب ما يناسبه بالتنسيق مع المصالح المعنية.

5_الجانب القانوني:

من الأفضل لو قام المشرع الجزائري بإدراج قوانين تقوم بتدعيم والتوصية على الحراجة غير الخشبية باعتبارها مورد هام تعتمد عليه الكثير من الدول الآن في الدخل كقيمة مضافة، كذلك حماية الموارد الحرجية والإلحاح على ضرورة وضع شروط محددة لتربية النحل وإنتاج العسل وإنشاء المناحل، بجانب أهمية تنظيم المهنة وضرورة أن يكون كل من يمارس تربية النحل يكون مرخص من طرف الدولة بموافقة الهيئات المختصة لوضع المعايير اللازمة لتربية النحل وإنتاج العسل.

كذلك فرض عقوبات صارمة على من يقوم بالتعدي عليها ومخالفة القوانين المنصوصة، وعدم التساهل في هذا الجانب خاصة من أجل الحفاظ عليها وتثمينها.

الاقتراح الثالث: الطاقة الشمسية الحل البديل لتحقيق التنمية المحلية في غابة سيدي ارغيس

تخصيص غابة سيدي رغيس للتجارب العلمية والميدانية، والمتمثلة في توفير محطة للطاقة الشمسية على مستوى غابة سيدي رغيس تسمح بالاستفادة من الإشعاع الشمسي المتاح في جبل سيدي رغيس وتحويله إلى طاقة كهربائية، المستفيد الأول والأخير من هذه المحطة هي مدينة أم البواقي، وذلك من أجل النهوض بعجلة التنمية بالبلدية عامة والمدينة خاصة، مع إحداث تغييرات جوهرية على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والمتمثلة أهميتها على النحو التالي:

1_المدي البعيد:والذي تتراوح مدته 20سنة، لأن هذا النوع من المشاريع هو مشروع آني يتطلب مدة طويلة لإنجازه إضافة إلى تطلبه تكلفة مادية ضخمة.

1_1: الاقتراحات:

1_1_1: الجانب الاقتصادي:

2_1_1: الجانب الاجتماعي

خاتمة:

لقد تناولنا في هذا الموضوع "الغابات"، بحيث يعتبر من المواضيع الحديثة التي أصبحت تثير اهتمام الكثير من الباحثين في ظل رحلة البحث عن طاقات بديلة، كذلك بما أنه الغابات تعتبر مصدر الغذاء والتنمية الاقتصادية بحيث يعتمد عليها العديد من الأشخاص في العالم من أجل البقاء بحيث يستفاد من الغابات في أغراض عديدة مثل:المياه النظيفة والأدوية والعديد من المنتجات الأخرى.

وبهذا الصدد قمنا في هذا البحث بتناول غابة سيدي رغيس ومحاولة البحث عن حلول فعالة من أجل تفعيل الغابة ومحاولة جعلها مورد فعال يساعد في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال دمج المجتمع في هذا المحتوى باعتباره المستفيد الأول والأخير من هذه المشاريع التنموية وكذلك باعتباره الأدرى بما يناسبه ويخدمه في ظل تحقيق حوكمة تشاركية.

يكمن المشكل الأساسي والجذري في عدم إعطاء الغابة حقها من جميع النواحي وكذلك الإهمال الشديد الذي تعاني منه الغابة من جميع الأطراف سواءا المسيرين أو المستعملين، بحيث تبين بعد التطرق إلى الدراسة التحليلية لغابة سيدي رغيس ،أنه تم محاولة تخصيص جزء من الغابة واستغلاله في خلق قطب سياحي ترفيهي وذلك من خلال منحه إلى مستثمر خاص بعقد إيجار، إلا أن هذا المشروع فشل بسبب عوائق مالية، ومنه ومن خلال هذه العوائق العديدة قمنا بالتوصل إلى أنه يجب الخروج باستراتيجيات وسيناريوهات تمس بجميع الجوانب وتقوم بحل العقدة الأساسية من هذه المشاكل كبداية متينة لحلها، ومن أجل جعل الغابة متعددة الوظائف والجوانب بحيث يقوم السيناريو الأول بدمج الغابة في المجال العمراني من خلال تحويلها إلى حظيرة مفتوحة للمستعملين مع الحفاظ على الوسط الطبيعي للغابة كما يتضمن السيناريو الثاني توفير الطاقة الشمسية ويتمثل السيناريو الثالث والأخير في الحراجة غير الخشبية ،الذي يتمثل في استخراج النباتات العطرية والطبية وعسل النحل وتحويلها لمواد قابلة للاستهلاك.

كما يمكن وضع جملة من التوصيات التي من شأنها إنجاح هذه السيناريوهات على النحو التالي:

- توعية الشعب بأهمية الغابات والمحافظة عليها مع الإشارة إلى الفوائد العديدة التي تقدمها الغابات.
- وضع قوانين صارمة تقوم بمعاقبة أي معتدي على الغابات.
- الحث بإصرار على المشاركة في غرس الأشجار من قبل المواطنين" زراعة شجرة جديدة في مكان كل شجرة تم إزالتها".
- المحافظة على نظافة الغابات وتنوعها البيئي والحيوي (الحيواني، النباتي).
- وضع لافتات في جميع أرجاء المدينة تقوم بزيادة الوعي البيئي عند المواطنين.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

- القانون رقم 12/84 المتعلق بالنظام العام للغابات المؤرخ في 23 يونيو سنة 1984م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد26، الثلاثاء 26 يونيو سنة 1984م،

- القانون رقم 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري المؤرخ في 18 نوفمبر سنة 1990 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49،
- القانون رقم 07-06 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، المؤرخ في 13 مايو سنة 2007م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31 ، 13 مايو 2007م.
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لأم البواقي 2008.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-115، المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم اللجنة الوزارية المشتركة للمساحات الخضراء وعملها، المؤرخ في 7 أبريل سنة 2009م، الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، العدد 21،
- قانون العقوبات 2015، /https://www.joradp.dz/TRV/APenal.pdf/2020/06/01/21:21
- قانون رقم 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 12 مارس 2006م.
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية مونوغرافيا الولاية لمدينة أم البواقي.
- **الكتب:**
- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج4، ط1، عالم الكتب-القاهرة، - 2008م
- جميل حمداوي، من أجل تنمية مستديمة، ط1، دار الشروق، مصر، 2017م.
- **المذكرات:**
- إيمان بن حيزية، ياسمينة بوطالب، تحديث مركز المدينة من أجل تنشيط ديناميكيتها الوظيفية _حالة مدينة أم البواقي_ مذرة ماستر في تسيير التقنيات الحضرية، تخصص مدن ومشروع حضري، قسم التسيير التقنيات الحضرية، معهد تسييير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015/2014.
- بسمة بوخاري، إشكالية تسيير المساحات الخضراء في ظل المشروع الحضري بمدينة أم البواقي، مذكرة ماستر، تخصص مدن ومشروع حضري، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018/2017.
- خديجة بونداوي، مريم مختار، الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية ولاية الأدرارنموذجا،مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية الأدرار قسم العلوم السياسية، 2018-2019،
- خديجة عزوزي، التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانات والأفاق _دراسة حالة ولاية قالمة_ أطروحة دكتوراه، شعبة تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2015/2014.

- خير الدين قاضي، الديمقراطية التشاركية وتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر، شهادة دكتوراه في العلوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة واهران2، 2019/2018.
- دليلة حنتاش، حنان مرزوق، إعادة تهئية المساحات الخضراء _دراسة حالة حظيرة الصنوبر أم البواقي_ماستر في الجغرافيا والتهيئة الحضرية، تخصص تهيئة ومشاريع مد، قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017/2016.
- سميرة عميش، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال فترة 1995-2015، شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس_سطيف 1، 2015/2014.
- شعيب خنفر، دور مناطق الترفيه في التنمية السياحية – حالة مدينة جيجل– مذكرة ماستر، تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2017/2016.
- صافية عدالني، نهيبة زياني، دور المجتمع المدني في تعميق التنمية المحلية في الجزائر: 1990-2012، مذكرة ماستر، في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، قسم العلوم الساسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015/2014.
- عليمةروابحية، السياحةالجبلية كأداة للتنميةالمحلية دراسة حالة المنطقة الجبلية(سيديارغيس) أم البواقي، مذكرة ماستر، الشعبة : تسييرالتقنياتالحضرية، التخصص : تسيير المدن و التنمية المستدامة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – جوان 2017م/2018م.
- كمال بودانة شعباني، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح– الجلفة–، ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
- كمال حسين جنان، تحديد وتفعيل المحيط الطبيعي لبلدات الاصطياف بالتكامل مع مخططاتها التنظيمية دراسة حالة بلدتي (مشتى الحلو – الكفرون)، الماجستير في تخطيط المدن والبيئة، قسم تخطيط المدن والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2015/2014.
- محفوظ جعجو، تقييم جودة الحياة الحضرية في ظل التحولات المجالية بالمدن لجزائرية الكبرى_حالة مدينة سطيف_ ماجستير في تسيير التقنيات الحضرية، تخصص تهيئة العمران والتنمية المحلية، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015/2014.
- محمد يحيى رمضان الخطيب، دور الخلايا الشمسية في توفير الطاقة والتشكيل المعماري للمباني السكنية في قطاع غزة، ماجستير في الهندسة المعمارية، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية غزة، 2015.

- منال عبد المعطي، صالح قدومي، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، 2008.
- نور الدين بلقليل، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية_دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة_أطروحة، تخصص العلوم الاقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2018.
- نور الدين قوعيش، السياحة كمورد استراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة المركب السياحي BEACH ZINA مستغانم، ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2018/2017.
- وفاء رجب، أثر التشجير الحراجي والتغيرات المناخية على التنوع الحيوي النباتي في موقعي الكبير والميدان المحروقين من غابات اللاذقية، رسالة دكتوراه في البيئة والتصنيف النباتي، قسم علم الحياة النباتية، كلية العلوم، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2014م.
- يمينة عمروس، حورية بليزيدية، التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة_بلديةسكيكدة_مذكرة ماستر، تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية واقتصادية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945_قالمة، 2015/2014.
- يمينة مخشوش، إيمان بسكرية، المعالجة الإنمائية لتنامي ظاهرة حرائق الغابات في الجزائر لموسم 2017 (قناة الشروق الإخبارية نموذجا) _دراسة تحليلية_ مذكرة ماستر في علوم الإعلام والاتصال، تخصص وسائل الإعلام والتنمية المستدامة، شعبة الإعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة_خميس مليانة_2018/2017.
- **المقالات والتقارير:**
- التقرير التوليفي الإقليمي للمكون 2 من مشروع الصندوق الفرنسي.
- فريال مغربي، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية –المملكة المغربية نموذجا– جامعة محمد خيضر بسكرة/الجزائر، العدد17، 2018، فطيمة حاجي، خميسي قايدي، واقع المجتمع المدني الماليزي في صنع التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة برج بوعريريج، يومي 07 و08، ديسمبر 2015،
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والخطة الزرقاء للبيئة والتنمية في بلدان المتوسط (PLAN BLEU)، الغابات المتوسطية: خطوة أخرى من أجل تقدير أفضل للقيمة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز حوكمة تشاركيه واقليمية، 2016

- **المجلات:**
- الطيب بولحية، سمير سالمي، أجندة 21 المحلية كآلية لتفعيل المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة_بالتطبيق على القطاع السياحي_مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 03، 2017.
- رشيد علاب، السياحة البيئية في المناطق الجبلة مدخل لسياحة مستدامة في ولاية جيجل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد لصديق بن يحي جيجل_الجزائر_العددالثاني: ديسمبر2017.
- زكية آكلي، فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE،
- سليمة بن زعمه، تونس صيد وآخرون، الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلي على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر_دراسة نظرية تحليلية، مجلة دفاتر بوداكس، الجزائر، العدد 11، 2019،
- عادل انزارن، التنمية المحلية في الجزائر دراسة في الفواعل والمحددات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، العدد 16، جوان 2017.
- عالية عبد الحميد عارف، دور المشاركة المجتمعية في ظل الحوكمة في صنع القرار والمساءلة، دلالات من خبرات دولية، المجلة العربية للإدارة، جامعة القاصرة الجمهورية مقر العربية، العدد 1 يونيو (حزيران)، 2014.
- عاشور قياتي، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز بحث الجيل الثالث الجزائر العدد 11، أكتوبر 2017، الصفحات 89-75
- عيسات العمري، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المدني ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين_سطيف2_العدد2، ديسمبر 2016.
- فاتح حاجي، الجهوية في الجزائر الواقع والأفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 26، 2018.
- فؤاد بن غضبان، الأخطار الطبيعية بالمجال الحضري وسياسات التهيئة –حالة الفيضانات بمدينة أم البواقي– مجلة إخبارية تصدر عن خلية الإعلام والاتصال بجامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي، العدد 15-2014.
- لبنى عبد العزيز البرلسي، نهى محمد عفت، مؤشرات جودة الحياة ودورها في زيادة المشاركة المجتمعية في عمليات الحفاظ الحضري، المجلة الدولية: في العمارة والهندسة والتكنولوجيا.
- لزرق حبشي، جلول ياسين بن الحاج، المشاركة الشعبية وأثرها على السياسات التنموية المحلية قراءة في قانوني البلدية والولاية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، العدد 01

- محمد سليمان عبيدو، معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، العدد الثاني، 2000.
- مهدي نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي 36(01).
- نبيل دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر–لوادي، العدد10، جانفي 2015.
- **المواقع الالكترونية:**

– https://e–baldati.info/877 /20/09/2020

- ملخص غير فني – مشروع محطة الريشة لتوليد الطاقة الكهروضوئية (50 ميغاوط)، 17 آب 2017، https://www.acwapower.com/media/258258/risha–pv–nts–arabic.pdf /2020/09/11/23:44.

المراجع باللغة الفرنسية:

- **Les ouvrages:**
  - Arrêté, déterminant une section de la forêt Sidi R.Ghies, dépendant du domaine forestier national dans la wilaya d'Oum El Bouaghi à affecter à l'usage de forêt récréative, 10 octobre 2016, JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 05, 31 janvier 2017,
  - Office Nationale des Forêts , à l'écoute des territoires et des populations, avenue de Saint Mandé 75570 Paris cedex 12 , octobre 2017 ,
  - ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE, programme d'évaluation des ressources forestières mondiales2020, FRA 2020 termes et définitions, N188, Rome, 2018
  - Oxford Dictionnary
  - Ros Chhay, Community Development, Senior Program Manager, Australian Agency for International Development
- **Les mimoires:**
  - Alain ndonanzey, la forét, l'homme et ses besoins vitaux, mémoire soumis au xllecongrésforestiére mondial, québec city, canada
  - souheilabelgharbiinventaire des essences forestieres de djebel sidi r'ghies (oum el bouaghi), master, option : ecologie des milieux naturels, filière : ecologie, département des sciences de la nature et de la vie, faculté des sciences exactes et des sciences de la nature et de la vie, université larbi ben mhidioum el bouaghi, 2017/ 2018.

- Amir hamlaouiinventaire des arthropodes de la forêt de djebel sidi r'ghiss (oum el bouaghi) nord est algérien, master, option : ecologie des milieux naturels, filière ecologie , département des sciences de la nature et de la vie, faculté des sciences exactes et des sciences de la nature et de la vie, université l'arbi ben m'hidioum el bouaghi, 2017l2018.
- Pascal papillon. Les forêts périurbaines : des espaces récréatifs à la fonction prophylactique : le cas des aires urbaines d'Alençon, de blois et du mans. Thèse de doctorat discipline geographies. Université du maine, français, 2014.
- vincentcolson – philippelejeune – jacques rondeux , la fonction récréative de la forêt wallonne : évaluation et pistes de réflexion pour son intégration optimale dans l'aménagement intégré des massifs, f o r ê t w a l l o n n e n ° 1 0 1 – j u il l e t / a o û t 2 0 0 9,
- Yousfi sorayamalek. Le recyclage du foncier inexploite pour une meilleure maitrise de l'etalement urbain cas d'etude : la ville d'oum el bouaghi. Masters ii. Option : villes et projet urbain. Département de gestion des techniques urbaines. Institut de gestion des techniques urbaines. Université larbi ben m'hidioum el bouaghi. 2016/2017.

LE DEVELOPPEMENT DU TOURISME ET SON IMPACT E SUR LE DEVELOPPEMENT LOCAL DE LA WILAYA DE SKIKDA.

Bourahla Nouhed, Université Badji Mokhtar Annaba.

E-mail : bourahlanouhed@gmail.com

Résumé :

Depuis les années soixante, le tourisme est devenu un phénomène mondial, source de économique pour de nombreux pays en particulier autour de la méditerranée, car il Constitue le nouveau moteur de développement durable de soutien à la croissance et le vecteur clé de la tertiarisation de l'économie en raison du potentiel de création de richesses, d'emploi et de génération de revenus durables. Attentif aux expériences des pays voisins et à ceux qui ont enregistré des succès en matière d'activités touristiques, notre pays doit s'inspirer de leurs réussites mais aussi de leurs déconvenues, car l'Algérie est incontestablement un pays richement doté en potentiels touristiques caractérisés par :

- un climat contrasté favorable à la pratique de plusieurs formes de tourismes complémentaires.

- un territoire immense avec des paysages picturaux (montagne, forets, Sahara et oasis).

- une position géographique stratégique en égard à la demande internationale, avec 1200 Km de cotes avec une trentaine de caps et autant de plages ;

-A ces ressources naturelles, s'ajoutent tous les éléments du patrimoine culturel et historique qui jalonnent les différentes tranches du passé de l'Algérie : héritage préhistorique, phénicien, berbère romain, vandale, byzantin, arabo-musulman, turc espagnol, français…

La wilaya de SKIKDA est une contrée méditerranéenne qui ambitionne d'occuper aujourd'hui une place sur le marché du tourisme national et international compte tenu :

- Le prestigieux passé historique de Rusicada.

- Les nombreuses potentialités touristiques naturelles et culturelles.

- La frange côtière de la wilaya de Skikda peut devenir un grand pole d'attraction et de vocation touristique vis-à-vis de la demande nationale grâce à la richesse de ses paysages naturels et l'étendue des nombreuses plages sachant que des milliers d'Algériens en l'absence d'équipement d'hébergement touristique balnéaires favorable aux séjour de tourisme sur le plan quantitatif et qualitatif se voient dans l'obligation d'aller passer leurs vacances durant la saison estivale dans d'autre pays du basin méditerranéen. Dans l'optique que le tourisme mérite sans aucun doute une grande attention Pour l'importance qu'il a dans l'économie globale du pays ; nos motivations pour le choix du thème ont plusieurs raisons dont les plus importantes sont :

- Sensibilisation des collectivités locales et les citoyens a l'importance du tourisme dans le développement en générale et le développement économique local en particulier.

- Réapprendre dans la cadre d'une politique de développement durable à admirer la nature et les paysages avec toutes leurs composantes pour susciter le respect de l'environnement et la nécessité d'exploiter rationnellement les richesses naturelles, les préserver pour les générations futures.

- L'un des raisons du choix du thème aussi est l'apparence trompeuse qui nous donne l'impression que le cadre législatif et organisationnel est idéal dans ce qui concerne l'utilisation et la gestion des plages et des zones d'expansion touristiques et du patrimoine culturel mais malheureusement ce dernier est faible et son application dans le terrain est très limitée. Alors, pour toutes ces raisons, on a voulus attirer l'attention vers le secteur du tourisme dans la wilaya de Skikda et a cet effet et en partant d'une approche écologique et sociale qui cherche la conservation et la protection de la nature et

la société, économique qui cherche a mettre le secteur du tourisme en égalité avec les autres secteurs qui ont la priorité , et législatif qui vise a mettre le cadre législatif existant en marche et le soutenir avec d'autre lois qui cernes touts ce qui concerne le tourisme sans oublier l'approche participative et coordonnée en vue de la consolidation de l'image de la destination Algérie et son profil international ainsi l'amélioration de l'image de la situation algérienne sur le plan sécuritaire et tout ça dans le but d'un développement touristique qui nous guide éventuellement au développement local souhaité, de là il y'a plusieurs questions qui s'imposent :

1-Comment assurer le développement économique souhaité de la wilaya de Skikda tout en protégeant et en préservant ses valeurs naturelles et culturelles et sociales, et permettant ainsi on utilisant de façon qu'il y'a un dialogue certain entre le tourisme et son milieu intérieur et extérieur?

2-Est-ce- que l'Algérie a un dispositif législatif solide qui peut relancer et développer le secteur touristique pour plus se reposer uniquement sur le secteur pétrolier?

3 Est-ce- que les différents acteurs partenaires et intervenant publics contribueront ils pour effectuer des résultats opérationnelles qui visent a la mise en valeur des richesses naturelles afin de développer le secteur du tourisme et atteindre le développement local souhaité de la wilaya ?

Alors le tourisme est désormais une priorité nationale portée par une nouvelle politique touristique ambitieuse et pragmatique. En effet notre retard dans le domaine touristique constitue, en lui-même, un atout Incontestable car ce retard nous donne l'avantage de pouvoir offrir un produit touristique nouveau, qui répondra à une demande dont les besoins sont complexes et fluctuants, notre démarche est de profiter des réussites des pays touristiques tout en évitant leurs échecs. Pour cela ce faire, il faudrait savoir quand, comment et où saisir notre chance économique, à travers une stratégie de développement cohérente, efficace et judicieuse, cette stratégie reposera sur le lancement de plusieurs chantiers, à réaliser dans le temps et l'espace, à travers une démarche cohérente et hiérarchisée, dont certaines actions devront faire l'objet d'une mise en œuvre immédiate:

*Protection et réhabilitation de notre patrimoine et de nos vestiges historiques ;

*Densification et amélioration des réseaux de communication ;

*Donner l'aide aux artisanats afin de réhabiliter notre patrimoine artisanal ;

*Formation des jeunes aux différentes activités liées au tourisme et à l'artisanat ainsi la formation accélérée des jeunes à la maîtrise des langues étrangères au niveau des centres de formation professionnelle en les dotant d'équipements adéquats ;

* La dotation des agences de voyages de moyens nécessaires pour les rendrent plus opérationnelles et efficaces .

*Développement des activités culturelles et de loisirs et redynamiser les fêtes des villes (folklore, danse, chants, théâtre, gastronomie fêtes des cerises, des raisins des fraises…etc.) ;

Lorsque la mise à niveau sera réalisée, il faudrait engager une politique d'investissement capable de drainer les capitaux nationaux et étrangers pour la réalisation des infrastructures touristiques. Enfin il faut dire que l'adéquation entre le produit touristique à offrir et demande à cibler, suppose un marketing et une publicité captivant, soutenus par nos agences de voyages, nos représentations diplomatiques, nos associations, et aussi par l'organisation de manifestations culturelles dont les besoins s'identifient à l'offre de notre pays et il est nécessaire de rappeler, que la promotion du secteur touristique nécessite l'adhésion de toutes les parties antagonistes à savoir l'état, les autorités publiques, le secteur privé et le citoyen, toutes ces parties devront conjuguer leurs efforts pour adhérer à ce choix stratégique pour relever les défis et le paradoxe qui est autour de cette ressource inépuisable qui est le tourisme et pallier a la vulnérabilité de l'économie algérienne qui est une économie rentière.

Mots clés : tourisme, développement touristique, développement économique local, potentialités touristique, développement durable.

Introduction :

Le tourisme est un secteur important pour la réalisation des objectifs du développement et représente pour de nombreux pays une véritable manne pour l'économie nationale, le dynamisme du secteur touristique, ses importants effets directs et indirects sur les économie des pays en développement notamment font de ce secteur un outil de développement particulièrement prometteur, Il est bien l'un des secteurs économiques parmi les plus dynamique (1), car il contribue au développement local, dans une logique économique de valorisation et de préservation des ressources matérielles et immatérielle. L'Algérie est incontestablement un pays richement doté en potentiels touristiques caractérisés par :

- un climat contrasté favorable à la pratique de plusieurs formes de tourismes complémentaires.

- un territoire immense avec des paysages picturaux (montagne, forets, Sahara et oasis).

- une position géographique stratégique en égard à la demande internationale, avec 1200 Km de cotes avec une trentaine de caps et autant de plages .

-A ces ressources naturelles, s'ajoutent tous les éléments du patrimoine culturel et historique qui jalonnent les différentes tranches du passé de l'Algérie : héritage préhistorique, phénicien, berbère romain, vandale, byzantin, arabo-musulman, turc espagnol, français… Le but de cette communication est de montrer l'importance des activités touristiques et leur participation dans le développement local de la wilaya de Skikda, ainsi de mettre l'accent sur l'importance de la participation de la société locale et les collectivités locales dans la relance du secteur touristique.

La wilaya de SKIKDA est une contrée méditerranéenne qui ambitionne d'occuper aujourd'hui une place sur le marché du tourisme national et international compte tenu :

- Le prestigieux passé historique de Rusicada.

- Les nombreuses potentialités touristiques naturelles et culturelles.

- La frange côtière de la wilaya de Skikda peut devenir un grand pole d'attraction et de vocation touristique vis-à-vis de la demande nationale grâce à la richesse de ses paysages naturels et l'étendue des nombreuses plages sachant que des milliers d'Algériens en l'absence d'équipement d'hébergement touristique balnéaires favorable aux séjour de tourisme sur le plan quantitatif et qualitatif se voient dans l'obligation d'aller passer leurs vacances durant la saison estivale dans d'autre pays du basin méditerranéen. Dans l'optique que le tourisme mérite sans aucun doute une grande attention Pour l'importance qu'il a dans l'économie globale du pays ; nos motivations pour le choix du thème ont plusieurs raisons dont les plus importantes sont :

- La sensibilisation du citoyen au fait touristique afin que la société toute entière en saisisse l'enjeu et devienne partie prenante du tourisme, car on ne fait pas de tourisme sans la participation active de la société.

- Sensibilisation des collectivités locales a l'importance du tourisme dans le développement en générale et le développement économique local en particulier.

- Réapprendre dans la cadre d'une politique de développement durable à admirer la nature et les paysages avec toutes leurs composantes pour susciter le respect de l'environnement et la nécessité d'exploiter rationnellement les richesses naturelles, les préserver pour les générations futures.

- L'un des raisons du choix du thème aussi est l'apparence trompeuse qui nous donne l'impression que le cadre législatif et organisationnel est idéal dans ce qui concerne l'utilisation et la gestion des plages et des zones d'expansion touristiques et du patrimoine culturel mais malheureusement ce dernier est faible et son application dans le terrain est très limitée.

Alors, pour toutes ces raisons, on a voulus attirer l'attention vers le secteur du tourisme dans la wilaya de Skikda et a cet effet et en partant d'une approche écologique et sociale qui cherche la conservation et la protection de la nature et la société, économique qui cherche a mettre le secteur du tourisme en égalité avec les autres secteurs qui ont la priorité , et législatif qui vise a mettre le cadre législatif existant en marche et le soutenir avec d'autre lois qui cernes touts ce qui concerne le tourisme sans oublier l'approche participative et coordonnée en vue de la consolidation de l'image de la destination Algérie et son profil international ainsi l'amélioration de l'image de la situation algérienne sur le plan sécuritaire et tout ça dans le but d'un développement touristique, de là il y'a plusieurs questions qui s'imposent :

1-Comment assurer le développement économique souhaité de la wilaya de Skikda tout en protégeant et en préservant ses valeurs naturelles et culturelles et sociales, et permettant ainsi on utilisant de façon qu'il y'a un dialogue certain entre le tourisme et son milieu intérieur et extérieur?

2-Est-ce- que l'Algérie a un dispositif législatif solide qui peut relancer et développer le secteur touristique pour plus se reposer uniquement sur le secteur pétrolier?

3 Est-ce- que les différents acteurs partenaires et intervenant publics contribueront ils pour effectuer des résultats opérationnelles qui visent a la mise en valeur des richesses naturelles afin de développer le secteur du tourisme et atteindre le développement local souhaité de la wilaya ?

Le tourisme est l'un des éléments de la vie dont il ne faut jamais négliger car il a une grande importance au niveau culturel, sociologique, politique et surtout économique. Alors de la et après la définition de la problématique et le contexte et les questionnements présentés ci-dessus, nous essayons d'émettre les hypothèses suivantes sur lesquelles la présente communication est constituée :

a/Premièrement, une hypothèse à caractère économique qui suggère qu'après l'indépendance l'Etat algérien a donné toute l'importance aux secteurs de l'industrie et l'agriculture en négligeant l'activité touristique en le considérant comme un secteur secondaire. Si cette hypothèse s'avère juste, il est urgent de redonner à ce secteur son dans l'économie globale du pays.

b/Deuxièmement une hypothèse d'ordre culturel et social qui montre que le tourisme a le rôle d'attraction des touristes, ce flux engendre dans la plupart du temps des échanges culturels positifs entre les touristes et la population autochtone si cette dernière est à la hauteur de ces échanges, par contre le manque où l'absence d'une culture touristique de la part de la population autochtone peut avoir une incidence négative sur le développement touristique de notre zone d'étude.

c/Troisièmement une hypothèse liée à l'aspect des lois, la législation et à l'organisation. L'absence d'une politique nationale claire et la pauvreté de la législation Algérienne malgré les potentialités touristiques que regorgent notre pays ne peuvent en aucun moment rendre attractif le secteur touristique algérien, laissant échapper une entrée évidente de devises au profit de pays du bassin méditerranéen.

Enquête par le questionnaire :

c'est un outil technique très fiable qui aide d'une façon particulière à rassembler les informations sur la zone d'étude. Elle a été orientée selon trois grands axes. Le premier axe est orienté sur les informations générales sur la culture et la sociologie de la population et son influence sur l'activité touristique. Le second vise à rassembler toutes les informations de l'activité touristique des communes étudiées. Pour cette enquête nous avons utilisé une méthode d'échantillonnage aléatoire simple aussi bien pour la population autochtone vivant dans la région et celle des touristes (estivants).

Pour l'échantillon des habitants de l'agglomération secondaire de Ben M'hidi qui a selon RGPH 2008 une population de 7236 habitants, nous avons enquêté 15% de nombre total des ménages, dont nous avons distribué 350 questionnaires et récupéré 320 copies. Pour l'échantillon des habitants de la commune d'El Marsa qui à un nombre de population de 6278 habitants selon L'RGPH 2008 nous avons enquêté 17 % des ménages de la commune dont on a distribué le même nombre de questionnaires qui est 350 et nous avons récupéré 340 copies. -pour l'échantillon des touristes nous avons choisie le mois de juillet 2011 comme période idéale pour l'enquête dont nous avons distribué le même nombre de questionnaires qui est 300 copies sur les touristes des deux régions dont nous avons récupéré 216 questionnaires pour l'agglomération secondaire de Ben M'Hidi et 204 questionnaires pour la commune d'El Marsa.

I – LE TOURISME DANS LA WILAYA DE SKIKDA

La wilaya de SKIKDA est une contrée méditerranéenne qui ambitionne d'occuper aujourd'hui une place sur le marché du tourisme national et international compte tenu de sa frange côtière qui peut devenir un grand pôle d'attraction et de vocation touristique vis-à-vis de la demande nationale grâce à la richesse de ses paysages naturels et l'étendue des nombreuses plages qui demeurent vacantes par les milliers d'Algériens et étrangers.

I.1 Situation géographique de la wilaya de Skikda

La wilaya de Skikda est située au Nord-Est de l'Algérie, elle s'étend sur une superficie de 4137.68km^{2}avec une population avoisinant les 900000 habitants la wilaya dispose de 140 km de cotes qui s'étale d'El MARSA jusqu'à oued Zhor aux fins fonds du massif de Collo, elle est issue de découpage administratif de 1974 et comprend 13 daïra regroupant 38 communes. Elle est limitée: *Au Nord par la Mer Méditerranée

*Au Sud par les Wilaya de Constantine et Mila

*A l'Est par les Wilaya de Guelma et Annaba

* A l'Ouest par la Wilaya de Jijel (4)

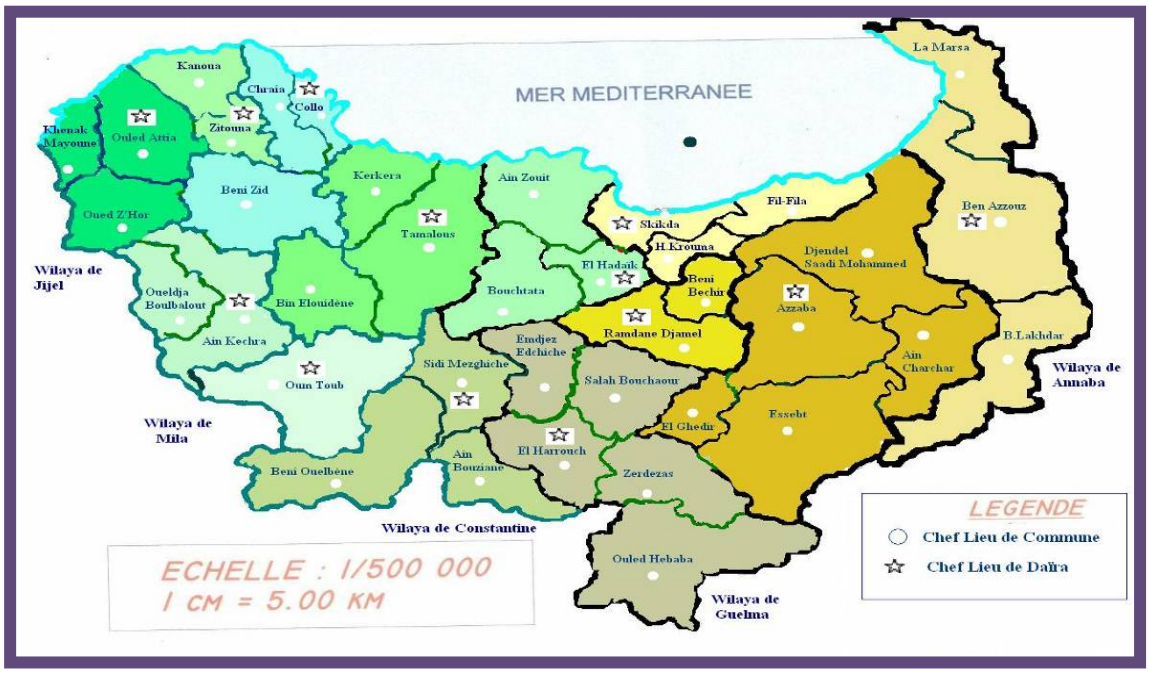

Figure 1. Situation géographique et cadre administratif de la wilaya de Skikda. (2)

(Source www.Fr.wikipedia.org/wiki/skikda.).

I.2 POTENTIALIT2S TOURISTIQUES DANS LA WILAYA DE SKIKDA

La wilaya de Skikda présente un terrain d'exploitation très important dans le domaine du tourisme. Elle peut offrir aussi toute une palette de produits touristiques qui peuvent satisfaire les demandes les plus exigeantes , car elle est l'une des plus riches wilaya en matière de potentialités touristiques, dont on peut cité :

I.2.1 Sites balnéaires : El Marsa, Stora, Collo, Ben M'hidi…ect **.**

I.2.2 Sites forestiers : Ou une multitude de créneaux et d'activités peuvent être développées au sein de ces massifs montagneux et forestier, tel que le tourisme de montagne et randonnées et le tourisme sportifs...etc. Parmi ces sites on peut cité : la montagne de Sidi Driss : d'une altitude de 1634 m.

I.2.3 Plages : Un potentiel de 40 plages, dont les plages permis à la baignar sont 20 plages. Ces derniers ont connues une forte fréquentation qui a dépassé les neufs millions d'estivants durant les deux dernières années (en 2010 : 9672182 estivants et en 2011 : 9022182 estivants) (3).

I.2.4 Source thermales : On peut cité Hammam Es-Salhine : source a eau sulfatée et Hammam El Hamma : traitement des maladies de la peau et de rhumatisme dans la région d' Azzaba.

I.2.5 Site panoramiques : D'Est en Ouest, la wilaya de Skikda renferme plusieurs points panoramiques dominants la mer, les plages et les vallées dont on peut citer quelques uns.

* Bouabaz et Bouyala ; point dominants la ville de Skikda, la zone industrielle et la baie de Stora.

* Forêt récréative de Skikda : domine le massif de la baie de Collo.

* Cap Bougaroune : un des caps les plus avancés en méditerranée.

I.2.6 Zones d'expansions touristiques : La wilaya de Skikda dispose de neuf (09) zones d'expansion touristiques (ZET) situées au niveau des principales communes côtières d une superficie totale de 2082 hectares, dont 295 hectares aménageables offrons de réelles possibilités d'investissement (4) .

I.2.7 Sites et Vestiges Culturels et Historiques : dont les plus importants sont : Le Théâtre romain, Le théâtre municipal, Musée de Skikda, Châteaux Benguena, L'église de sainte Thérèse , L'ancienne église de Collo, Mosquée sidi Ali el-Kebir , Musée de Skikda….ect

I.2.8 L'artisanat : En outre, la vaste région de Skikda est aussi riche de son artisanat dont les principales activités artisanales sont: Le tissage des tapis, la broderie artisanale, la ferronnerie d'art, la transformation des souches de bruyère, la réparation des barques de pêche, la poterie et la céramique et la sculpture sur bois (5).

I.2.9 Infrastructures hôtelières : L'équipement touristique actuel est insuffisant malgré la vocation touristique indéniable de la wilaya. Il n'existe à l'heure actuelle aucun hôtel de tourisme à standing élevé. Les établissements hôteliers sont en nombre de 25 hôtels d'une capacité totale de 16000 lits se subdivisent en : hôtels classés et non classés. (6)

I.2.10 Les flux touristiques : Vue les potentialités touristiques qui offre la wilaya de Skikda ; cette dernière est devenue une destination très sollicité durant les saisons estivales de ces dernières années .Nous avons noté un flux touristique très important qui se présente comme suite (7) :

Tableau n°01: Statistiques des touristes dans la wilaya de Skikda années 2010 et 2011

Infrastructures	nombre	Année 2010		Année 2011	
		Algériens	Etrangers	Algériens	Etrangers
Hôtel touristique	25	13611	513	10820	560
Campings familiaux	09	20488	-	22000	-
Centre estivaux	36	13800	-	15000	-
Autre	03	87	-	00	-
Totale	73	086	13	320	60

Source : direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya de Skikda (2011).

I.2.10 L'activité portuaire :

L'étude de l'activité portuaire des ports de Skikda est très importante par ce que le port a été et restera le moyen d'ouverture vers le monde et le moyen qui permet une grande activité commerciale avec, notamment, le conteneur qui se présente comme l'un des symboles de la mondialisation. La ville de Skikda dispose deux ports de commerce (ancien et nouveau) d'importance Internationale (4 420 mètre de longueur « ml ») de quais répartis en 24 postes d'accostage).

I.2.11 Activités des agences de tourisme dans la wilaya de Skikda :

La wilaya de Skikda dispose de **09** agences touristiques qui ont presque le même rôle qui est le vente des tiques transport aérien et marin ainsi l'organisation du Hadj et Omra. , la plupart de ces agences ont une clientèle Algérienne et Etrangères. Plusieurs de ces agences ont des chiffres d'affaires importantes et des qualifications dans le domaine, qui est point positifs et un atout pour le développement de l'activité de ces dernières (8).

I.2.12 Les principales activités culturelles annuelles de la wilaya de Skikda :

La wilaya de Skikda présente chaque année plusieurs activités culturelles qui rendent de la wilaya une destination très importante par l'attraction du grand nombre de touristes de toute l'autre wilaya du pays ainsi que de l'étranger intéressés par ce genre d'activités et d'évènement, dont on peu citer a titre d'exemple : le moi patrimoine, la semaine du film algérien, Journée nationale de l'artiste, Festival Nuits, été rosikada, la faite de la fraise…etc.(9).

I.2.13 Les flux touristiques :

Vue les potentialités touristiques naturelles qui offre la wilaya de Skikda ; cette dernière est devenue une destination très sollicité durant les saisons estivales de ces dernières années .Nous avons noté un flux touristique très important qui se présente comme suite :

Tableau n° 02 : Les statistiques des touristes durant les deux dernières années 2010 et 2011

Infrastructures	nombre	Année 2010		Année 2011	
		Algériens	Etrangers	Algériens	Etrangers
Hôtel touristique	25	13611	513	10820	560
Campings familiaux	09	20488	-	22000	-
Centre estivaux	36	13800	-	15000	-
Autre	03	2187	-	4500	-
Totale	73	50086	513	52320	560

Source : direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya de Skikda 2011.

La wilaya de Skikda est un pole touristique très important par ces potentialités naturels et culturel très remarquable mais ce secteur souffre de beaucoup de problèmes qui représentent une véritable obsession pour le développement durable du tourisme dans la wilaya de Skikda .Pour cela la wilaya de Skikda a relevé le défi en collaboration avec les différentes directions exécutives en vue de réaliser une relance dans le domaine du tourisme.

II – LA SOCIETE CIVIL, LES TOURISTES ET LES COLLECTIVITES LOCAL ET LEURS RELATION AVEC LE DEVELOPPEMENT TOURISTIQUE DANS LA WILAYA DE SKIKDA

II.1 Analyse des résultats de l'enquête sur terrain:

Pour l'enquête sur terrain on a choisie deux communes de la wilaya de Skikda la première c'est la commune d'El Marsa qui est une commune a caractère rural mais qui regroupent des potentialités touristiques très remarquable et la deuxième c'est l'agglomération secondaire de Ben M'hidi qui est appartient a une commune a caractère urbain qui est la commune de Skikda qui préconise aussi des potentialités touristiques intéressantes. Pour ces deux régions nous avons fais une enquête sur terrain pour les touristes et une autre pour la population autochtone des deux régions ainsi on a programmé des entretiens avec les responsables ayant une relation avec le secteur du tourisme que se soit de prés ou de loin.

II.1.1 Analyse des résultats de l'enquête sur terrain de la population des deux communes

Ces facteurs se résument essentiellement dans les comportements vis-à-vis les touristes de la part des habitants des régions d'accueil dont il y a des zones touristiques ou l'accueil de la population d'origine est chaleureux et par contre il y a des zones touristiques ou l'accueil est moins chaleureux. Pour voir nos zones d'étude appartiennent a quelles catégorie l'enquête sur terrains par le questionnaire concernant la population de chaque commune s'impose car c'est le seul moyen qui nous permet de cerner le comportement de la population de ces dernières vis-à-vis les touristes.

Et pour cerner le degré d'influence de ce facteur sur l'état des activités touristiques au sein de ces deux ZET. Pour l'analyse de la première hypothèse présentée au début de la communication nous avons appuie sur un élément très fiables dans la recherche scientifique qui est le questionnaire pour arrive aux résultats souhaitées **.**L'Analyse des résultats de l'enquête sur terrain de la population des deux communes nous a permis de dégager le suivant :

- Les comportements vis-à-vis les touristes de la part des habitants des deux régions d'accueil est presque le même pour les deux régions dont l'accueil de la population de Ben M'Hidi est plus chaleureux que celui d'El Marsa ou l'accueil est moins chaleureu (zone rurale).

- Les populations des deux régions accepte l'aidée du tourisme.

- La population de Ben M'Hidi se comporte facilement avec les touristes et voit que leurs comportements sont habituels et acceptés au contraire de celle d'El Marsa qui affirme que les comportements des touristes sont différents de l'habituelle pour eux.

- On a pu conclure aussi que le tourisme influence sur les sociétés car il transmis pour les autochtones de nouvelles habitudes et comportements.

- Les populations autochtones des deux régions sont pour la réalisation des projets touristiques dans leurs régions et ils demandent à travers ses projets le développement local de leurs régions (les postes de travail ce qui explique le taux très élevé du chaumage dans les deux régions).

- On a pu dégager aussi la présence de plusieurs contraintes au niveau des deux régions d'après l'avis de leur population dont pour la population de Ben M'Hidi la contrainte majeur

est la pollution industrielle et pour la population d'El Marsa la contrainte majeur est l'absence des infrastructures touristiques ainsi que l'insécurité.

- L'enquête nous a montré aussi la conscience environnementale des populations des deux régions.

II.1.2 Analyse de l'enquête sur terrain des touristes des deux communes

L'analyse de l'enquête sur terrain concernant les touristes des deux régions nous a permis de conclure le suivant :

- La plupart de la clientèle des deux régions est une clientèle locale qui a choisie les deux destinations pour leurs plages très agréables.

- La plus part des touristes de la région de Ben M'Hidi passent leurs vacances dans les bungalows et les hôtels par contre pour les touristes d'El Marsa ils louent les maisons et les jeunes passe leurs vacances dans les camping en plein air.

- La plus part des touristes des deux régions confirme que la qualité des services d'hébergement et restauration sont acceptables .sans négliger la tranche qui voit que ces derniers sont de qualité médiocre (cette tranche représente la clientèle de lux qui demande des services de hautes classe).

- Pour les quantités des services présentés dans les deux régions les touristes confirme qu'il y a un déficit dans ces derniers car durant la saison estivale la plus part des hôtels affichent complet et toutes les restaurants sont encombrées

- Concernant les prix des services les touristes l'acceptent avec quelques exceptions. A noter que les prix sont plus élevés a Ben M'Hidi (zone urbaine) qu'a El Marsa (zone rurale).

- La majorité des touristes des deux régions préfère la saison d'été pour faire le tourisme malgré que les deux destinations préconisent d'autres potentialités touristiques hors les plages (montagnes, forets).

- Les touristes des deux régions demandent la création des équipements a structures légères (cabines de déshabillage, douches toilettes) ainsi ils demandent la mise en place des structures d'information et d'orientation au niveau des deux régions.

II.1.3 Les collectivités locales :

Nous avons programmes pendant la période de recherche une série d'entretien avec les autorités consternés ou ayant une relation même de loin avec le tourisme et la planification dans la wilaya de Skikda, dont on a préféré que ces derniers soient non organisées pour donner aux responsables plus de liberté aux réponses et pour plus d'extension et même des changements dans les questions. Et d'après les réponses collectées, nous avons eu une idée sur la situation du secteur au niveau des communes concernées. Nous avons relevé quelques doléances et les problèmes réels rencontrés dans les deux régions :

- les collectivités locales des communes concernées sont pour le développement du tourisme pour qu'il soit un secteur principal pour la région .

- les collectivités locales souhaitent la réalisation d'une carte touristique pour démontrer aux visiteurs ce que leur région offre comme potentialités touristiques .

- concernant la zone d'extension touristique de Ben M'Hidi nous avons constatés que les responsables imposent les études d'impacts pour les projets industriels pour pouvoir circonscrire les effets négatifs de ces derniers sur l'environnement et toutes activités.

- les problèmes rencontrés par les projets touristiques à Ben M'Hidi sont nombreux. Ils concernent la pollution industrielle, le problème du foncier, le manque de financement ainsi les procédures administratives lourdes. Par contre le tourisme dans la commune d'El Marsa souffre de l'insécurité, l'absence des infrastructures d'hébergement .

- le manque de suivi pour les études touristiques, dont concernant la zone d'extension touristiques de Ben M'Hidi a une ancienne étude qui a été faite 1986 et jusqu'à présent rien les orientations proposées dans l'étude n'ont pas réalisés, au contraire l'assiette foncière de l'aire de la zone d'extension touristiques est depuis des années entrains de se consommer par des projets non touristiques. Et pour la zone d'extension touristiques d'El Marsa une étude est débute en 2006 mais jusqu'à ce jour l'étude est n'est pas approuvée ; et d'après les réponses récoltées on a pu dégager le suivant :

- les projets touristiques n'ont pas une planification préalable qui prend en considération la capacité d'accueil de ces sites.

II.1.3.1 Le rôle des collectivités locales dans l'exploitation des ressources touristiques a fin d'atteindre le développement local

L'application de la décentralisation dans la gestion des affaires de l'état donne aux collectivités locales un grand rôle pour satisfaire les besoins de la population de la société on donnant a cette dernière l'importance pour a ces condition de vie ainsi que leurs souhaits au niveau de leur société. Les collectivités locales représentées par les communes, dont ces dernières travaillent pour arriver à réaliser un développement local par la réunion de plusieurs éléments et conditions ainsi qu'a partir de l'élément humain et financier.

De la part que l'élément humain est choisi selon des règles politiques et administratives de l'autre part le coté financier est un élément essentielle et le moteur de l'élément humain pour la réalisation et l'exécution de tout les projets programmés dont le but de ces collectivités est de trouver les ressources financières varies selon se que leurs région préconisent comme ressources a noter que les revenues du secteurs du tourisme jouent un rôle important dans le financement des différents projets de développement et a partir de cette optique l'individu des zones touristique doit être conscient et responsable et doit participer dans l'augmentation des flux touristiques vers sa région dont il faut qu'il pressente la bonne image de cette dernière avec une bonne culture touristique qui s'appuis surtout sur la protection du patrimoine et sites touristiques et être au services des touristes et tourisme et tout cela pour le but d'atteindre le développement local en appliquant les principes de développement durable et donner l'importance a la concurrence qui aide a varier et a améliorer les produits touristiques offrirent ainsi que la concentration sur l'individu qui représente l'élément de base pour tout développement et le schéma suivant montre le grand rôle des collectivités locales , la société civile et les ressources financières et leurs participation dans l'exploitation des ressources touristiques pour atteindre le développement local souhaité (Fig 02).

Figure n°02: le grand rôle des collectivités locales, la société locale et des ressources financières et leurs participation dans l'exploitation des ressources touristiques pour atteindre le développement local souhaité.

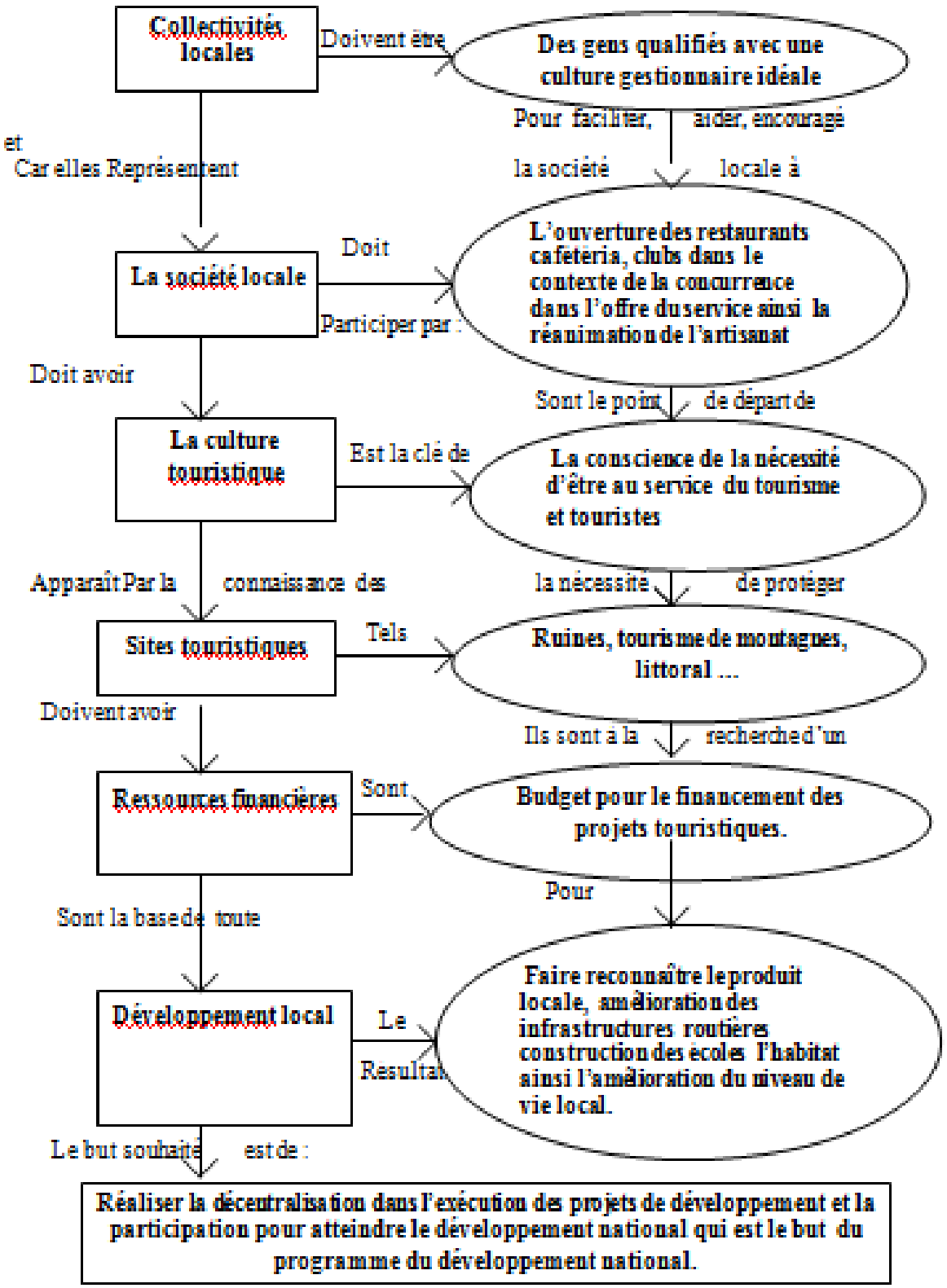

Il est nécessaire de rappeler, que la promotion du secteur touristique nécessite l'adhésion de toutes les parties antagonistes à savoir l'état, les autorités publiques, le secteur privé et le

citoyen. Toutes ces parties devront conjuguer leurs efforts pour adhérer à ce choix stratégique pour relever les défis et le paradoxe qui est autour de cette ressource inépuisable qui est le tourisme et pallier a la vulnérabilité de l'économie algérienne qui est une économie rentière.

A cet effet le souci majeur des autorités locales fut l'amélioration et la mise en valeur des potentialités préconisées pour répondre aux préoccupations suivantes :

- aspect socio économique : création d'emplois et attribution d'une vocation a la zone ainsi atteindre le développement local et économique qui est le but principal.

- aspect spatial : développement de la zone en prenant compte le cadre naturel et les vestiges culturelles et historiques qui préconises ces régions.

III LE TOURISME, LE DEVELOPPEMENT LOCAL ET LA FAIBLESSE DU CADRE LEGISLATIF

En premier lieu il faut signaler que le secteur du tourisme est resté sans ministère pour plusieurs années et il était sous la tutelle d'autres secteurs tel : la culture et la communication ainsi le secteur du jeunesse et sport …etc. Le cadre législatif du secteur du tourisme en générale connu un grand vide (l'ancienneté et la non clarté du cadre législatif est l'un des causes principales de la situation critique du secteur) ; dont concernant les zones d'expansions touristiques par exemple plusieurs sont a l'heure actuelle sans étude ni aménagement comme c'est le cas pour la zone d'expansion touristique d'El Marsa, ajouté a tout ça l'utilisation des superficies réservées à ces zones non seulement pour des projets touristiques mais d'ordres différent c'est a dire il n'est y a pas une lois claire qui protèges les terrains des zone d'expansion touristique citant a titre d'exemple que dans la zone d'expansion touristique Ben M'Hidi on a constater une mauvaise consommation de l'espace touristique dont la quasi totalité des terrains aménageables de cette dernière qui doivent être réservés aux projets touristique ont été consommé par la croissance urbaine de la ville de Skikda, par l'attribution des lots de terrains pour la réalisation de maisons individuelles .

Alors la zone d'expansion touristique Ben M'Hidi est devenue une zone d'extension urbaine et non pas une zone d'expansion touristique ce qui a eu des répercussions néfastes sur l'espace touristique due d'une part aux mauvaises affectation des sols , on remarquer ce phénomène de mauvaise consommation de l'espace touristique dans la zone d'expansion touristique d'El Marsa dont à l'intérieure de cette dernière on a remarqué l'existence d'un CEM qui en principe ne doit pas être dans un endroit réservé aux projets touristiques. Ce qui explique la faiblesse de la législation Algérienne qui ne contient pas des textes législatifs clairs qui protègent les espaces réservés aux projets touristiques.

2-3-2- Le tourisme, le développement et la faiblesse du cadre législatif

L'état Algérien doit donner une grande importance au secteur du tourisme a cause de son influence positif sur le plan économique par la création et la mise en marche d'un cadre législatif qui détermine les méthodes du développement durable pour le secteur du tourisme et les lois spécifiques déterminant l'exploitation des plages et des zones d'expansion touristiques .L'état a décidé la privatisation par l'appel des investisseurs qui veulent contracter avec l'agence national du développement touristique (ANDT) chargée de la gestion de 174 ZET , l'assemblée populaire nationale (APN) a approuver le 06-01-2003 les deux projets lois pour le développement durable du tourisme et les zones touristiques dont ils ont apportées des modifications pour que le secteur du tourisme atteint le niveau des autres

secteurs participant dans le développement économique ainsi que la gestion rationnel de ce secteur.

Attentive aux expériences des pays voisins et de ceux considérés comme ayant enregistré des succès en matière d'activités touristiques, s'inspirant de leurs réussites mais aussi de leurs déconvenues, notre pays a décidé de donner au tourisme une dimension à la mesure de ses potentialités et de ses atouts, en raison que pour l'Algérie, le tourisme n'est plus un choix, c'est un impératif national. Il s'agit désormais d'accompagner et d'encadrer la montée en puissance du tourisme national et de l'insérer dans les circuits commerciaux du tourisme mondial par l'émergence de la destination Algérie comme destination touristique de référence au plan international car notre pays dispose d'un patrimoine naturel, archéologique, historique et culturel qui doit faire l'objet d'une mise en valeur et d'une mise en lumière de qualité.

Cependant, la construction d'une destination nationale labellisée requiert la définition d'une démarche organisée et durable permettant de doter l'activité touristique de la lisibilité et de la visibilité nécessaires à la consécration d'une économie touristique alternative aux ressources tarissables et non renouvelables que sont les hydrocarbures, car le tourisme n'est ni une branche ni un secteur d'activités, c'est une industrie jeune, qui combine promotion du tourisme et environnement en reposant essentiellement sur la ressource humaine; ses qualités, ses aptitudes et ses qualifications. Les modifications apportées s'articulent autour des points suivants :

*Mettre fin au manque de cohérence dans le développement touristique.

*revalorisation des entreprises hôtelières pour augmenter leurs capacités d'hébergement.

* améliorer l'offre touristique ainsi le lancement de nouveaux forme pour l'activité touristique afin que cette dernier répond au besoins des touristes surtout les étrangers.

Le ministre du tourisme et de l'artisanat a insister sur l'importance de définir une stratégie nationale claire dans le secteur du tourisme ainsi le développement de l'investissement et le partenariat et l'exploitation rationnelle du foncier touristique dont l'approbation le projet de loi des zones d'extensions et sites touristiques après l'inscription de 31 modifications sur le texte du projet.

En conclusion on peut dire que le vide connu par les zones d'expansions touristiques en se qui concerne les lois et l'ancienneté et la non clarté de ces derniers est l'un des causes principales de la situation critique du secteur dont plusieurs de ces ZET sont a l'heure actuelle sans étude ni aménagement comme c'est le cas de la ZET d'El Marsa. Ajouté a tout ça l'utilisation de ces zones non seulement par des projets touristique mais d'ordres différent le cas de la ZET de Ben M'hidi, d'où la difficulté de l'application des lois par les utilisateurs alors les ZET ont restées sans aménagement a cause de l'absence des procédures organisationnelles jusqu'à l'apparition du décret exécutif 98/70 .

Portant la création de l'agence nationale du développement touristique (ANDT) chargé de l'aménagement et la gestion des ZET ,en plus de s vides connu dans les lois il faut pas oublier que le secteur du tourisme était sans ministère pour plusieurs années et il était sous la tutelle d'autres secteurs tel la culture et la communication ainsi le secteur du jeunesse et

sport avec l'absence des entreprises touristiques. Il faux signaler aussi et insister sur un point très important c'est qu'il n'est y a pas une lois claire qui protèges les terrains des ZET car un exemple très simple dans les deux zones d'étude on a remarquer ce problème dont :

*Concernant la ZET de Ben M'hidi on a constater la consommation de l'espace touristique : La quasi totalité des terrains aménageables de la ZET qui doivent être réservés aux projets touristique ces derniers ont été consommé par la croissance urbaine des ville de Fil Fila et Skikda, en particulier par l'attribution des lots de terrains pour la réalisation de maisons individuelles ce qui a eu des répercussions néfastes sur l'espace touristique due d'une part aux mauvaises affectation des sols .Concernant la ZET d'El Marsa à l'intérieure de la ZET on a remarqué l'existence d'un CEM qui en principe ne doit pas être dans un endroit réservé aux projets touristiques, ce qui explique la faiblesse de la législation Algérienne et confirme la deuxième hypothèse.

3- Analyse de l'hypothèse a caractère économique

3-1- La participation du secteur du tourisme dans l'économie globale de la wilaya de Skikda

la wilaya de Skikda a l'instar des autres wilaya côtières compte un nombre important de potentialités touristiques qui lui permet de participer dans la dynamique de l'activité touristique du pays et d'après les statistiques récoltées de la direction de planification et d'aménagement touristique (DPAT) nous avons constaté que durant les quatre dernières années les recettes du secteur du tourisme sont entrain d'améliorer dont durant l'année 2008 ce secteur a participe dans l'économie globale de la wilaya de Skikda par 27795342366 DA et pour l'année 2009 les recettes en arrivées a 40902799538 DA contre 48974125358DA. pour l'année 2010 et atteint 50147259874 DA en 2011 et cette augmentation dans les recettes et due a l'amélioration remarquée dans les services touristiques présentées para port aux année passée ou le secteur du tourisme était vraiment marginalisé comme le montre la figure n° 03 .

Graph n° 03: Les recettes du tourisme dans la wilaya de Skikda

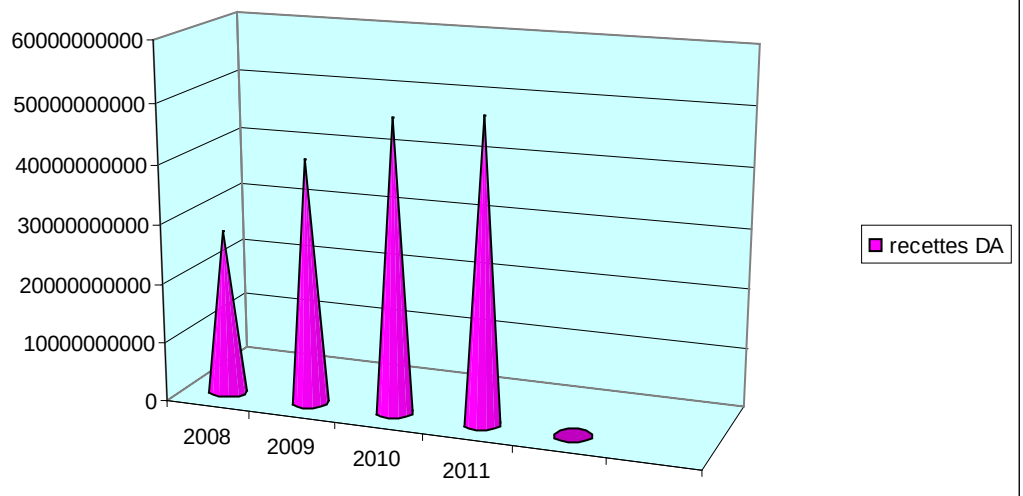

3-2- comparaison de la part de financement du secteur du tourisme avec les autres secteurs dans les deux derniers plans de développement

Nous avons fait la comparaison pour les deux plans parce qu'au niveau de plusieurs directions des différents secteurs, les données du plan quinquennal (1999 - 2003) sont indisponibles à cause des crues qui ont touchées les archives. Selon les résultats du tableau n° 03.

Tableau n° 03 : Comparaison de la part de financement du secteur du tourisme par apport aux autres secteurs dan les deux derniers plans de développement

Directions	Montant et taux	Plan quiquenal (2005-2009)	Plan quiquenal (2010-2014) Années (2010-2011-2012)
Travaux publics	Montant en DA	22323368464.2	19977512425.6
	Taux (%)	28.62	34.94
Hydraulique	Montant en DA	11411281643.3	5843450972.8
	Taux (%)	14.63	10.22
Amélioration urbaine	Montant en DA	9125905347	108635585.6
	Taux (%)	11.70	0.19
Education	Montant en DA	8720309553.8	7461549432
	Taux (%)	11.18	13.05
Enseignement supérieur	Montant en DA	5093347172.3	6558158722.8
	Taux (%)	6.53	11.47
Les forets	Montant en DA	1700382363.8	1000590920
	Taux (%)	2.18	1.75
Petites et moyennes entreprises	Montant en DA	623993528	726143124.8
	Taux (%)	0.8	1.27
Le tourisme	Montant en DA	00	234000000
	Taux (%)	00	0.4

Source : Directions des secteurs concernés :Année 2012

on constate que le secteur du tourisme représente le secteur le moins financer dans les derniers plans de développement dont il était hors touts les programmes de financement dont depuis

des dizaines d'années ce secteur n'as bénéficier d'aucun DA et récemment on a remarqué qu'il a revenez a la liste des secteurs financiers mais avec un taux très limite de 0.4% conte 34.94% pour les travaux publics et 10.22 %pour l'hydraulique et 13.05% pour l'éducation et 11.70% pour l'amélioration urbaine…etc.

4- La part du secteur du tourisme dans les trois derniers plans de développement de la wilaya de Skikda

4-1- Les plans quinquennaux (2000-2004 et 2005-2009)

Il est connu que le secteur du tourisme est parmi les secteurs marginaliser dan la politique de développement dans la wilaya de Skikda car cette dernière néglige ce secteur et appuie sur le secteur de l'industrie ;mais se qui ma vraiment étonné durant ma recherche concernant la part du secteur du tourisme dans les différents plans de développement de la wilaya de Skikda c'est que récemment dans les deux plans de développement quinquennaux (2000-2004) et (2005-2009) la part du secteur était de 00DA c'est a dire que le secteur n'a bénéficier de rien- du tout malgré les milliards de Dinard réservées pour se plans et que le secteur du tourisme était hors la concurrences avec les autres secteurs !!!

Et lorsque je me suis approfondit dans la recherche j'ai constaté que cette catastrophe si je peut dire est causé essentiellement par les responsable c'est-à-dire que ces derniers n'ont rien demande pour réanimer le secteur car les financements vienne après demande justifier des responsables des différents secteurs et dans ces cinq ans le directeur du tourisme n'as rien demandé ou n'as pas dé fondé ou imposer ces demandes du besoin du secteur qui n'as même pas un siège spécifique a lui (il occupe quelque bureaux avec un autre secteur).

Fig n°04 : comparaison de la part du secteur du tourisme avec celle des autres secteurs dans le plan de developpement quinquennal (2005-2009)

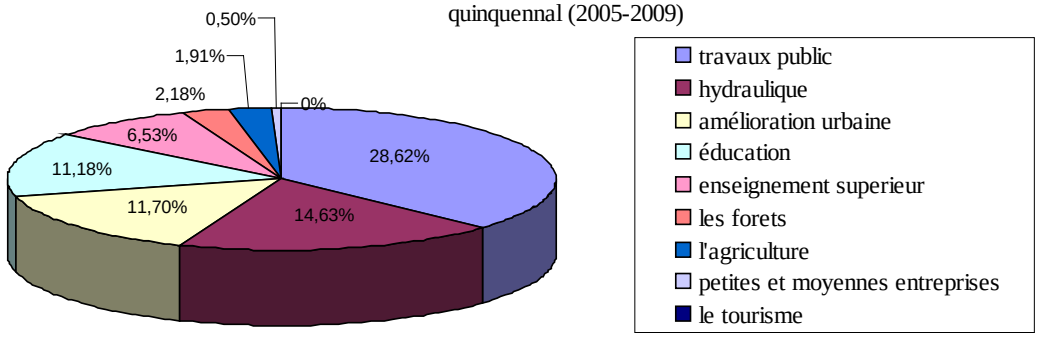

Source : auteur + donnes de DDTA de la wilaya de Skikda

4-2 Le plan quinquennal (2010-2014)

Dans ce plan les responsables ont décidé de redonner au secteur sa vrai valeur et sa apparaît dans les différents plans lancés, réalisés et en cours de réalisation et les trois tableaux suivant montre la situation du secteur actuellement (dans ces trois dernières années) a améliorer para port aux deux plans précédent dont le secteur du tourisme a bénéficié durant les années 2010-2011-2012 d'un montant de : 57176624000.00 DA.

Tableau n° 04 : La part du financement du secteur du tourisme dans le plan quinquennal (1010-1014) *Année 1010*

N°	Operation	Budget (DA)
01	Etude d'aménagement de deux plages	40000000
02	Etude d'aménagement touristique de quatre ZET	18000000
03	Etude de schéma directeur d'aménagement touristique de la wilaya de Skikda (SDAT)	15000000

Source : direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya de Skikda

Tableau n° 05 : La part du financement du secteur du tourisme dans le plan quinquennal (1010-1014) *Année 1011*

N°	Opération	Budget DA
01	Etude d'aménagement de la station thermal de Azzaba	20000000
02	Etude pour la réalisation de siège pour la direction du tourisme et de l'artisanat.	40000000
03	Etude pour la réalisation d'un centre d'information et d'orientation touristique	20000000

Source : direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya de Skikda

Tableau n° 06: La part du financement du secteur du tourisme dans le plan quinquennal (1010-1014) *Année 1012*

N°	Opération	Budget (DA)
01	Relation et équipement du siège de la direction du tourisme et de l'artisanat	50000000
02	Aménagement de deux plages	13000000
03	Réalisation du centre d'information et d'orientation touristique	18000000
Total des trois années (2010-2011-2012)		**234000000**

Source : direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya de Skikda

Selon la lecture des données des trois tableaux on voit clairement l'amélioration du secteur du tourisme au sein de la wilaya de Skikda , premièrement par la construction de son siège qui est une chose très importante et ensuite par la création d'un centre d'information et d'orientation touristique qui serait dans les prochaines années le guide idéal pour tout les touristes qui viennent a la wilaya de Skikda ainsi que les différents projets touristiques qui aident a attirer plus de visiteurs pour la wilaya.

Fig n°05 : Comparaison de la part du financement du secteur du tourisme avec celle des autres secteurs dans le plan de developpement quinquennal (2010-2014)
Années 2010-2011-2012,

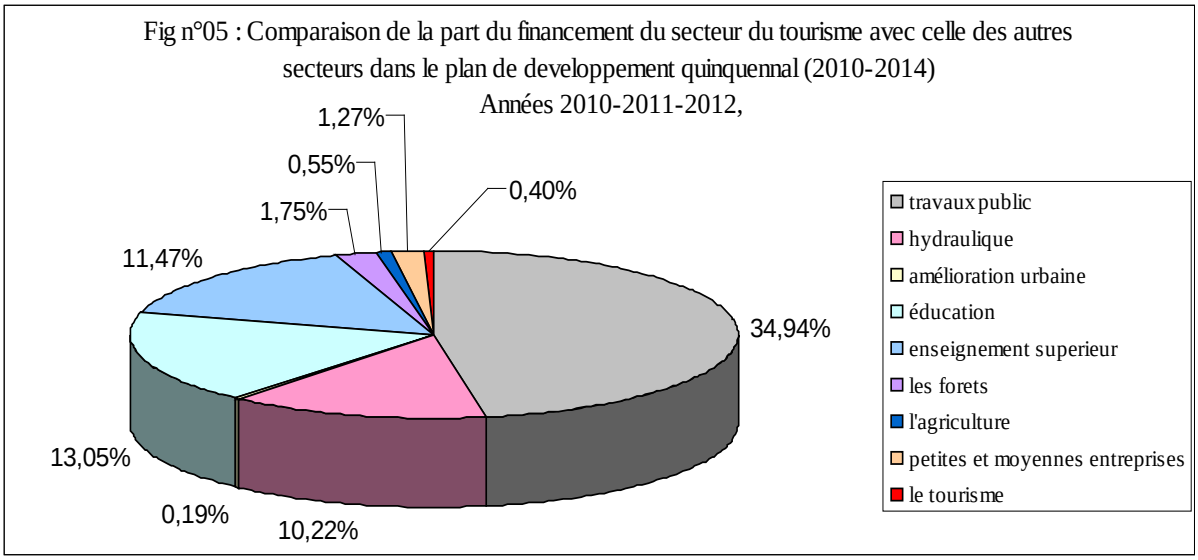

Alors le tourisme est désormais une priorité nationale portée par une nouvelle politique touristique ambitieuse et pragmatique en effet notre retard dans le domaine touristique constitue en lui-même un atout incontestable car ce retard nous donne l'avantage de pouvoir offrir un produit touristique nouveau, qui répondra à une demande dont les besoins sont complexes et fluctuants ; pour cela ce faire il faudrait savoir quand, comment et où saisir notre chance économique, à travers une stratégie de développement cohérente, efficace et judicieuse, cette stratégie reposera sur le lancement de plusieurs chantiers, à réaliser dans le temps et l'espace, à travers une démarche cohérente et hiérarchisée, dont certaines actions devront faire l'objet d'une mise en œuvre immédiate.

Lorsque la mise à niveau sera réalisée, il faudrait engager une politique d'investissement capable de drainer les capitaux nationaux et étrangers pour la réalisation des infrastructures touristiques. L'étude de la population des deux régions enquêtée nous a permet de constater que cette dernière est en générale pour le développement du tourisme.

Pour les touristes on a constaté qu'ils ont satisfais des deux régions avec la demande de diminuer les problèmes existants et enrichir ces zones par les infrastructures nécessaires pour la pratique du tourisme. Ainsi on a constater le déséquilibre existant au niveau des collectivités locales des deux régions car ces derniers ne donnent pas une grande importance au secteur du tourisme mais il s'intéressent par les autres secteurs : l'habitat l'enseignement…etc. en négligeant le secteur du tourisme qui peut devenir la première source de financement pour touts les autres secteurs a condition de la bonne gestion et la qualification des collectivités locales concernées. En ce qui concerne le financement on a remarqué que le secteur du tourisme est négligé para port aux autres secteurs économiques.

Conclusion

Aujourd'hui le tourisme est de plus en plus considéré comme le moteur du développement par ses effets d'entraînement des autres secteurs (Agriculture, Artisanat, Culture, Transports, Services, Industrie…) ,et attentive aux expériences des pays voisins et de ceux considérés comme ayant enregistré des succès en matière d'activités touristiques, s'inspirant de leurs réussites mais aussi de leurs déconvenues, l'Algérie a décidé de donner au tourisme une dimension à la mesure de ses potentialités et de ses atouts **,**en raison que pour l'Algérie, le tourisme n'est plus un choix, c'est un impératif national, en ce sens qu'il constitue un moteur de développement, de valorisation du patrimoine culturel et historique national et un accélérateur de la croissance et une source de création de richesses, d'emplois et de revenus durables.

Il s'agit désormais d'accompagner et d'encadrer la montée en puissance du tourisme national et de l'insérer dans les circuits commerciaux du tourisme mondial par l'émergence de la Destination Algérie comme destination touristique de référence au plan international car notre pays dispose d'un patrimoine archéologique historique et culturel qui doit faire l'objet d'une mise en valeur et d'une mise en lumière de qualité, Cependant, la construction d'une Destination Nationale labellisée requiert la définition d'une démarche organisée et durable permettant de doter l'activité touristique de la lisibilité et de la visibilité nécessaires à la consécration d'une économie touristique alternative aux ressources tarissables et non renouvelables que sont les hydrocarbures, car le tourisme ne ressemble à aucune autre activité; il constitue un assemblage complexe de prestations: transport, hébergement, loisirs, reposant essentiellement sur la ressource humaine; sur ses qualités, sur ses aptitudes et ses qualifications.

En ce sens, il requiert une culture de la prestation et du service, car le tourisme n'est ni une branche ni un secteur d'activités, c'est une industrie jeune, qui combine promotion du tourisme et environnement.

La wilaya de Skikda à l'instar des autres wilayas du littoral préconise des potentialités touristiques très intéressantes qui offrent aux promoteurs de véritables opportunités d'investir plus particulièrement dans le tourisme balnéaire et complémentaire dans cette communication on a essayé de donner une aidée sur la situation du secteur du tourisme au sein de la wilaya de Skikda ainsi de donner plus d'importance a un élément du tourisme très intéressant qui sont les ZET mais jusqu a nos jours la plus part de ces dernières restent vierge et d'autres leurs terrains sont entrain de se consommer par des projets non touristiques :

Les deux ZET préconisent des potentialités touristiques naturelles très intéressantes contre des contraintes négligeables pour la ZET d'El Marsa qui représente des conditions très encourageantes pour le développement du secteur du tourisme au sein de la région, par contre dans la ZET de Ben M'hidi on a enregistré quelques contraintes de l'ordre naturelles et anthropiques qui doivent être prisent en charge dans les plus brefs délais pour le relancent du secteur du tourisme dans la région.

- Les deux sites ont le même caractère balnéaire mais qui diffèrent dans plusieurs critère tel la mentalité de leurs population leurs situation et leurs caractéristiques écologiques leurs superficies, la vocation de leurs communes …etc.
- Les deux ZET soufrent du manque d'infrastructures touristiques surtout au niveau de la ZET d'El Marsa dont on a remarqué l'absence totale des infrastructures touristique en particulier d'hébergement avec un niveau moindre pour la ZET de Ben M'hidi.

En ce qui concerne le financement on a remarqué que le secteur du tourisme est négligé para port aux autres secteurs économiques.

Pour offrir un produit touristique nouveau, Une stratégie de développement cohérente, efficace et judicieuse s'impose, Cette stratégie reposera sur le lancement des plusieurs chantiers, à réaliser dans le temps et l'espace, Dont Certaines actions devra faire l'objet d'une mise en œuvre immédiate :

*Entretien et réhabilitation des villes, des plages et des infrastructures routières et aéroportuaires.

*Formation des jeunes aux activités liées au tourisme et l'artisanat.

*Développement des activités culturelles et de loisirs (folklore, danse, chants, théâtre, gastronomie).

*Redynamiser les fêtes des villes (fêtes des cerises, des oranges, des raisins, des olives, des fraises, du cheval…etc.).

*Formation accélérée des jeunes à la maîtrise des langues étrangères au niveau des centres de formation professionnelle en les dotant d'équipements adéquats.

Lorsque la mise à niveau sera réalisée, il faudrait engager une politique d'investissement capable de drainer les capitaux nationaux et étrangers pour la réalisation des infrastructures touristiques.

L'état doit dégager des assiettes foncières à mettre à la disposition des investisseurs potentiels .Ce parrainage, permettra à nos produits touristiques de s'intégrer facilement sur la marche internationale. L'adéquation entre le produit touristique à offrir et demande à cibler, suppose un marketing et une publicité captivant, soutenus par nos agences de voyages.

La nouvelle politique touristique est à la fois ambitieuse et pragmatique. Elle s'inspire des nombreuses expériences réussies, dans les pays riverains de la Méditerranée ou d'ailleurs, afin d'éviter de dupliquer les erreurs flagrantes et s'inspire des dispositions pertinentes de la charte du 'tourisme durable' de 1995, (15) qui stipule que celui-ci doit être supportable à long terme sur le plan écologique, viable sur le plan économique, équitable sur le plan éthique et social pour les populations locales. Elle sera accompagnée également par un dispositif législatif et réglementaire adapté, et évolutif en cohérence avec le développement durable lequel personnalise et caractérise la destination touristique algérienne. Elle sera accompagnée également par un dispositif législatif et réglementaire adapté, et évolutif en cohérence avec le développement durable lequel personnalise et caractérise la destination touristique algérienne.

En fin on peu dire que le tourisme est désormais une priorité nationale portée par une nouvelle politique touristique ambitieuse et pragmatique et que la promotion du secteur touristique nécessite l'adhésion de toutes les parties antagonistes à savoir l'état, les autorités publiques, le secteur privé et le citoyen. Toutes ces parties devront conjuguer leurs efforts pour adhérer à ce choix stratégique pour relever les défis et le paradoxe qui est autour de cette ressource inépuisable qui est le tourisme et pallier à la vulnérabilité de l'économie algérienne qui est une économie rentière.

REFERENCES

(1) Le schéma directeur d'aménagement touristique 2025 : Amorçage du SDAT pour la mise en tourisme de l'Algérie septembre 2007.

(2) http:/ www.fr.wikipedia.org/wiki/skikda

(3) Direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya de Skikda (2011).

(4), (5) , (6) et (7) : Direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya de Skikda (2012).

(5) http:/ www.fr.wikipedia.org/wiki/skikda

(6) Aziad N., (2001) - La wilaya de Skikda un long passé, un grand avenir, cdsp. Inter image, 95p.

(7) : Direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya de Skikda (2011).

(8) : SDAT ; (2025) - Schéma directeur d'aménagement touristique Nord de la wilaya de Skikda: Phase (I). Elaboré par l'entreprise nationale des études touristiques Novembre 1998.

(9), (10) et (11) : Direction du tourisme et de l'artisanat de la wilaya de Skikda (2012).

(12) BET.-STHPL (1998) -Etude d'aménagement touristique de la ZET de Ben M'hidi wilaya de Skikda : studios- tourisme- hôtellerie - parcs naturels et culturels et lieux de loisirs.

(13) BET : RBZ : chef de projet D.Raccuja (2003) - Etude d'aménagement et de viabilisation de la ZET El Marsa wilaya de Skikda ; phase I : actualisation des données.

(14) Gérin-Grataloup A.M., (1998) - Précis de géographie. Ed.Nathan. Paris, 160 p.

(15) http://www.insula.org/tourism/version.

أثر تحول أنظمة السقي التقليدي على القطاعات الزراعية في جبال الاوراس

أ.د. زرايب صالح[1]

zeraibsala@yahoo.fr

ملخص:

يعتبر منذ القديم تنظيم واستغلال المجال في جبال الأوراس الوسيلة الأساسية لتحقيق وضبط بعض التوازنات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، نلمس هذه الفكرة من خلال مختلف أعمال التهيئة التي تظهر ميدانيا بعدة أشكال تؤدي فيها المنشآت المائية دورا كبيرا وذلك من أجل التأقلم مع وسط ذو خصائص مناخية تتميز بضعف وتذبذب التساقط وارتفاع درجات الحرارة.هذه المنشآت تميزها إلى جانب شبكة قنوات السقي الحواجز المائية على مستوى السفوح الجبلية والسدود على مستوى الأودية الرئيسية، صممت وفق تقنيات مختلفة تتجاوب مع معطيات الوسط وحاجة الأفراد.

حاليا يخضع تسيير هذه المنشآت وفق أنظمة وقوانين قديمة وتؤمن سقي أكثر من 50 % من إجمالي المساحة المسقية المقدرة بـ 9074.23 هكتار. رغم التحولات الناجمة عن متطلبات الزراعة التي انتقلت من طابعها المعاشي إلى طابع اقتصاد السوق مما أدى إلى ظهور وسائل وتقنيات عصرية من أجل التأقلم مع الوضعية الجديدة، دون مراعاة الإمكانيات المائية الحقيقية للمنطقة مما يطرح مشاكل عدة أمام مستقبل الثروة والأنظمة التقليدية التي تسيرها.

الكلمات المفتاحية:

نظام –السقي التقليدي –القطاع الزراعي – جبال الاوراس.

Résumé :

L’organisation et l’exploitation de l’espace dans le massif de l’Aurès, constitue un moyen essentiel de réalisation de certains équilibres écologiques et socio-économique. Cette organisation consacrée à travers diverses réalisations d’aménagement qui se manifestent sur le terrain sous plusieurs aspects dans lesquels les ouvrages hydrauliques jouent un rôle important en vue de s’adapter avec le milieu qui se caractérise par la faiblesse et laperturbation des précipitations et l’hausse des températures.

Les ouvrages hydrauliques consistent en plus du réseau de canalisation, en les retenues d’eau au niveau des versants et les petits barrages au niveau des oueds. Les ouvrages sont conçus selon des techniques en adéquation avec les données du milieu. Leur gestion obéit à des systèmes traditionnels et assure l’irrigation estimée à 9074.23ha et ce malgré les mutations qu’a connues le secteur agricole et qui consistent en le passage de la culture nitrière à l’économie du marché. Les mutations ont impliqué l’introduction de techniques et de moyens d’irrigation modernes (puits, forages, motopompes) pour s’adapter à la nouvelle situation sans puise en considération des capacités réelles des ressources en eau ce qui pose de sérieux problèmes aussi bien pour les ressources en eau que pour les systèmes qui les gèrent.

Mots clés : système-irrigation traditionnel-montagne de l’Oras

1–مقدمة :(الإطار الطبيعي والبشري لمجال الدراسة)

جبال الأوراس تنتمي إلى الجزء الشرقي من سلسلة الأطلس الصحراوي تفصل بين الهضاب العليا القسنطينية بالشمال ومنطقة الزيبان بالجنوب (المخطط رقم 1) تمتد على طول يقدر بحوالي 100 كلم وعرض

يقدر بحوالي 90 كلم، تتميز بنظام طبوغرافيا متوسط يقدر فيه متوسط الارتفاع بحوالي 1500 م تتخلله عدة أحواض متوسط عرضها حوالي 4 كلم، أهمها الحوضين المركزيين (حوض وادي الأبيض ووادي عبدي).

تميز ببنيات جيولوجية ملتوية أخذت شكلها الحالي في نهاية الزمن الثالث وبداية الرابع. ذات تكوينات صخرية رسوبية تمثل فيها الصخور الكلسية حوالي73% من إجمالي التكوينات الصخرية[72] يسود هذه التكوينات ديناميكية أساسها يتمثل في التعرية المورفومنافية[73]. التي تظهر معالمها واضحة على مستوى السفوح في شكل تعرية خطية. إضافة إلى ديناميكية الأودية التي تشتد خلال الفترات الرطبة أين تزداد الحمولة السائلة والصلبة لهذه الأودية والتي وصلت سنة 2006 على مستوى المجرى الرئيسي لوادي الأبيض إلى 350 م^3/ثا منها 2% حمولة صلبة[74].

كما يسود المنطقة مناخ انتقالي من جاف في الأقدام الجنوبية لا يتعدى فيه معدل التساقط السنوي 146 ملم إلى شبه جاف في الأقدام الشمالية التي يقدر فيها معدل التساقط السنوي 346 ملم/سنة، كما تشهد المنطقة تساقط الثلوج يصل فيها المعدل السنوي إلى حوالي 9.8 يوم/سنة[75]. هذه تساعد كثيرا على تغذية الينابيع التي يصل إجمالي متوسط تدفقها إلى حوالي 400 ل/ثا[76]. أما عددها يبقى غير معروف نظرا لتضارب معطيات مختلف المصالح، في سنة 2008 قدرت الوكالة الوطنية للأبحاث المائية عدد الينابيع بـ 43 ينبوع بينما قدرت المصالح البلدية رقما آخر قدر فيه العدد بـ 86 ينبوع، أما مصالح الري الولائية قدرت العدد بـ 51 ينبوع، بهذا فإنه من الصعب جدا تحديد عدد الينابيع.تنوع مصادر المياه بالأوراس جعلت منه إحدى أهم المحيطات الحياتية الجبلية في سلسلة الأطلس الصحراوي.

حاليا إقليم جبال الاوراس مقسم على ثلاث ولايات (باتنة، بسكرة، خنشلة) ويضم 34 بلدية قدر عدد سكانها خلال التعداد الوطني للسكن والسكان سنة 2008 بحوالي 237825 نسمة بمعدل نمو قدر بـ 2.7% خلال نفس الفترة السابقة، حوالي 51 % من إجمالي السكان يقطنون المناطق الريفية[77]، مما يعطينا فكرة عن الأهمية الزراعية ومياه السقي بالمنطقة الجبلية.

[72]. Laffite R., 1939, Etude géologique de l'Aurès, Bulletin du service de la carte géologique l'Algérie, Alger.

[73]. BAILLY S.,juin-décembre 1982,Percevoir la région : Territorialités et image mentales in Espace et Société, (Revue critique internationale de l'aménagement, de l'architecture et de l'urbanisme), P 156.

[74]. A.N.R.N, Juin 2006.

[75]. SELTZEN, 1936,Le climat de l'Algérie, P 302.

[76]. A.N.R.H., 2008.

[77]. R.G.P.H., 2008.

المخطط رقم (01): الموقع العام للكتلة الاوراسية

2- تهيئة منشآت السقي التقليدية:

كميات الأمطار المتساقطة في الاوراس غير كافية لضمان مردود بعض الأنواع الزراعية خاصة منها الحبوب والأشجار المثمرة، لكون هذه الزراعات تظهر تحت خط تساقط لا يتعدى 350 ملم سنويا من جهة، ومن جهة أخرى تذبذب التساقط أو عدم انتظامه خلال السنة يستدعي كميات إضافية من المياه لضمان المردود الزراعي، حيث أثبتت التجارب الحديثة أنه من أجل الحصول على 20 قنطار/هكتار من القمح الصلب في المناطق الواقعة ضمن خطي تساقط 250-300 ملم سنويا يجب توفير حوالي 14000 م^3 من المياه خلال الفترة الممتدة من ديسمبر إلى غاية مارس[78].

[78] aeréonnes sur l'organisation des confins sahariennes Afrique, 1991,Recherhce Baradez J., Fossatum . à l'époque romaine, Art et Métiers graphiques, Paris, P 179.

بهذا فإن الاعتماد على التساقط يبقى محدودا جدا في تطوير الزراعة بالأوراس مما أدى بقدماء المنطقة إلى اللجوء إلى طرق أخرى لتوفيره مياه السقي، يصفها بعض المؤرخين بما يلي:

- **بركوب:** واد أبقاس يأخذ منبعه من جبال الاوراس في اتجاه السهول (الأقدام الشمالية) تستغل مياهه على طول مجراه من طرف السكان لسقي ما يحتاجونه من بساتين ... بالفعل مياهه تحت تصرف السكان يفتحون القنوات في أي وقت شاءوا.[79]
- **المسعودي:** كان الاوراس أثناء دخول الفاتحين يمثل محيط حياتي منتعش ذو مياه حية تستغل من طرف الأهالي بطرق مختلفة استعمال والأحواض المائية والسدود ... الخ. ويعود الفضل في استمرار ظهور هذه المنشآت إلى البيزنطيين الذين دافعوا عنها ورمموا بعضها.

هذه القراءات التاريخية تعتبر بمثابة شهادة تجعلنا نتصور مدى أهمية استغلال المصادر المائية التي لا يزال البعض منها فعال إلى يومنا هذا.

صورة رقم (01):منشآت سقي رومانية ما زالت فعالة

-أ- قناة سقي رومانية (أورميس)
صورة جوان 2009

-ب- حوض مائي روماني (شناورة)
صورة افريل 2014

حاليا هذه المنشآت تجعلنا نقف أمام أعمال كبيرة تحمل كبيرة فكرة حقيقية حول التقنيات الجيدة والملائمة لطبيعة المنطقة لاستغلال المياه وتفادي بعض الإشكاليات التي قد يطرحها الوسط الطبيعي، وذلك وفق مبادئ تظهر ميدانيا بعدة أشكال أهمها:

- **السدود على السفوح لاستغلال السيول المائية:**

تظهر ميدانيا على شكل حواجز صغيرة على السفوح توافق تقريبا خطوط التسوية يصل متوسط كل حاجز منها حوالي 10م، توزيعها بالمنطقة متباين وتميز أكثر المناطق العليا للسفوح الجبلية نظرا لأهمية التساقط، بينما يقل ظهورها في الأقدام الجنوبية، والإستراتيجية الأساسية من هذه السدود هي:

- تغذية المياه الجوفية للحفاظ على تدفق الينابيع.
- حماية الأراضي الزراعية الواقعة أسفل هذه الحواجز من خطر الأمطار السيلية.

مع العلم أن هذه السدود في الوقت الراهن في معظمها غير فعال.

[79]. Enquête de Terrain, 2012.

- **الأحواض المائية:**

تعتبر كوسيلة لجمع مياه الينابيع واستغلالها أثناء الحاجة ظهورها في الأوراس محدود جدا، يقدر عددها بالمنطقة بحوالي 13 حوض[80]، يخص بعض المناطق المتميزة بالينابيع العالية التدفق كما بالأقسام الوسطى للأحواض، يعود سبب قلتها إلى نقص المياه الزائدة عن حاجة السقي اليومي.

- **شبكة قنوات السقي:**

تتوفر المناطق الأوراسية على شبكة كبيرة من قنوات السقي أقدمها يعود إلى الفترة الرومانية[81].

حاليا يقدر طول هذه الشبكة في حوض وادي الأبيض لوحده بحوالي 937كلم[82]، أي ما يعادل حوالي 51% من إجمالي الشبكة الولائية المقدرة بحوالي 1840 كلم، هذا التقدير يبقى بسيطا جدا لأنه إذا أخذنا قنوات السقي الثانوية التي تتفرع من القنوات الرئيسية فإن طول الشبكة يصبح أكثر بكثير مما هي عليه الأرقام، فمثلا المحيط المسقي لأريس يصل فيه طول القنوات الثانوية إلى حوالي 57 كلم (المخطط رقم 02).[83]

مخطط رقم 02: مخطط شبكة السقي لمحيط أريس

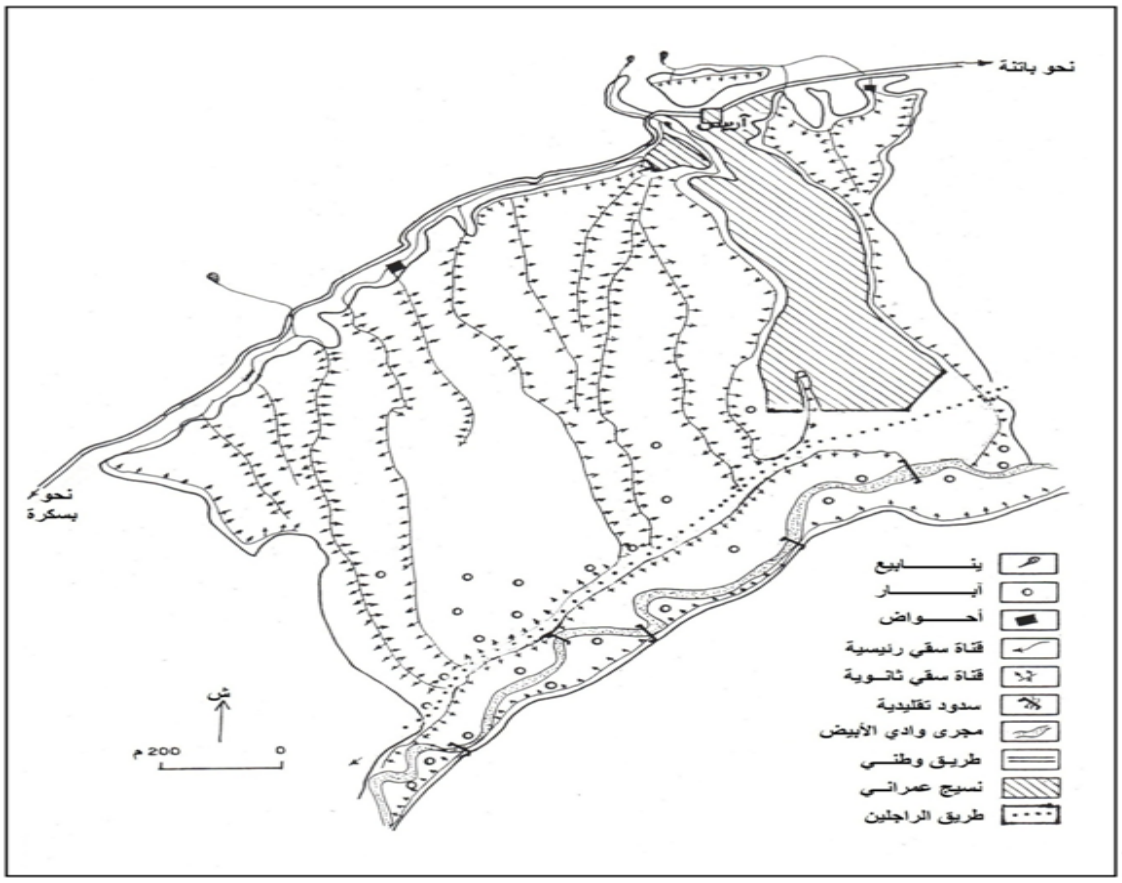

المصدر : ازرايب.ص 2000

[80]. تقديرات لمديريات الفلاحة، سنة 2008.

[81]. Baradaz, 1991, P 351.

[82]. Enquete de terrain, 2011.

[83]. ازرايب صالح، 2000، الإرث والتهيئة في حوض وادي الأبيض.

هذه الشبكة تضمن سقي حوالي 3115 هكتار أي ما يعادل 25.6% من إجمالي المساحة المسقية بالمنطقة الأوراسية، ويتم استغلال مياه هذه الشبكة وفق أنظمة مختلفة تبعا لنوع المصدر والمنطقة.

3- التنظيمات التقليدية لاستغلال مياه السقي:

عموما يتم استغلال مياه السقي بالأوراس بشكل جماعي وفق نظام الدورة المرتبط بحق الماء لكل ملاك الأراضي الزراعية أسفل المصادر المستغلة ويتم تقسيم المياه تبعا لمساحة الملكية المسقية والأعمال المقدمة من قبل الأفراد لتهيئة منشآت السقي والاستفادة من هذه المياه تتم وفق أنظمة متعددة أهمها:

3-1-أنظمة استغلال مياه الأودية في السقي (حالة منعة):

المخطط رقم 03: مخطط قطاعات السقي الرئيسية في منعة

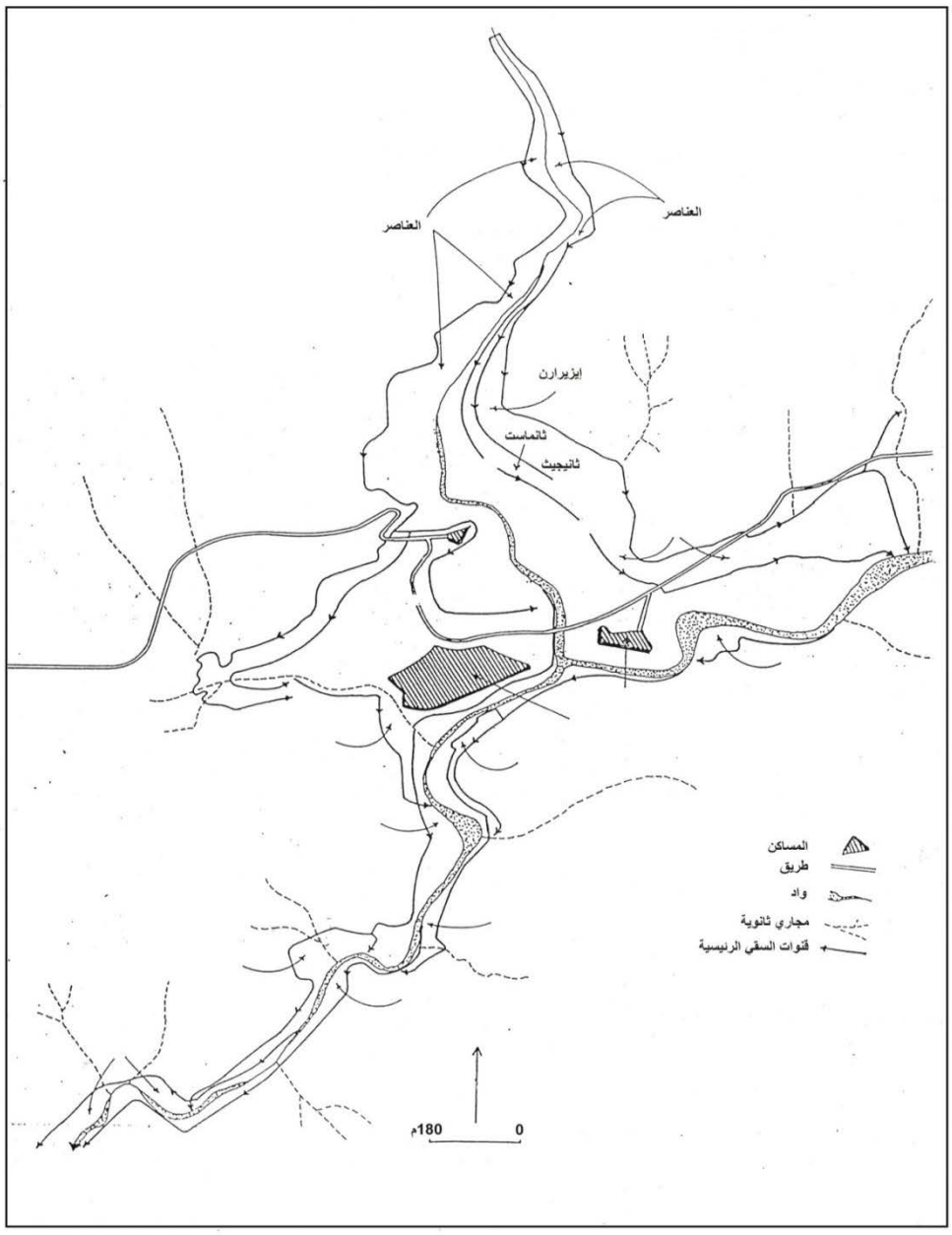

المصدر :ALEXANDRA.E 1988

يتم سقي الأراضي الزراعية في محيط منعة من المياه الجارية بوادي بوزينة ووادي عبدي أي هذه الأودية تعمل على ضمان سقي الأراضي الواقعة تحت خط تساقط 250 ملم سنويا، حيث قام السكان بتقسيم المحيط المسقي لمنعة إلى عدة قطاعات كل واحد منها يخضع في سقيه إلى حاجز مائي معين (المخطط رقم 03).

أ- تقسيم مياه القناة الرئيسية:

مياه القناة الرئيسية تقسم بين مختلف القطاعات حسب الوقت أو الحجم أو كليهما معا.

- **نظام التقسيم حسب الوقت (مثال قطاع قناة بوبراهم):**

ساقية بوبراهم تأخذ مياهها من بوبراهم بوادي بوزينة تضمن سقي قطاع أغلة بوبراهم وثماست و بوبراهم السفلي و أسيرن و أريس، تقسيم المياه على هذه القطاعات يتم خلال 24 ساعة في اليوم الأول يوجه الماء لسقي قطاع أغلة بوبراهم وفي اليوم الثاني يوجه لسقي أسير وأريس مع العلم أن كمية المياه خلال 24 ساعة لا تكفي سقي هذه القطاعات مما يستدعي عودة الدورة لكل قطاع، تعود في اليوم الأول لقطاع أغلة، وفي اليوم الثالث تعود إلى بوبراهم الأوسط، وفي اليوم الخامس تعود إلى بوبراهم السفلي. بهذا فإن دورة قناة بوبراهم تعود كل 6 أيام أما بالنسبة لأسيرن وأريس فإن الدورة تعود كل أربعة أيام (المخطط رقم 04).

ظاهريا هذا التقسيم يحفز قطاع على قطاع آخر لكن في الواقع هذا التقسيم يقوم أساسيا على عدد القطع المسقية، كلما كان عدد القطع أكبر فإن الدورة تكون أطول والعكس صحيح.

مخطط رقم 04: تقسيم مياه السقي بسد بوبراهم –منعة–

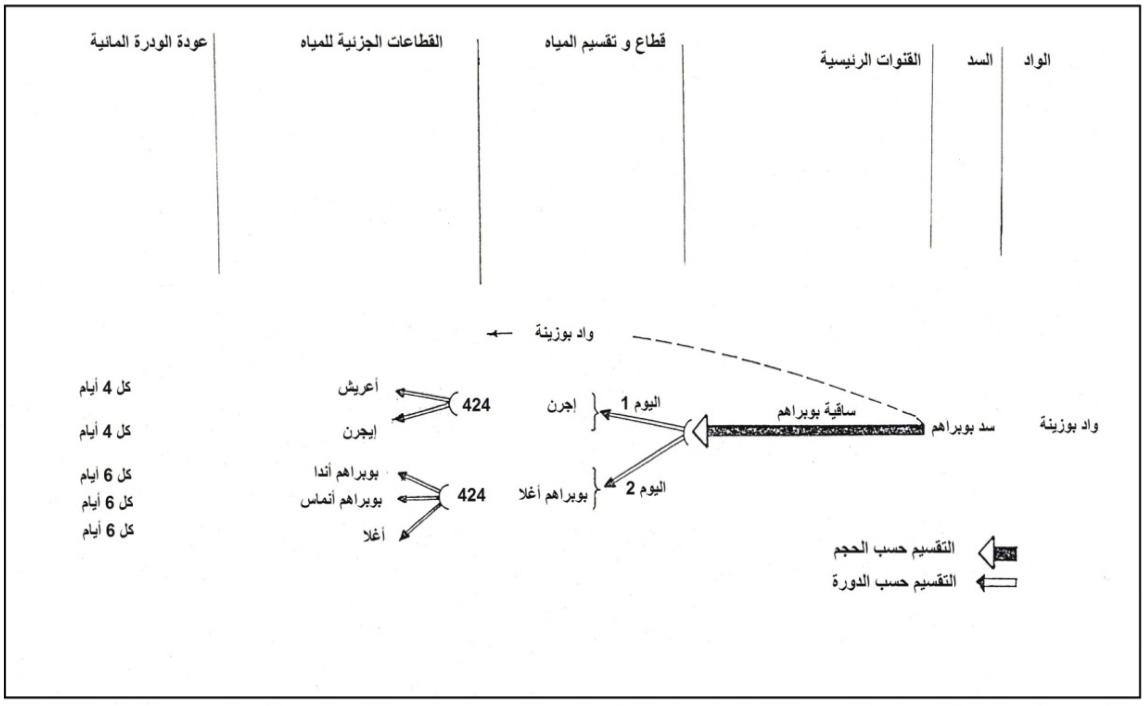

المصدر :ALEXANDR.C.1988 + تحقيق ميداني 2007

- **نظام التقسيم حسب الحجم (مثال قطاع لعناصر):**

قناة سد لعناصر يحول جزء من مياهها في اتجاه قناتين، الأولى قناة منعة والثانية قناة ثانجيت، هذه الأخيرة مقسمة إلى خمسة أقسام صغرى، كل واحدة منهما تضمن سقي جزء معين من قطاع لعناصر، حيث تستقبل القناة الوسطى 3/1 من إجمالي قناة ثانجيت، و3/2 مقسم على باقي القنوات الأربعة.

- **نظام التقسيم المختلط حسب الوقت والحجم معا (مثال ساقية منعة):**

ساقية منعة تضمن سقي قطاع لعناصر وأغله والجوز نسعيذ والفذ هذه القطاعات تشترك في نفس قسمة المياه ما عدا قطاع الجوز نسعيذ، بهذا فهي تجمع عدد كبير من القطاعات الجزئية، بالإضافة إلى بساتين لعناصر وأغله التي يخضع سقيها لمياه قناة منعة خلال 24 ساعة، أثناء مرور المياه إلى هذه القطاعات الجزئية تمر المياه في قناة تشق قطاع الجوز نسعيذ الذي يستفيد من مياه هذه الساقية خلال نفس المدة الزمنية التي تستفيد منها القطاعات الأخرى.وبعد ذلك أي خلال 24 ساعة الموالية تتجه المياه إلى القطاع الجزئي الفذ، بهذا فإن استعمال التقسيم حسب الحجم يسهل سقي عدد كبير من القطاعات الجزئية وتدوم فترة عودة الدورة المائية على طول قناة منعة ثلاثة أيام بالنسبة للقطاعات لعناصر وأغله والجوز نسعيذ وتدوم 09 أيام بالنسبة للقطاعات الجزئية للفذ.

ب- تقسيم المياه على القطاعات:

داخل كل قطاع نجد مجموعة قنوات ثانوية تضمن سقي البساتين وفق نظام خاص يتم فيه تقسيم المياه على مختلف القطاعات بطرق مختلفة تبعا لعدد البساتين المسقية وكمية المياه الموجودة، لدراسة أنظمة هذه التقسيمات نأخذ مثال عن قطاع أريس الذي يضمن مياهه من القناة الرئيسية بوبراهم (المخطط رقم 05).

- **تقسيم مياه قطاع أريس:**

عند بلوغ الساعة الثامنة مساءا تصل مياه بوبراهم إلى كل من قطاع إيشرن وقطاع أريس، ابتداء من هذه الساعة يبدأ الفلاحون في استغلال المياه إلى غاية الساعة الثامنة صباحا من اليوم الموالي. استغلال المياه هنا يتم حسب وقت وصول كل فلاح إلى ملكيته، نلاحظ هنا أنه لا يوجد وقت محدد لسقي كل قطعة، بل المساحة المسقية هي التي تحدد الوقت ولا يوجد مبدأ الدورة الزمنية.

إلى جانب هذه الأنظمة لتقسيم المياه في مختلف القطاعات، هناك أنظمة ثانوية أخرى من بينها نظام القائمة، ويستعمل عادة أثناء فصل الصيف (الفترة الجافة) حيث يتراجع منسوب المياه على مستوى الأودية الرئيسية، ويعتمد هذا النظام على مبدأ تسجيل المحتاجين للمياه في قائمة الانتظار للاستفادة من المياه الزائدة عن حاجات القطاع، وعادة يتم استغلال هذه المياه ليلا، ونظرا لارتفاع الكثافة الزراعية التي شهدتها القطاعات بالإضافة إلي ارتفاع حاجة النبتات من المياه نتيجة لموجات الجفاف التي تشهدها المنطقة من حين لأخر، أدى بالسلطات المحلية الي وضع برامج تنموية لضمان سقي مختلف القطاعات الزراعية بالمنطقة.

المخطط رقم 05: نظام تقسيم مياه السقي على القطاعات بمحيط منعة

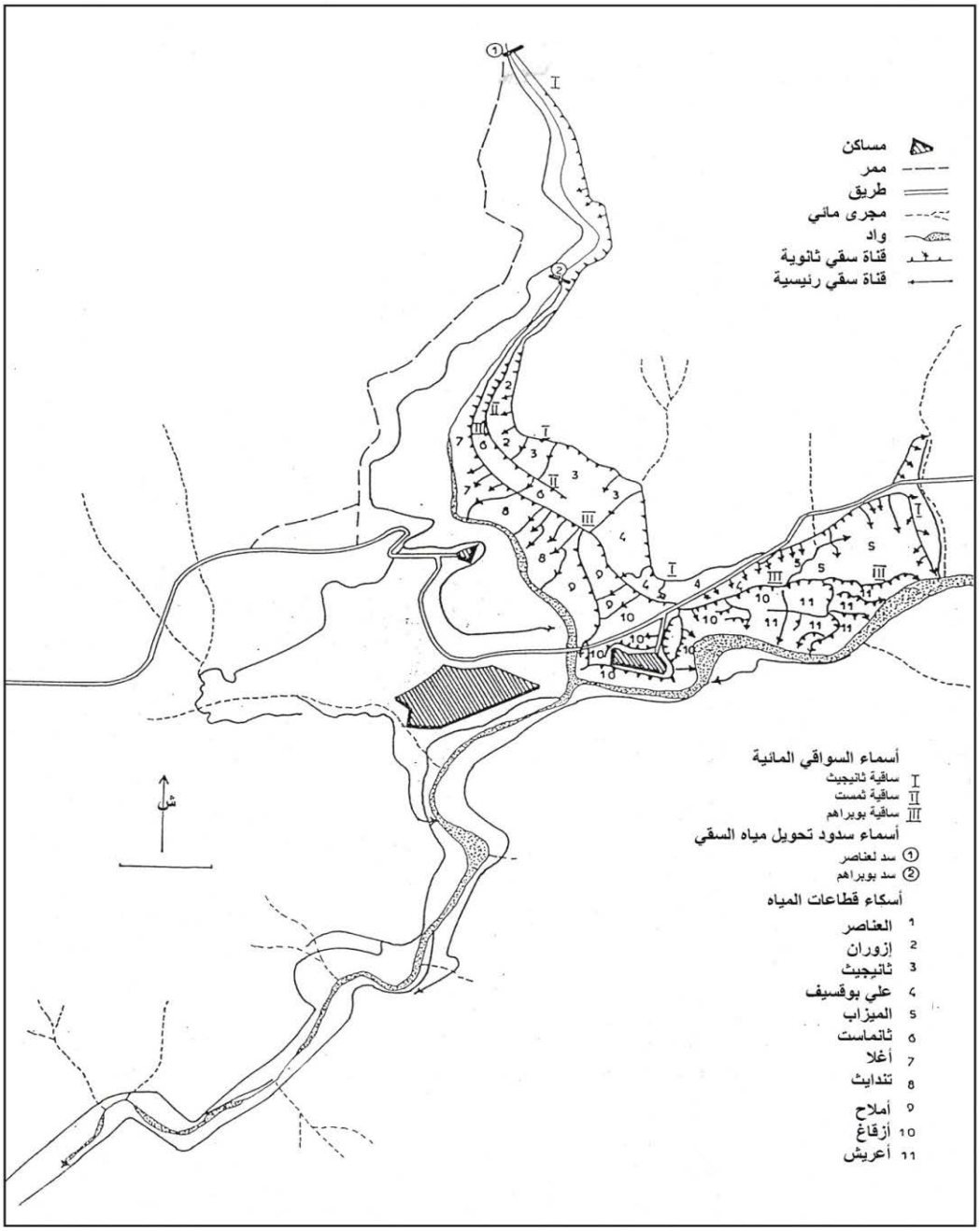

المصدر :ALEXANDRA.C.1988 و تحقيق ميداني 2007

4- سياسات التنمية المحلية وتحولات أنظمة السقي التقليدية:

عرف قطاع الري في منطقة الاوراس عدة مشاريع كباقي القطاعات الفلاحية الأخرى، وجاء ذلك ضمن مخططات وسياسات مختلفة تمتد من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا. الهدف من وراء ذلك هو النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق تنمية تستجيب للمتطلبات السكانية لكن الواقع المحلي لهذه السياسات يبدي معطيات مغايرة للأهداف المتوخاة رغم تجسيد مشاريع عديدة أهمها:

4-1-المشروع القطاعي الخاص بالأوراس:

استفادت منه المنطقة سنة 1968، حث هذا المشروع على بناء وإعادة ترميم بعض السواقي وبناء الأحواض والحواجز المائية على المستويات المختلفة للمجاري المائية إلى جانب هذا شجع هذا المشروع على تربية النحل وزراعة الأشجار المثمرة وفك العزلة على بعض المناطق.

4-2-مشاريع الثورة الزراعية:

ترتب على إثرها في منتصف السبعينات إنشاء تعاونيات فلاحية على مستوى المراكز البلدية لتشجيع الإنتاج المحلي على مستوى مختلف المناطق الإنتاجية، إلى جانب هذا تم ترميم وتهيئة بعض منشآت السقي التقليدية كما تم خلاله توزيع آلاف الأشجار المثمرة (التفاح، المشمش).

4-3-مشاريع المخططات البلدية:

استفاد منها قطاع الري أكثر من باقي القطاعات الفلاحية، ترتيب عليها ترميم وإنشاء العديد من السواقي وتهيئة الينابيع بنفس الأنظمة التقليدية إضافة إلى إنجاز الحواجز المائية.

إلى جانب هذه المشاريع استفادت المنطقة من بعض المشاريع الولائية لتطوير الريف كمشروع التهيئة المندمجة للأوراس سنة 1982 ومشروع تطوير الريف سنة 1994م التي انتهت بعدة توصيات واقتراحات خاصة بتطوير أنظمة السقي. ترتب عليها خلال الفترة 19982013 استفادة أكثر من 376 فلاح من برنامج الدعم الفلاحي (إنشاء آبار خاصة بالسقي، زراعة الأشجار المثمرة، ...الخ).

تمخض عن مختلف السياسات التنموية التي شهدتها المنطقة، انجاز وتهيئة عدة منشئات لسقي البساتين من اجل تطوير التنمية المحلية خاصة ونحن في منطقة يمثل فيها القطاع الفلاحي العمود الفقري للاقتصاد المحلي، من اهم هذه الإنجازات:

. تم ترميم وانجاز بعض السواقي الرئيسية يقدر طولها بحوالي 937 كلم أي ما يعادل حوالي 90% من إجمالي طول الشبكة المقدر بـ 1041كلم.[84]

. تهيئة حوالي 13 ينبوع.[85]

. بناء عدة حواجز مائية (سدود مائية) ذات قدرة لا تتعدى 16000م^3، قدر عددها في ديسمبر 2013 حسب مختلف المصالح الخاصة بـ 32 سد لكن الواقع الميداني خلال نفس الفترة يثبت وجود سدين (02)فقط والباقي في حالة توحل كلي.

إلى جانب هذا تم انجاز عدة مشاريع فلاحية من بينها:

. توزيع حوالي 81420 شجرة مثمرة أي ما يكفي لغرس حوالي 121 هكتار وهذا يعادل حوالي 6.26% من إجمالي المساحة المغروسة خلال سنة 2008 والمقدرة بحوالي 1932 هكتار.

. خلق مصالح فلاحية جديدة على مستوى البلديات انبعثت على التقسيم الإداري 1984.

. توزيع العتاد على الفلاحين قدر بـ 23جرار و4 آلات حصاد خلال الفترة 1978-1988[86] كما تم توزيع حوالي 23 مضخة ماء خلال الفترة 1982 -.1996[87]

---

[84]. معطيات مصالح الري الولائية، 2009.

[85]. معطيات مصالح الري الولائية، 2009.

. شق طرق لفك العزلة على بعض المناطق المعزولة قدر طولها بحوالي 257 كلم خلال الفترة 1974-2008.[88]
. تم استصلاح حوالي 60 هكتار لزراعة الأشجار المثمرة (المشمش) بمناطق الواحات الأوراسية.

مجمل هذه المشاريع بمختلف استثماراتها في القطاع الفلاحي تبقى بعيدة عن الواقع الميداني الذي وصل إليه المستوى الزراعي المسقي بالمنطقة الذي انتقل من 10735 هكتار سنة ليصل إلى 12130 هكتار سنة 2008، هذا يفسر لنا الإرادة الكبرى للفلاحين التي تجاوزت الإرادة السياسية مما أدى إلى ظهور فوارق كبيرة بين إمكانيات السقي التقليدية والمساحات الزراعية التي فرضتها المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي لا تخضع لأي معيار باستثناء معيار السوق الذي ترتب عليه عدم التوازن بين منشات السقي التقليدية ومتطلبات الزراعية العصرية.

5-التطبيقات الزراعية العصرية والإمكانيات المائية:

ترتب عن مختلف المحاولات الزراعية المرتبطة بسياسات الدولة أو بإرادة السكان تطوير زراعة الأشجار المثمرة، حيث انتقلت مساحتها من 1027 هكتار سنة 1974 لتصل إلى 1932 هكتار سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 1394 هكتار أي ما يعادل حوالي 72.5% من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة[89]. تمثل فيها زراعة المشمش والتفاح أعلى النسب.

5-1-زراعة الأشجار المثمرة وآليات توسعها (آليات التوجهات العصرية):

أ. التطبيقات الزراعية:

زراعة الأشجار المثمرة كانت إلى غاية بداية السبعينات تدخل ضمن الزراعات المعاشية، بعد هذه الفترة عرفت ديناميكية كبيرة، في سنة 2008 أصبحت تحتل صدارة الزراعات المسقية بمساحة تقدر بحوالي 1394 هكتار[90] أي بنسبة 72.5% من إجمالي الزراعة المسقية، منها حوالي 657.5 هكتار مخصصة لزراعة المشمش أي ما يعادل حوالي 34% من إجمالي زراعة الأشجار المثمرة و16.4% من إجمالي زراعة المشمش بولاية باتنة، أما زراعة التفاح فتقدر مساحتها بحوالي 736.5 هكتار أي ما يعادل حوالي 52.83% من إجمالي زراعة الأشجار المثمرة بالمنطقة وتمثل حوالي 57% من إجمالي زراعة التفاح بولاية باتنة (الجدول التالي).

من خلال المعطيات السابقة نجد تقارب كبير بين مساحات زراعة كل من التفاح والمشمش لكن نلاحظ هناك فارق في آليات تطور كل زراعة، حيث تراجعت وتيرة زراعة المشمش التي كانت سريعة في بداية العصرنة الزراعية بالمنطقة أي خلال السبعينيات حيث كانت المساحة المشغولة لهذه الزراعة تقدر بحوالي 112.3 هكتار خلال سنة 1970 وتضاعفت هذه الزراعة بحوالي أربع مرات خلال سنة 1980، وأصبحت تقدر بحوالي 458.9 هكتار. بعد هذه الفترة تراجعت وتيرة توسع هذه الزراعة، حيث ارتفعت مساحتها خلال الفترة 1980-2008 من

---

[86]. تحقيق ميداني أوت 2013

[87]. تحقيق ميداني أوت 2013

[88]. مديريات التخطيط لكل ولاية باتنة و بسكرة و خنشلة 2008.

[89]. مديريات التخطيط لكل ولاية باتنة و بسكرة و خنشلة 2008.

[90]. معطيات المديريات الفلاحية لولاية باتنة بسكرة، 2008.

458.9 في بداية الفترة لتحل إلى 657.5 هكتار بنهاية الفترة (2008) أي بنسبة زيادة قدرت بـ 43.27%عما كانت عليها، أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع في وتيرة التوسع هي:

جدول رقم 01: تطور زراعة المشمش والتفاح 1970-2008

السنوات	1970	1980	1990	2000	2008
مساحة المشمش	112.23	458.9	531.63	602.42	657.5
مساحة التفاح	38.5	87	342	695	736.5
المجموع	150.73	545.9	873.63	1297.42	1394
مجموع الولاية	781	2648	3392	4987	5298

. عدم قدرة شبكة السقي التقليدي لتوفير المياه اللازمة.

. ارتفاع تكاليف تهيئة محيطات مسقية جديدة مقابل إنتاج محدود الدخل.

في مقابل هذا التراجع عرفت زراعة التفاح توسع كبير بالمنطقة خاصة في الأقسام الشمالية، حيث انتقلت مساحتها من 38.5 هكتار سنة 1970 أي ما يعادل 01.9% من إجمالي زراعة الأشجار المثمرة لتصل إلى 736.5 هكتار سنة 2008 أي ما يعادل حوالي 38% من إجمالي زراعة الأشجار المثمرة.هذا التوسع السريع لزراعة التفاح بالمنطقة جاء نتيجة لفعل عدة ميكانزمات تجمع بين الطبيعية والمجتمع والاقتصاد وذلك بهدف تحسين المستوى المعاشي والتكيف أكثر مع المنطقة.

5-2-آليات توسع زراعة التفاح:

عرفت المنطقة بداية انتشار زراعة التفاح خلال منتصف السبعينات بتشجيع من طرف مختلف المصالح الفلاحية المحلية والولائية وطبقت أولى التجارب في سهول إشمول سنة 1974 وكانت النتائج جيدة، حيث وصل مردود 1 هكتار لا يتجاوز معدل عمر أشجاره 6 سنوات إلى 80 قنطار91، بعد هذه التجربة أصبحت زراعة التفاح محل اهتمام كل الفلاحين وبدأت توسعاتها ميدانيا على فترتين:

- **الفترة الأولى: 1980-1990**

خلال هذه الفترة ارتفعت زراعة التفاح من 87 هكتار سنة 1980 لتصل سنة 1990 إلى 342 هكتار أي أن خلال هذه الفترة تضاعفت مساحة زراعة التفاح بأربع مرات عما كانت عليها في بداية الفترة. هذا التوسع جاء نتيجة لعدة عوامل أهمها:

. أعمال المصالح الفلاحية التي جاءت في إطار مشاريع تنمية المنطقة الجبلية حيث قامت بتوزيع حوالي 45000 شجرة تفاح خلال الفترة 1980- 1990.

. تجسيد إرادة الفلاحين بغرس آلاف الأشجار المثمرة نظرا للطلب المتزايد على منتوج المنطقة من قبل مختلف الأسواق الجهوية والوطنية.

91. تقرير مديرية الفلاحة لدائرة أريس نوفمبر 1982.

- **الفترة الثانية: 1990- 2008**

استمر انتشار زراعة التفاح بوتيرة سريعة امتدت إلى غاية سنة 2000 أين بدا التوسع يعرف بطء حيث سجلت المنطقة زيادة قدرت بـ 41.5 هكتار خلال الفترة 2000- 2008 هذا عكس الفترة السابقة 1990-2000 أين سجلت زيادة قدرت بـ 353 هكتار أي ما يعادل حوالي 89.5% من إجمالي الزيادة خلال هذه الفترة (1990-2008).

هذا البطء في وتيرة توسع التفاح يعود أساسا إلى اصطدام آليات التوسع بالواقع الطبيعي الذي أصبح يطرح مشاكل أمام هذا التوسع، من أهم هذه العوامل ندرة الأراضي الزراعية المسقية وارتفاع تكاليف تهيئة المحيطات المسقية حيث تصل فيه معدل تكلفة استصلاح 1 هكتار مسقي إلى حوالي 3000000دج أي ما يعادل حوالي 30000 أورو.

إذن رغم هذا البطء خلال النصف الثاني من الفترة السابقة تبقى زيادة المساحة المغروسة معتبرة قدرت خلال طول الفترة 2008/1990 بحوالي 394.5 هكتار أي ارتفعت بنسبة 11.5% عما كانت عليها خلال الفترة السابقة.

في ظل مختلف المعطيات السابقة الخاصة بتوسع هذه الزراعة يبقى العدد الحقيقي للأشجار المغروسة فعلا أكثر بكثير من العدد الموزع من قبل مصالح الدولة وكذلك يبقى بعيد عن العدد الذي تقدره مختلف المصالح المختصة لأن الفلاحين لا يلتزمون بالمقاييس العلمية للغرس نظرا لضيق وقلة الأراضي الزراعية المسقية، هذا أدى إلى ظهور توسعات على حساب زراعات أخرى كالخضر التي تراجعت مساحتها من 183 هكتار سنة 1980 لتصل إلى 87 هكتار سنة 2008 أي انخفضت بنسبة قدرت بـ 52.5% خلال طول الفترة السابقة، إلى جانب هذا ظهرت توسعات خارج المحيطات المسقية التقليدية وجاء ذلك بالخصوص على حساب مساحات غابية والمخصصة لزراعة الحبوب(الصورة رقم 02) هذا التوسع لزراعة الأشجار المثمرة خاصة منها زراعة التفاح كانت لها آثار كبيرة مع شبكات السقي التقليدي والمياه في آن واحد خاصة ونحن في منطقة ذات إمكانيات مائية محدودة.

صورة رقم 02: التوسعات الجديدة لزراعة التفاح بالأوراس

إينوغيسن –تاجرنيت– 2011

أريس 2011

3.5. الإمكانيات المائية وشبكة السقي التقليدية:

الديناميكية الزراعية الحالية أثرت سلبا على الإمكانيات المائية وكذلك على منظومة السقي التقليدية حيث انخفض عدد السدود التقليدية في حوض وادي الأبيض لوحده من 104 سد تقليدي خلال سنة 1978 ليصل إلى 32 سد سنة 2008[92]هذا من جهة، ومن جهة أخرى تراجعت مناسيبها نظرا لارتفاع في عدد الآبار السطحية التي تعتبر ظاهرة جديدة تزامن توسعها مع انتشار زراعة الأشجار المثمرة حيث انتقل عددها من 05 بئر سنة 1978 ليصل عددها في سنة 2008 إلى 338 بئر أكثر من 90% منها متواجدة على ضفاف المجاري الرئيسية للأودية مما أثر كثيرا على منسوب مياه السدود التقليدية بعد استعمال مياهها بواسطة المضخات.

هذا أثر سلبا على بعض المساحات المسقية، حيث أدى تراجع منسوب المياه إلى إتلاف حوالي 73 هكتار من المحيط المسقي إضافة إلى التراجع في تدفقات بعض الينابيع الكبيرة كينبوع إشمول الذي تراجع تدفقه من 16ل/ثا في سنة 1972 ليصبح في أوت 2008 حوالي 4.2 ل/ثا[93]، كما أدت هذه التدخلات إلى الاستغناء عن استعمال عدد كبير من قنوات السقي التقليدية مما يجعلها عرضة للهدم والإتلاف حيث سجلت المنطقة إتلاف ما يقارب 152 كلم من شبكة السقي التقليدية[94].

في مقابل هذه الوضعية الجديدة التي آل إليها السقي لجأ الفلاحين إلى طرق عديدة لتدارك هذه المشاكل أهمها:

. بناء أحواض مائية لجمع المياه وذلك بعد شرائها من بعض الفلاحين لاستغلالها أثناء الحاجة.

. استعمال صهاريج بشكل مباشر لسقي البساتين (الصورة رقم 03)

الصورة رقم 03 : قلة المياه وصعوبات السقي في الاوراس

. حفر أحواض صغيرة على مستوى أسرة الأودية لجمع المياه واستعمالها بواسطة عمليات الضخ.

. شراء مياه النوبة من بعض الفلاحين بأسعار مرتفعة جدا تتجاوز في شهر جويلية وأوت 2000دج للساعة أي ما يعادل حوالي (20 أورو).

---

92. معطيات مديريات الري 2008.

93. معطيات مديرية دائرة اشمول 2008

94. معطيات مديريات الري لولاية باتنة بسكرة.

إذن رغم مختلف المعطيات الجديدة التي صاحب الزراعة العصرية كتطور المساحات الزراعية وتدهور منشآت السقي التقليدية وظهور الآبار السطحية وغيرها من الوسائل والمنشآت الأخرى تبقى شبكة السقي التقليدية تؤمن سقي حوالي 9074.23 هكتار أي ما يعادل حوالي 74.8% من إجمالي المساحة المسقية بالمنطقة، هذا يستدعي الاهتمام بها نظرا للدور الاقتصادي الذي تلعبه في المنطقة والتي يمثل فيها القطاع الفلاحي الاقتصاد الأحادي الذي يؤمن معظم احتياجات السكان.

النتيجة:

- تأثر الإنتاج الزراعي نظرا لجفاف بساتين عديدة قدرت مساحتها سنة 2010 بحوالي 174 هكتار.
- تراجع منسوب المياه خاصة منها السطحية حيث أصبحت معظم مجاري الأودية الرئيسية جافة خلال طول السنة عكس ما كانت عليها قبل التسعينيات.
- ساهم نقص المياه الناجم عن الحفر العشوائي للآبار واستعمال المضخات بقسط كبير في هجرة السكان إلى المناطق الحضرية المحلية والمجاورة وانجر عن ذلك تدهور كبير في بعض الأراضي الزراعية وفي منشآت السقي بفعل عوامل التعرية نظرا لغياب أعمال الصيانة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية:

- A.N.R.H., 2008
- A.N.R.N, Juin 2006.
- BAILLY S, juin-décembre 1982, Percevoir la région : Territorialités et image mentales in Espace et Société (Revue critique internationale de l'aménagement, de l'architecture et de l'urbanisme), P 156.
- Baradez J., Fossatumafrique, 1991, Recherh ceaeréonnes sur l'organisation des confins sahariens à l'époque romaine, Art et Métiers graphiques, Paris, P 179.
- Benhassineó,1973,Le développement agricole de l'Aurès, ministère de l'agriculture et de la R.A.
- Bensegueni O., Gouzon D. et Nezzal K, 1982, Logique d'occupation spatiale dans les Aurès,Cas de Béni-Souik. Ed. Curer, Constantine.
- Berger. A, 1975, La nouvelle économie de l'espace, Ed. Cujas, Paris.
- Birebent J. Aquae romane, 1964, Recherches d'hydraulique romaine dans l'est algérien, Thèse pour le doctorat d'université Alger.
- Boucherb H, 1994, L'espace villageois mutation et permanences, cas de la vallée l'oued Abdi (Aurès).
- Cherrad S.E. Agriculture traditionnelle et milieu naturel en pays tellien, cas de la région de Collo. Article 199.
- Enquête de terrain, 2011
- Enquête de Terrain, 2012.
- Laffite R., 1939, Etude géologique de l'Aurès. Bulletin du service de la carte géologique de l'Algérie, Alger.
- R.G.P.H., 2008
- SELTZEN, 1936, Le climat de l'Algérie, P 302.

المراجع باللغة العربية:

- ازرايب صالح، 2000،الإرث والتهيئة في حوض وادي الأبيض.
- تحقيق ميداني أوت 2013
- تقديرات لمديريات الفلاحة، سنة 2008.
- تقرير مديرية الفلاحة لدائرة أريس نوفمبر 1982.
- مديريات التخطيط لكل ولاية باتنة وبسكرة و خنشلة 2008.
- معطيات مديريات الري 2008.
- معطيات مديريات الري لولاية باتنة بسكرة.
- معطيات مديرية دائرة اشمول 2008
- معطيات مصالح الري الولائية، 2009.

عنوان المقال باللغة العربية(نمط الخط:SimplifiedArabic،
حجم الخط: 14)

الاسم واللقب باللغة العربية [1]الإسم واللقب باللغة العربية[2]

[1] **مؤسسة الانتماء كاملة (البلد)، الدرجة العلمية للباحث، بريده الإلكتروني،** الخط **SimplifiedArabic** ، مقاس12، البعد بين السطور 1

[2]**مؤسسة الانتماء كاملة (البلد)، الدرجة العلمية للباحث، بريده الإلكتروني،** الخط **SimplifiedArabic** ، مقاس12، البعد بين السطور 1

تاريخ الإيداع:اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص: يرفق المقال بملخص بلغة المقال و آخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، لا يجب أن يتعدى الملخص كاملا حدود 250 كلمة، يكتب بخطArabicSimplified والملخص بالإنجليزية: ArabicSimplified مقاس 11 بمسافة 1 بين الأسطر.يتبع الملخص بالكلمات المفتاحية حسب ورودها في المقال عل أن لا تقل عن 4 و أن لا تتجاوز 6 كلمات مفتاحيه.

تقديم وثيقة المقال:

المقدمة: يكتب نص المقدمة بخطArabic Simplified، مقاس 13، البعد بين السطور 1 ؛ يجب على المؤلف أن يتطرق في المقدمة إلى الموضوع، الإشكالية، وأهمية الدّراسة، والدّراسات السابقة إن وجدت، الفرضيات مع كتابتها بشكل علمي متسلسل و مختصر.

1- العنوان الرئيسي الأول:

1-1- العنوان الفرعي الأول:

يقوم الباحث هنا بإدخال محتوى العنوان الفرعي الأول بالاعتماد على التنسيق التالي (خط ArabicSimplified، مقاس 13، البعد بين السطور 1)،أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول[1]، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول[2].

جدول رقم (01) : عنوان الجدول (SimplifiedArabic : 13)

المصدر: (SimplifiedArabic : 10).....

1-2- العنوان الفرعي الثاني:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني،(خط ArabicSimplified، مقاس 13، البعد بين السطور 1)

شكل رقم (01) : عنوان الشكل (SimplifiedArabic : 13).....

المصدر: (SimplifiedArabic : 10).....

2- العنوان الرئيسي الثاني:

2-1-العنوان الفرعي الأول:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول[3]، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول[4]، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول.

2-2-العنوان الفرعي الثاني:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني،أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني.

2-3-العنوان الفرعي الثالث:

.....

.....

.....

النتائج وتحليلها و مناقشتها

يقوم المؤلف في هذا الجزء بإدخال النتائج المتوصل إليها بالاعتماد على نفس التنسيق (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، كما يسمح بعرض النتائج عن طريق استعمال بيانات، أشكال، جداول، صور، و خرائط.

الخلاصة (النتائج و التوصيات):

يتم إدخال الخلاصة بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور) ؛يوضح من خلالها المؤلف الاستنتاجات أو حوصلة البحث و التي تجيب عن الإشكالية و الفرضيات متبوعة بالاقتراحات و البدائل المستقبلية .

- **الإحالات والهوامش:(SimplifiedArabic : 11)**

1-إجلال إبراهيم محمد،(2020)،جغرافية النقل" أسس و تطبيقات"، دار المعرفة الجامعية.

2-أحمد عبد المنصف محمود،(2001)، اقتصاديات النقل البحري، الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، ص07.

3-KAUFMANN. V, (2011), Mobiles Immobiles – quels choix, quels droits pour 2030, Éditions de l’aube, pp 336.

4-BASSAND.M, BRULHARDT.M.C, (1983), La mobilité spatiale : un processus social fondamental, espace, population, sociétés, objectifs et champs d’étude, pp 49-54.

-5

-6

س-

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف 1، المؤلف 2 والمؤلف 3 (2018)، **عنوان المقال**، مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص01-16.

LE TITRE DE L'ARTICLE DOIT ÊTRE ÉCRIT ENMAJUSCULES, AVEC LA POLICETIMES NEW ROMAN, TAILLE 14, EN GRAS.

Nom et prénom du premier Auteur[(1)], Nom et prénom du second Auteur[(2)]

[(1)]Doctorant, Département, Faculté, Université, pays. (Police : time new roman, taille12, interligne1), E-mail : address@gmail.com

[(2)]Professeur, Département, Faculté, Université, pays (police : time new roman, taille12, interligne1), E-mail : address@gmail.com

Date de réception JJ/MM/A Date de révision/MM/AADate d'acceptation JJ/MM/AA

Résumé :

L'article doit être accompagné d'un résumé dans la langue de l'article et d'un autre en anglais ou en arabe. Il ne doit pas dépasser 250 mots, et écrit en police Times New Roman. Le résumé en arabe sera écrit avec la policeArabicSimplified, taille 1, interligne 1 (espace entre les lignes).

Mots clés : ils seront indiqués selon l'ordre de leur mention dans l'article. Leur nombre ne doit pas être inférieur à 4 et sans qu'il soit supérieur à 5.

Introduction :

Le texte de l'introduction sera écrit avec la police Times New Roman, taille 12, interligne 1. Dans l'introduction, l'auteur doit aborder le sujet, la problématique, l'importance de l'étude, les études antérieures, le cas échéant, les hypothèses, qui seront rédigées de manière concise et séquentielle.

1 Le premier titre principal :

1-1- Premier sous-titre :

Ici, le chercheur saisit le contenu du premier sous-titre en se basant sur le format suivant (police Times New Roman, taille 12, interligne 1), saisit ici le contenu du premier sous-titre, saisit ici le contenu du premier sous-titre, saisit ici le contenu du premier sous-titre, entrez ici le contenu du titre Le premier sous-titre, ici entrez le contenu du premier sous-titre [(1)], ici entrez le contenu du premier sous-titre, ici le contenu du premier sous-titre [(2)].

Tableau n° 01 : Titre du tableau (Times New Roman taille 12).....

Source : (Times New Roman taille 10)

1-2- Deuxièmes sous-titres :

Entrez ici le contenu du second sous-titre, (police Times New Roman, taille 12, interligne 1).

Figure n° (01) : Le titre de la figure Times New Roman taille 12.....

Source : (Times New Roman taille 10)

2 La deuxième titre principal :

2-1-premier sous-titre :

Saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre [(3)], saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du sous-titre Premier [(4)], saisissez ici le contenu du premier sous-titre.

2-2-Deuxième sous-titre :

Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous titre Saisissez ici le contenu du deuxième. Sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre.

2-3- Le troisième sous-titre

.....
.....
.....
.....

Résultats, analyse et discussion :

Dans cette partie, l'auteur saisira les résultats selon le même format (police, taille, distance entre les lignes) et affichera les résultats en utilisant des données, des figures, des tableaux, des images et des cartes.

Conclusion (conclusions et recommandations):

La conclusion de l'article doit être saisie dans le même format approuvé (police, taille, interlignes). L'auteur expliquera les conclusions ou l'essentiel de la recherche, tout en répondant à la problématique et aux hypothèses posées. Le tout sera suivi de suggestions et d'alternatives futures.

Références bibliographiques :

3-KAUFMANN. V, (2011), Mobiles Immobiles – quels choix, quels droits pour 2030, Éditions de l'aube, 336pages.

4-BASSAND.M, BRULHARDT.M.C, (1983), La mobilité spatiale : un processus social fondamental, espace, population, sociétés, objectifs et champs d'étude, pp. 49-54.

Comment citer cet article dans le style APA :

Auteur 1, Auteur 2 et Auteur 3 (2018), Titre de l'article, Al-Bahith Journal, Volume 18 (Numéro 01), Algérie : Université Kasdi Merbah de Ouargla, pp. 01-16.

PAPER TITLE: MUST BE PRINTED IN CAPS, WITH FONT: TIMES NEW ROMAN, SIZE 14 BOLD.

Surname and first name of the first Author[(1)], Surname and first name of the second Author[(2)]

[(1)]Doctoral student, Department, Faculty, University, country. (font: time new roman, size12, spacing1), E-mail: address@gmail.com

[(2)]Professor, Department, Faculty, University, country (font: time new roman, size12, line spacing1), E-mail: address@gmail.com

Date received DD/MM/YY Date reviewed DD/MM/YY Date accepted DD/MM/YY

ABSTRACT:

The article must be accompanied by an abstract in the language of the article and another in English or Arabic. The full abstract should not exceed 250 words, written in Times New Roman font and the abstract in Arabic with Arabic Simplified, size 11, line spacing 1 (space between lines).

Keywords: they are ordered such as their mention in the article, provided that they are not less than 4 and not exceed 6 keywords.

INTRODUCTION:

The text of the introduction is written in Times New Roman font size 12, line spacing 1; In the introduction, the author should address the topic, problem, significance of the study, previous studies, if any, hypotheses, and write them in a scientifically concise and sequential manner.

1 The first main title:

1-1- First subtitle:

Here, the searcher enters the content of the first subtitle based on the following format (Times New Roman font size 12, line spacing 1), enter the content of the first subtitle here, enter the content of the first subtitle here

, enter the content of the first subtitle here, enter the content of the title here The first subtitle, here enter the content of the first subtitle [1] , here enter the content of the first subtitle, here the content of the first subtitle [2].

Table n° 01: Title of the table (Times New Roman size 12).....

Source: (Times New Roman size 10)

1-2- Second subtitle:

Enter the content of the second subtitle here, (Times New Roman font, size 12, line spacing 1).

Figure n° (01): The title of the Times New Roman figure size 12.....

Source: (Times New Roman size 10)

2 The second main title:

2-1-first subtitle:

Input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here (3), input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here (4), input the content of the first subtitle here.

2-2-Second subtitle:

Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle.

2-3- The third subtitle

.....

.....

.....

.....

.....

.....

RESULTS , ANALISIS AND DISCUTIONS:

In this part, the author enters the results according to the same format (font, size, distance between lines) and allows to display the results using data, figures, tables, images and maps.

CONCLUSION (conclusions and recommendations):

The article conclusion must be entered in the same approved format (font, size, line spacing); through which the author explains the conclusions or the essence of the research, which responds to the problem and the hypotheses posed. And, followed by suggestions and future alternatives.

REFERENCES

3-KAUFMANN.V, (2011), Immobile Mobiles – what choices, what rights for 2030, Editions de label, pp 336.

4-BASSAND.M, BRULHARDT.M.C, (1983), Spatial mobility: a fundamental social process, space, population, societies, objectives and fields of study, pp 49-54.

How to cite this article in APA style:

Author 1, Author 2 and Author 3 (2018), Title of the article, Al-Bahith Journal, Volume 18 (Number 01), Algeria: Kasdi Merbah University of Ouargla, pp. 01-16.